

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

السبت - ٢٠١٨/١٢/١ م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ٣ "فتح" تقرر الانسحاب من مباحثات المصالحة وتعتبرها غير مجدية
عرب ٤٨
- ٤ السلطة الفلسطينية تتصدى لمشروع قرار أميريكي في الأمم المتحدة لإدانة «حماس»
الحياة اللندنية
- ٥ «مسيرات العودة» في غزة و«نصرة القدس» في الضفة
الشرق الأوسط
- ٧ الجمعية العامة تصوت بغالبية ساحقة على ٦ قرارات حول فلسطين والجولان
القدس العربي
- ٨ محمد العمادي.. كيف يرسم عقل قطر في غزة سياستها هناك؟
ساسة بوست

شؤون عربية:

- ١١ فشل الاختبار الإسرائيلي... في سوريا
الأخبار اللبنانية
- ١٣ مجلس «الشيوخ» يمهد لإنهاء دعم «واشنطن» للحرب في اليمن
وكالات أنباء
- ١٥ ما حقيقة الأزمة بين الرئاسة المصرية والأزهر؟
النهار اللبنانية

شؤون إسرائيلية:

- ١٧ جنرال إسرائيلي: لا مناص من توجيه ضربة لحماس بغزة قبيل انهيار التهدة
وكالة سما
- ١٨ "يديعوت": هذه دلالات هجوم الخميس الإسرائيلي بسوريا
عربي ٢١
- ١٩ صحيفة "هآرتس": نتتياهو قلق من إمكانية سقوط نظام الحكم السعودي
العربي الجديد

شؤون دولية:

- ٢١ أمريكا تهدد الأمم المتحدة: التصويت لإدانة حماس والجهد أو لا مكان لها في عملية السلام
أمد للإعلام
- ٢٢ قمة مجموعة العشرين تتعقد في الأرجنتين وسط توترات وانقسامات تثيرها سياسة ترامب
فرانس برس

المقالات والدراسات

- ٢٥ لكن فلسطين هي القضية، أولاً... وأخيراً
زياد منى
- ٢٧ تقرير أمريكي خطير يكشف كيف تمّ تطوير التطبيع بين دول الخليج والكيان الصهيوني
عبد الحي زلوم
- ٣١ تقدير استراتيجي: مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان
مركز الزيتونة للدراسات
- ٣٥ موت «صفقة القرن» قبل ولادتها!
شلومو شمير
- ٣٧ اليهودية السياسية.. من الصهيونية التقليدية إلى الصهيونية الجديدة
صلاح سالم
- ٤١ لماذا اختارت إسرائيل قصف سوريا قبل غزة أو لبنان؟
جورج شاهين
- ٤٣ الجولان ومأزق «إسرائيل» في سوريا
محمد السعيد إدريس
- ٤٥ استراتيجية الوجود العسكري الأميركي في سوريا
توفيق المديني
- ٥٠ ثمن إنقاذ ترامب لمحمد بن سلمان
أسعد أبو خليل
- ٥٦ السياسة الخارجية الأميركية بعد الانتخابات النصفية
سلوتر؛ بايراسلي
- ٥٨ كيف تتصرف أميركا ترمب بشكل طفولي تجاه العقوبات الاقتصادية؟
يعقوب لو؛ ريتشارد نفيو

"فتح" تقرر الانسحاب من مباحثات المصالحة وتعتبرها غير مجدية

عرب ٤٨ . ٣٠ / ١١ / ٢٠١٨

كشفت تقارير صحافية، اليوم الجمعة، أن حركة "فتح" اتخذت قرارا بالانسحاب من المفاوضات حول إنهاء الانقسام الفلسطيني والمصالحة مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وإنهاء أي مبادرة في هذا السياق، بما في ذلك جهود الوساطة التي تلعبها المخابرات المصرية.

جاء ذلك وفقاً لما نقلته صحيفة "الحياة" اللندنية عن مسؤول بالحركة، دون الكشف عن هويته، وكشف أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، سيقود لجنة خاصة من أعضاء الحركة، ستجتمع الأسبوع المقبل، لبحث "الإجراءات الواجب اتخاذها في قطاع غزة من أجل إجبار حماس على تسليم السلطة للحكومة الرسمية". بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤول ملف المصالحة في "فتح"، عزام الأحمد، إن الحركة "ستدرس اتخاذ إجراءات في غزة للضغط على حركة حماس من دون التأثير على المواطنين العاديين".

في حين اعتبر عضو وفد "فتح" الخاص في مباحثات المتعلقة بملف المصالحة، حسين الشيخ، أن الحوار مع حركة "حماس"، عبارة عن "حوار الطرشان".

ووصف الشيخ "حوار الطرشان" الذي يتم منذ ١١ عاماً بأنه "مضيعة للوقت وتكريس للانقسام ويقوض فرص المصالحة الحقيقية"، وأضاف أنه "لا شراكة مع حماس في المنظمة أو حكومة وحدة من دون إنهاء كل مظاهر الانقلاب في غزة".

وقال الأحمد خلال مقابلة له عبر تلفزيون فلسطين "نحن لا نثق بـحماس، ومتأكدون بأن ليست لديها نية لإنهاء الانقسام، فالبداية بالنسبة إلينا هو أن تستلم حكومة الوفاق مسؤولياتها كافة".

وحول زيارة وفد "فتح" الأخيرة القاهرة، أكد الأحمد إنه، وقال "لم تعرض علينا ورقة مصرية إطلاقاً خلال وجودنا الأخير في القاهرة، وقال "نحن ذهبنا إلى القاهرة لنعطي رأياً وليس ورقة... ناقشنا أفكار طرحتها حماس مع المسؤولين المصريين... وبعد حوار ساعتين قلنا كل ما سمعناه مرفوض، ولم نترك ملاحظات عما سمعناه بالبداية... وانتهى الموضوع".

فيما اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تصريحات الأحمد، بأنها انقلاب على جهود مصر لتحقيق المصالحة. وقال الناطق باسم الحركة، فوزي برهوم، في بيان صحفي، إن "تصريحات عزام الأحمد انقلاب واضح على جهود مصر لتحقيق المصالحة، وتحمل تهديدا صريحا لأهلنا في القطاع".

وأضاف "تصريحات الأحمد إساءة لكل من يقف مع غزة المحاصرة، وإلى جانب أسر شهداء وجرحى مسيرات العودة وكسر الحصار".

وتابع: "تعكس التصريحات سوء نوايا هذا الفريق المتنفذ في حركة فتح، كونه المتضرر الأكبر من نجاح الجهود المصرية والوطنية لتحقيق وحدة شعبنا وإنهاء حصار غزة".

السلطة الفلسطينية تتصدى لمشروع قرار أميريكي في الأمم المتحدة لإدانة «حماس»

الحياة . ٢٠١٨/١٢/١

قال مسؤولون فلسطينيون إن الرئيس محمود عباس أعطى تعليمات لبعثة فلسطين في الامم المتحدة للتصدي لمشروع قرار أميريكي مقدم للجمعية العامة لإدانة حركة «حماس» على خلفية المواجهة الأخيرة مع إسرائيل التي أطلقت فيها الحركة مئات الصواريخ.

وقال المسؤولون إن بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة خاطبت جميع الدول الأعضاء، وطالبتها بعدم التصويت لمصلحة مشروع القرار الذي قدمته السفارة الاميركية لدى المنظمة الدولية نيكي هيلي، والذي يحمل عنوان «حماس».

ويدين مشروع القرار حركة «حماس»، «لإطلاقها الصواريخ بطريقة عشوائية على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل». ويطالب المشروع اعتبار «حماس حركة إرهابية ترتكب جرائم حرب».

وقال مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، إن «بعثة فلسطين تتفاوض مع المجموعات الإقليمية، وخصوصاً المجموعات العربية والأفريقية والآسيوية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين، لتوضيح الخلل في هذا المشروع الخطير». وأضاف: أن الولايات المتحدة التي قدمت مشروع القرار «لا تلتزم بالقانون الدولي ولا بالميثاق ولا بالعمل الجماعي ولا بمبدأ المفاوضات متعددة الأطراف»، مشيراً الى دعوته كل الدول الأعضاء للتصويت ضد مشروع القرار.

الى ذلك، قال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حسين الشيخ، إن صيغة القرار المقدم من الولايات المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة حركة «حماس»، «مرفوضة جملة وتفصيلاً». وأضاف: «إن صيغة القرار الأميريكي دليل قاطع آخر على سياسة الانحياز الأميريكي الكامل للاحتلال والمساواة بين الضحية والجلاذ». وتمنى على الدول الشقيقة والصديقة أن تقف ضد هذا القرار الذي وصفه بـ «الجائر والظالم».

وتشهد العلاقة بين السلطة و «حماس» قطيعة شبه تامة بعد فشل كل محاولات المصالحة وإنهاء الانقسام. لكن المسؤولين يقولون إن السلطة ستدافع عن كل فلسطيني في المحافل الدولية امام المساعي الأميريكية - الاسرائيلية الرامية لإدانة كل شكل من أشكال المقاومة والاحتجاج. وأكد عباس من جهة ثانية، المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين «حتى يتم إيجاد حل لها بشكل مرض في جميع جوانبها».

وقال عباس في كلمته لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقاها نيابة عنه، المندوب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة السفير رياض منصور: «بعد ما يزيد عن خمسين عاماً من احتلال إسرائيل، يبدو المشهد مظلماً لأنها ما زالت تحتل الأرض الفلسطينية بالقوة العسكرية، وتقيم نظام التمييز العنصري وتسيطر من خلاله على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس

الشرقية، وتمنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وتتقوض الاتفاقات الموقعة معها». وتساءل: «إلى متى سيتم التعامل مع إسرائيل كدولة فوق القانون، ومتى سيتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته؟». وزاد عباس: «إن إسرائيل ما زالت تنكر على الشعب الفلسطيني صاحب الأرض حقه في حريته واستقلاله، ولا تبادل الاعتراف، وتواصل برنامجها الاستعماري في سرقة الأرض ونقل السكان الإسرائيليين إليها في خرق واضح لمواثيق جنيف، والتي كان آخرها محاولاتها للاستيلاء على منطقة خان الأحمر، وفرض قانون القومية العنصري».

وأشار عباس إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وغيرها من الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، اعتمدت قرارات قوية ومبدئية لمصلحة قضية فلسطين، «لكن نعرب مجدداً عن أسفنا لعدم تنفيذ هذه القرارات، الأمر الذي زاد من حدة الصراع على مدى عقود وألحق بالشعب الفلسطيني مشاق جساماً حرمته في شكل مستمر من ممارسة حقوقه، وكرس القناعة بأن هناك معايير مزدوجة إزاء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل والتي لم يتم تنفيذها، ما سمح لإسرائيل أن تتصرف باستمرار وكأنها دولة فوق القانون وبإفلات تام من العقاب».

وأكد عباس التزام الفلسطينيين التام «بالقانون الدولي والشرعية الدولية وبالحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧»، وقال: «وما نزال على استعداد لإعطاء كل فرصة للجهود الإقليمية والدولية، استناداً إلى المرجعيات الطويلة الأمد، لتحقيق سلام عادل».

«مسيرات العودة» في غزة و«نصرة القدس» في الضفة

الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/١

أصيب ١٨ فلسطينياً برصاص الجيش الإسرائيلي خلال مواجهات أمس (الجمعة)، قرب السياج الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل، في أثناء تجمع ضمن إطار «مسيرات العودة». وقال الناطق باسم وزارة الصحة في القطاع، أشرف القدرة، في بيان: «أصيب ١٨ مواطناً برصاص الاحتلال الإسرائيلي في أحداث الجمعة السادسة والثلاثين لمسيرات العودة في شرق قطاع غزة»، وأشار إلى أن بين الجرحى صحافياً محلياً «أصيب برصاصة من النوع المتفجر في القدم»، شرق مخيم البريج، وسط القطاع.

وتتكرر المواجهات كل يوم جمعة منذ بدء احتجاجات «مسيرات العودة» في ٣٠ مارس (آذار) الماضي، التي تنظمها «الهيئة الوطنية العليا»، التي تضم حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى. وقتل ٢٣٥ فلسطينياً في غزة على الأقل، معظمهم بنيران الجنود الإسرائيليين، خلال هذه المواجهات، وفي ضربات جوية ومدفعية، منذ اندلاعها، بينما قتل جنديان إسرائيليان خلال الفترة نفسها، أحدهما برصاص قناص فلسطيني، والآخر خلال عملية للقوات الإسرائيلية الخاصة في القطاع.

وشارك آلاف الفلسطينيين في هذه الاحتجاجات التي لم تشهد للأسبوع الثالث على التوالي استخدام الطائرات الورقية والبالونات الحارقة. وتشهد حدود قطاع غزة بعض التهدة، في ظل سعي مصري حثيث لتثبيت هدنة. وقال منسق الهيئة العليا، خالد البطش، أمس: «نثمن التزام أبناء شعبنا بالمحافظة على مسيرات العودة بأدواتها السلمية، وتقويت الفرصة على الاحتلال وقناصته المجرمين».

وفي الضفة الغربية، قمعت قوات الاحتلال عدة فعاليات سلمية، فيما واصل المستوطنون أعمال التخريب في البلدات. وأصيب ٣ مواطنين بالرصاص الحي، والعشرات بالاختناق، خلال قمع قوات الاحتلال لمسيرة قرية كفر قدوم الأسبوعية السلمية المناهضة للاستيطان، التي خرجت أمس نصره للقدس، وإحياء لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأفاد منسق المقاومة الشعبية في كفر قدوم، مراد شتيوي، بأن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص الحي بكثافة صوب المشاركين، عقب اقتحام القرية، واعتلاء أسطح منازل المواطنين، مما أدى إلى إصابة شابين بالرصاص الحي في الأطراف السفلية، وآخر بالوجه، وتم نقلهم إلى مستشفى رفيديا الحكومي بنابلس لتلقي العلاج. وأشار شتيوي إلى أن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص الحي باتجاه منازل المواطنين، مما أدى إلى تضرر عدد منها، وإصابة عدد من المواطنين بشظايا الرصاص.

وكانت المسيرة قد انطلقت بمشاركة العشرات من أبناء القرية نصره للقدس وأهلها، الذين يتعرضون للمضايقات، وعلى رأسهم محافظها عدنان غيث، وعشرات من كوادر حركة فتح والأجهزة الأمنية، الذين اعتقلوا مؤخراً. كما قمعت قوات الاحتلال، أمس، مسيرة قرية بلعين الأسبوعية السلمية المناهضة للاستيطان والجدار العنصري. وذكرت مصادر محلية أن جنود الاحتلال أطلقوا قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع بكثافة باتجاه المشاركين عند وصولهم بوابة الجدار العنصري الجديد في منطقة أبو ليمون. وأضافت المصادر أن المشاركين قاموا بقرع بوابة الجدار الحديدية، ورفعوا العلم الفلسطيني فوقها.

وشارك في المسيرة التي دعت إليها اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في بلعين، إحياء لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أهالي القرية، ونشطاء سلام، ومتضامنون أجانب. ورفع المشاركون في المسيرة التي انطلقت عقب صلاة الجمعة العلم الفلسطيني، وجابوا شوارع القرية وهم يرددون الهتافات الداعية إلى الوحدة الوطنية، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وإطلاق سراح جميع الأسرى، والحرية لفلسطين، وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها.

وفي قرية رأس كركر، غرب رام الله، أصيب عشرات المواطنين بالاختناق خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للفعاليات السلمية التي ينظمها المواطنون دفاعاً عن أراضيهم المهددة بالاستيلاء لصالح التوسع الاستيطاني. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال قمعت الاعتصام الأسبوعي الذي نظّمته اللجنة الشعبية لمواجهة الاستيطان في الأراضي التي يحاول الاحتلال الاستيلاء عليها في منطقة جبل الريسان في القرية. وأضافت المصادر أن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وقنابل الصوت، والغاز المسيل للدموع، بكثافة تجاه المشاركين في الاعتصام، الذين أدوا صلاة الجمعة على الأراضي المهددة بالاستيلاء في الجبل.

وأصيب عشرات المواطنين بالاختناق الشديد جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، أمس، بعد قمع قوات الاحتلال للمشاركين في صلاة الجمعة على الأراضي المهددة بالمصادرة في قرية المغير، شرق رام الله. وفي قرية الجبعة، قرب بيت لحم، خط مستوطنون، فجر الجمعة، شعارات عنصرية على مسجد وعدد من منازل المواطنين، وأعطبوا إطارات مركبات. وأفاد رئيس المجلس القروي للجبعة، ذياب مشاعلة، بأن المستوطنين خطوا شعارات تقول: «الانتقام» و«ارحلوا»، كما أعطبوا إطارات لست مركبات، وخطوا عليها شعارات أيضاً. يشار إلى أن المستوطنين صعدوا في الفترة ذاتها من اعتداءاتهم على المواطنين، من خلال خط الشعارات، وإعطاب المركبات، كما جرى في منطقة بيت اسكاري، القريبة من مستوطنة «غوش عصيون» جنوباً، وبيت إكسا قرب القدس، وقرى قضاء نابلس.

الجمعية العامة تصوت بغالبية ساحقة على ٦ قرارات حول فلسطين والجولان

القدس العربي . ٢٠١٨/١٢/١

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم الجمعة، بأغلبية ساحقة لصالح خمسة مشاريع قرارات حول فلسطين ومشروع قرار يؤكد سيادة سوريا على الجولان المحتل. وكانت اللجان التابعة للجمعية العامة قد صوتت على عشرة قرارات، الأسبوع الماضي، بالإجماع، تتعلق بالأونروا والمصادر الطبيعية وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكانت نتائج التصويت، صباح الجمعة، كالتالي: مشروع قرار حول القدس الشرقية وأنها أرض محتلة ولا يجوز إتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على وضعها النهائي: ١٤٨ نعم، ١١ ضد، ١٤ إمتناع. مشروع قرار حول الحل السلمي للقضية الفلسطينية: ١٥٦ نعم، ٨ لا، ١٢ إمتناع. إستمرار عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف: ١٠٠ نعم، ١٢ لا، ٦٢ إمتناع. إستمرار عمل وحدة الإعلام حول فلسطين في إدارة شؤون الإعلام: ١٥٢ نعم، ٨ لا، ١٤ إمتناع. إستمرار عمل شعبة حقوق الشعب الفلسطيني التابعة للأمانة العامة: ٩٦ نعم، ١٣ لا، ٦٤ إمتناع. الجولان السوري باعتباره أرضاً محتلة تابعا للسيادة السورية: ٩٩ نعم، ١٠ لا، ٦٦ إمتناع. ومن الواضح من سجل التصويت أن أغلب الدول الأعضاء صوتت لصالح رؤيتها حول قضية فلسطين بعد الاستماع إلى العديد من التقارير من بينها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتتمحور تلك القرارات حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحول حقه في إقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وحقه في السيطرة على المصادر الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبعد اعتماد جميع القرارات، شكر السفير الفلسطيني رياض منصور جميع الدول الأعضاء، وقال: "إن هذا التوافق الدولي الذي شهدته الجمعية العامة والذي تمثل بإعادة تبني جميع القرارات المتعلقة بفلسطين يثبت الدعم الكاسح الذي تتحلى به قضية فلسطين على مستوى المجتمع الدولي. وأضيف لمن يرغب بإصدار قرار منفصل يدفعنا لطرح السؤال التالي: لماذا يقدمون مثل هذه القرار؟ هل النوايا فعلاً تهدف إلى فتح آفاق السلام أم هي نوايا رعناء وتسعى إلى عرقلتنا ومنعنا من تحقيق التقدم في بحثنا عن حل لهذا النزاع على أساس ما اتفقنا عليه خلال السنوات السابقة وهو التوافق الدولي الذي جاء حول حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ على أن تكون القدس الشرقية عاصمة دولتنا".

وتابع منصور "وهذا بكل تأكيد سوف يشترط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ونرى أن من ينادي بهذه المبادرة لا يعمل بنوايا حسنة تهدف إلى تحقيق السلام، بل هم من قاموا بشن حملة شعواء علينا. بدءاً من انتهاك قرارات مجلس الأمن واعترافها بالقدس عاصمة إسرائيل ونقلها للسفارة. ولم نفعل شيئاً أكثر من اللجوء إليكم ونطلب التعويض القانوني والسلمي والدولي لحل النزاع لكننا نعاقب على فعلتنا وآخر حلقة لهذا العقاب هي تقديم مشروع القرار الأخير والمنفصل".

ودعا سفير فلسطين جميع الدول بالتصويت ضد القرار الأمريكي والدفاع عما أسماه بالتوافق العالمي. ونوه كذلك إلى أن "القرار المنفصل (مشروع القرار الأمريكي لإدانة حماس الذي سيتم التصويت عليه الخميس القادم) يسعى إلى إخبارنا جميعاً بأن التوافق العالمي لم يعد مقبولاً وأن المقبول الآن ما هو إلا القرار الذي يسعون لفرضه بدلاً من التمتع بالإخلاص والنوايا الحسنة لغرض السلام. وأرجو أن تقوموا بالتصويت ضد ذلك القرار لأن التصويت ضد القرار يعني محافظتكم على التوافق العالمي بشأن تسوية هذا النزاع ونصرة قضية فلسطين". وطالب القرار الخاص بمنطقة الجولان السورية المحتلة، بانسحاب إسرائيل من كل الجولان وتأكيد سيادة سوريا عليها، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

محمد العمادي.. كيف يرسم عقل قطر في غزة سياستها هناك؟

فريق العمل . ساسة بوست . ٢٩/١١/٢٠١٨

على مدار السنوات الماضية، نجحت قطر في نسج شبكة من النفوذ داخل الأراضي الفلسطينية عبر علاقات شخصية مع الفصائل الفلسطينية، وكذلك مع مسؤولين إسرائيليين؛ لتصبح أحد الأطراف المؤثرة على أي مصالح في الداخل.

أحد الوجوه التي منحت قطر الصلاحيات الكاملة لمتابعة هذا الدور هو محمد العمادي، المهندس القطري، الذي أجاد عبر قدرات مالية ودبلوماسية كبيرة أن يجعل دولته الصغيرة ذات تأثير في ملف إقليمي مهم، منافساً بذلك عدداً من الدول العربية.

يحاول التقرير التالي التعرف إلى خلفية العمادي، وما هي مؤهلاته التي جعلته أحد أهم الشخصيات المؤثرة في الداخل الفلسطيني، والتي بدورها جعلت جاريد كوشنر، صهر ترامب، ومستشاره لشؤون الشرق الأوسط يلتقيه في منزله بالدوحة خلال زيارته الشرق الأوسط، أملاً أن يكون رأي العمادي الذي يعرف غزة وإسرائيل جيداً، عاملاً مساعداً في تسوية القضية الفلسطينية وصفقة القرن.

محمد العمادي.. تلميذ حمد بن جاسم الذي يعرف من أين تؤكل الكتف

باعتباره مواطناً قارئاً، منتماً لكبرى العائلات، بدأ محمد العمادي مسيرته المهنية مهندساً معمارياً بقسم المشاريع في بلدية الدوحة عام ١٩٨٣. لم يتعامل العمادي مع عمله على أنه وظيفة حكومية مستقرة، يظل فيها أبد الدهر؛ بل رسم رؤية وصمم سياسات كسرت التقاليد المعروفة للوظيفة الحكومية في عالمنا العربي، وتنتقل بين أكثر من وظيفة باحثاً في كل موقع تولى فيه المسؤولية عن حلول غير تقليدية للأزمات التي يعيشها. شاعت الأقدار أن يصبح حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري السابق، المسؤول الأول والمُشرف على مهام أعمال العمادي الهندسية في عمله الحكومي؛ ليكتشف موهبته الاستثنائية، وقدرته على الإقناع والسرد التي تؤهله للعمل دبلوماسياً حتى يعمل إلى جانبه في بداية التسعينيات، ويصير أحد رجالته لتصميم سياسة خارجية فاعلة للدولة الصغيرة.

كانت الظروف آنذاك مهياً لهذا الأمر؛ بعدما بات حمد بن جاسم هو الشخص الذي وثق فيه أمير قطر السابق، ومنحه الصلاحيات المفتوحة للبحث عن ولاءات من داخل قطر، يثق بهم وتتقاطع أفكارهم بشأن بلاده معه، وينجح معهم في تثبيت حكمه، وتنفيذ سياساته نحو نقلة نوعية لبلاده.

كان العمادي أحد الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار من جانب ابن جاسم لتصميم السياسات الخارجية للدولة الخليجية، بما ينقلها من مرحلة الكمون إلى كونها رقماً صعباً في تشابكات السياسة العربية والإقليمية، وفاعلاً رئيسياً في المشاكل الإقليمية للبلاد.

هجر العمادي العمل الهندسي ومواقع المعمار إلى السلك الدبلوماسي وميادين المناورة الدبلوماسية بحثاً عن دور أكبر لبلاده في الملفات الخارجية؛ وهو ما تحقق في مساحة النفوذ التي أوجدها العمادي لبلاده في الملف الفلسطيني، بعدما منحه ابن جاسم الصلاحيات الكافية للتحرك في هذه القضية.

تبلور هذا الدور عام ٢٠١٢، بعدما نال درجة السفير، وترأس العمادي لجنة إعادة إعمار غزة، وهي لجنة منبثقة عن وزارة الخارجية القطرية، تأسست في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه، تقوم بإدارة منحة مالية تبلغ قيمتها ٤٠٧ ملايين دولار أمريكي، بالإضافة إلى منح قطرية أخرى، والتي تُعد إحدى وسائل الدولة الخليجية لنسج شبكة نفوذ سياسي في الداخل الفلسطيني.

إلى جانب عمله الدبلوماسي؛ مارس العمادي أعماله التجارية الخاصة مثل إدارة شركة والده التي أسسها منذ الخمسينيات؛ لتصبح واحدة من كبرى شركات المقاولات في الدوحة، والمتخصصة في قطاع العقارات السكنية والتجارية، وتحظى بدعم رسمي، واحتفاء من جانب السلطات الرسمية بأعمالها.

وبحسب مقابلة للعمادي مع الباحث الأمريكي سايمون هندرسون، مدير «برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة» في معهد واشنطن للأبحاث، فإن العمادي «يتمتع بموهبة فطرية للسرد، وغالبًا ما يذكر أسماء معارفه من الشخصيات الشهيرة أثناء الحديث».

مهندس سياسة قطر في فلسطين: صديق إسرائيل وحماس

ارتكزت استراتيجية العمادي على خلق نفوذ لبلاده في القضية الفلسطينية على أكثر من مُحدد، منها إعادة توظيف الأموال المدفوعة من جانب بلاده، واستخدامها لخلق دور أكثر فاعلية في القضية الفلسطينية، فضلًا عن مد قنوات الاتصال مع مسؤولي إسرائيل، ونسج علاقات شخصية مع الكثير منهم.

أما المحدد الثالث في استراتيجية المهندس القطري هو احتضان حركة حماس الفلسطينية من خلال تقديم الدعم المالي للحركة، وترسية مشاريع تتبع اللجنة القطرية على رجال أعمال منتمين للحركة، إلى جانب استقبال عدد من قادتها ممن يواجهون عقوبات سياسية مثل خالد مشعل، زعيم الحركة السابق.

وقد شكل العامل الأول تأثيرًا كبيرًا في زيادة فاعلية الدور القطري؛ خصوصًا في ظل وصول عدد المشروعات المنشأة في فلسطين بأموال قطرية إلى ١١٠ مشروعات، و ٤٨٠٠ شقة سكنية، وشوارع (تشمل تشييد طريق سريع يبلغ طوله ٢٨ كم بين مدينة رفح على الحدود مع مصر ومدينة غزة)، ومستشفى إلى جانب إنشاء مدينة حمد السكنية، والتي تضم ٢٣٠٠ وحدة سكنية، تبلغ مساحة كلّ منها ١٢٠ مترًا مربعًا، وتكلفة الوحدة ٤٨ ألف دولار، بما في ذلك البنى التحتية.

إلى جانب المشاريع التنموية التي تظل نافذة قطرية مؤثرة في الداخل الفلسطيني؛ شكلت مساهمة العمادي في إدخال مواد البناء مثل الأسمنت، والتكفل بدفع رواتب العاملين في القطاع إحدى أدوات التأثير القطري في الملف الفلسطيني.

لا يقف الدور القطري على المشاريع التنموية؛ إذ نجح العمادي عبر قدراته الدبلوماسية في نسج صلات نافذة مع عدد من قادة حماس، وهو ما يظهر دومًا في حرص قادة الحركة على استقباله بالورود، ومرافقته في جولاته التفقدية للمشروعات.

بالتوازي مع ذلك، حرص على تعزيز صلاته مع مسؤولين إسرائيليين؛ ليصير أشبه بالزائر الدائم لتل أبيب والقدس في كل زيارته لقطاع غزة؛ وصديقًا شخصيًا لهم، مثل صداقته مع المنسق السابق لأعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، الجنرال مردخاي، الذي يُعد من أصدقائه القدامى.

ولا يعبأ العمادي بالنقد من جانب البعض حول علاقاته بمسؤولين إسرائيليين، ويبررها قائلًا: «كنت دائمًا أقوم بنقل رسائل بينهم حول الحاجة لرفع الحصار عن غزة، والتنسيق من أجل (تسهيل) عملنا في غزة لتخفيف التوتر بين الجانبين».

هذه العلاقة التي نجح في نسجها مع حماس وإسرائيل سعى لتوظيفها في تقديم نفسه دومًا في دور الوسيط، والتي انعكست على اكتساب الدولة الخليجية الصغيرة نفوذًا واسعًا في الملف الفلسطيني، وباتت وجهة الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية للتنسيق في التفاهات التي تتعلق بمصير القضية الفلسطينية على مدار

السنوات الماضية، خصوصاً في ظل غياب مصر بسبب الاضطرابات الداخلية التي عاشتها، قبل أن تستعيد الأخيرة جزءاً من هذا النفوذ الغائب.

وتجلت أدوار هذه الوساطة في نقل الرسائل غير المباشرة بين المقاومة وإسرائيل منذ ٢٠١٣، بعد أن تأزمت العلاقة الفلسطينية- المصرية، أو نقل رسائل تهديد من جانب إسرائيل للمقاومة، فضلاً عن توسط العمادي للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس.

يرسم العمادي في مقابلة مع قناة الجزيرة، طبيعة أدواره التي يُعبر فيها عن سياسة بلاده، قائلاً: «الرسائل التي كنا ننقلها بين حماس والإسرائيليين هي الرسائل الصحيحة. تتمتع قطر بمصداقية لدى كلا الجانبين وتحظى بالاحترام بسبب ذلك، بيد أن المصريين يتمتعون بوضع قوي لأنهم يسيطرون على الحدود مع غزة وبدونهم، لا يمكنك تحقيق أي شيء».

قدرات العمادي على التواصل بين حركة حماس والإسرائيليين، وإجادة نسج علاقات نافذة مع كلا الطرفين جعلته محطة مهمة لجريدة كوشنر، مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، وجيسون غرينبلات، كبير مسؤولي البيت الأبيض، في المفاوضات خلال زيارتهما الشرق الأوسط لبحث ترتيبات صفقة القرن؛ ليزورا الاثنان العمادي في منزله بالدوحة، أملين في الوصول إلى صيغة مناسبة لتسوية القضية الفلسطينية، والاستماع لرأيه قبل إقرار أي واقع على المنطقة.

ويضطلع العمادي بدور أكبر في الصمود أمام أي محاولات من جانب دول على خلاف مع الدوحة في الانتقاص من مهامها أو إفساد أدوارها، مثل مصر والإمارات اللتين تحركتا نحو استبدال الدور القطري بالإماراتي في تقديم المنح المالية، وتمويل المشاريع التنموية داخل قطاع غزة، في جولة المصالحة التي قامت القاهرة برعايتها منذ شهور بعد قطع العلاقات مع الدوحة؛ بيد أن التحرك القطري كان سريعاً لوقف هذا الأمر عبر زيارة نائب رئيس لجنة إعمار قطر لغزة، في شهر سبتمبر (أيلول)، وزيارة رئيس اللجنة محمد العمادي في شهر يوليو (تموز)، فضلاً عن التنسيق مع حماس لتحجيم النفوذ الإماراتي في الداخل الفلسطيني.

كانت آخر محطات العمادي في تثبيت دور قطر في المصالحة التي تُشرف عليها السلطات المصرية بالاشتراك مع قطر. هو إطلاق مُقترح حول دخول ٥ آلاف عامل من غزة للعمل في إسرائيل، مقابل وقف الطائرات الورقية الحارقة، وتخفيف التوتر عند السياج الحدودي مع غزة؛ وهي المبادرة التي وجدت قبولاً وترحيباً من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي؛ ولا زالوا يتباحثون في آليات تنفيذ هذه المبادرة.

فشل الاختبار الإسرائيلي... في سوريا

الأخبار . ٢٠١٨/١٢/١٠

علامة الاستفهام كبيرة جداً إزاء خروق «الأهداف المعادية» الإسرائيلية في جنوب العاصمة السورية دمشق. استفهام يتعلّق بأصل محاولة الاعتداء الإسرائيلية وأهدافها الفعلية، في مقابل تصدي وسائل الدفاع السورية اللافت والناجح جداً، حتى في هذه المرحلة، ما قبل الجاهزية العملية لمنظومة «أس ٣٠٠».

في الخلفية، القيد الروسي على هامش المناورة الإسرائيلية في سوريا، بعد إسقاط الطائرة الروسية في أيلول الماضي، غير بشكل نوعي حدود وقواعد الاشتباك التي كانت متاحة لإسرائيل منذ سنوات في تعاملها العسكري المباشر مع أعدائها: قدرة إسرائيل الهجومية تضررت وباتت مطالبة بالالتزام بقواعد اشتباك روسية أكثر صرامة، وبلا إمكانيات فعلية، كما يبدو لها إلى الآن، في دفع موسكو للتراجع عن موقفها.

في الأشهر القليلة الماضية، التزمت إسرائيل طوعاً بالقيد الروسي وامتنعت بمعنى التجميد عن شن هجمات جوية في سوريا، على أمل تليين الموقف الروسي مع مرور الوقت. لكن تبين لاحقاً مع كل المحاولات والجهود المبذولة إسرائيلياً، أن موسكو غير معنية بالتراجع ولا تريد تغيير موقفها. اتضح لإسرائيل أن تقديراتها كانت مغلوطة، وأن الأزمة مع روسيا أكبر بكثير مما جرى اعتقاده ابتداءً.

هجمات أول من أمس تأتي في سياق طبيعي بعد أن صُدّت منافذ الحوار المباشر بين الجانبين. وهي تعبير عن انتقال إسرائيل من مرحلة الانتظار والتمني إلى مرحلة معاينة حدود القيد الروسي بالنار، وتحديدًا بعد رفض موسكو إعادة التفاوض على شروط «التنسيق» الجديدة، التي أعلنت تل أبيب أنها غير قابلة للتعايش معها، وهي من ناحية عملية تعني إنهاء فعالية الضربات وجدواها.

الهجمات دعوة إسرائيلية غير مباشرة إلى إعادة التفاوض مع موسكو، على قاعدة «الحوار والإلا» من دون استقزاز روسيا وتحديدها. في ذلك، كان واضحاً ابتعاد إسرائيل عن الهجمات الجوية إلى ما دونها: هجمات صاروخية كما يستدل من البيانات السورية، هي بطبيعتها أقل نجاعة وجدوى.

في اتجاه آخر، أرادت إسرائيل في الموازة فحص رد فعل سوريا نفسها، في ظل الدعم الروسي لها، ومدى جدية وإرادة قرار التصدي لديها، في مرحلة المتغيرات والتعقيدات التي دخلت على قواعد الاشتباك في سوريا والقيود عليها.

في ذلك، يعد نجاح الدفاعات السورية إفشالاً لمحاولة إسرائيل معاينة الحد الروسي أولاً، وتظهير جدية وإرادة سوريا في التصدي ثانياً. كما أنها أفشلت محاولة إسرائيل تظهير نفسها أنها معنية ومصممة على مواصلة الهجمات ضد أعدائها ومنعهم من التماذي في المراهنة على التباين بينها وبين روسيا. التصدي الناجع للدفاعات السورية، رسالة جاءت مضادة وأثبتت الجاهزية والاستعداد العسكريين من جهة، ومن شأنها المساهمة في منع التأسيس لمعادلات جديدة، قديمها قد يكون بات من الماضي. النجاح أيضاً يفسّر، في الموازة، امتناع الروسي حتى الآن عن التعليق على الاعتداء، نتيجة فشله.

المفارقة التي ظهرت ليلة محاولة الاعتداء واليوم الذي أعقبه، هي في تمادي التعليق الإسرائيلي على لا شيء، وفي البناء على المبالغات الواردة من سوريا، من عدد من المواقع الإخبارية المعادية للدولة السورية.

على غير عادة متبّعة، تبنت الرواية الإسرائيلية عملياً ما دون الرسمية التي فضّلت الصمت، كل البيانات الواردة ليلة محاولة الاعتداء عن «الهجمات الجوية»، كما وردت في بيانات مواقع إخبارية معادية، ومن بينها: موجات وسلسلة من الهجمات الجوية الإسرائيلية غير المسبوقه على أهداف مختلفة في سوريا؛ تدمير مواقع قيادية وألوية

وكتائب للجيش السوري؛ تدمير مراكز لوجستية ومراكز تابعة لحلفاء سوريا؛ تدمير مصانع أسلحة ومستودعات ذخيرة، علماً بأن أيّاً من الصواريخ الإسرائيلية لم ينجح في الوصول إلى أهدافه.

واضح من التعليق الإسرائيلي، الذي تسلّم روايات المسلحين ومواقعهم الإخبارية، وعمل على إعادة إنتاجها بما يطمئن المستوطنين، وجود تلّهف لتغيير الواقع في سوريا والتملص من القيد المفروض على تل أبيب فيها. تلّهف كان واضحاً في التعليقات التي عدّت الهجمات رسالة إلى الجانب الروسي والإيراني والدولة السورية، بأن إسرائيل مستمرة في فرض خطوطها الحمر ومنع أعدائها من التعاطف العسكري في سوريا.

لكن محاولة البناء على لا شيء قد تفيد مرحلياً ومؤقتاً في طمأننة الجمهور الإسرائيلي، لكنها تثبت رسالة ضعف، أو تأكيد لمحدودية الخيارات لدى الجانب الآخر، الذي عاين جيداً ما حصل ومحدودية الاعتداء وفاعليته... وفشله.

مجلس «الشيخ» يمهّد لإنهاء دعم «واشنطن» للحرب في اليمن

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١١/٣٠

تحدّى مجلس الشيخ الأمريكي، البيت الأبيض، إذ منحت غالبية كبيرة من أعضائه الضوء الأخضر لإحالة مشروع قرار يُنهي الدعم العسكري الأمريكي للتحالف بقيادة السعودية في اليمن، إلى النقاش، فيما يمهّد الطريق أمام تصويت نهائي محتمل على مشروع القرار خلال أيام، بينما دافع كل من وزير الخارجية الأمريكية، مايك بومبيو، ووزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس عن السعودية، واستبعدا وجود دور لولى العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان في مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي.

ورغم تحذيرات بومبيو، وماتيس من أنّ سحب الدعم للسعودية سيؤدى إلى تفاقم النزاع الدموي في اليمن، صوّت ٦٣ سيناتوراً جمهورياً وديمقراطياً، مقابل ٣٧، لصالح إجراء أتاح لمشروع القرار بأن يتجاوز عقبة رئيسية في مجلس الشيخ، وأحيل مشروع القرار، أمس، إلى تصويت إجرائي، قبل المناقشات والتصويت النهائي الذي قد يحصل الأسبوع المقبل.

ودافع بومبيو عن دعم الإدارة الأمريكية للسعودية في الحرب في اليمن، وقال إن سحب هذا الدعم «سيقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار»، وسيقوى المتمردين الحوثيين الموالين لإيران، وتساءل: «ماذا سيحدث إن أوقفت واشنطن دعمها، ورد قائلًا: إن الحرب لن تنتهي»، وأضاف أن واشنطن بصدد جمع الأطراف المتحاربة على مائدة المحادثات على أمل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وقال بومبيو: «لا توجد تقارير مباشرة تربط بين ولى العهد السعودي وإصدار الأمر بقتل جمال خاشقجي»، وأضاف أنه لم يشاهد أى دليل مباشر يربط بين مقتل خاشقجي وولى العهد السعودي.

من جانبه، أكد ماتيس للصحفيين في «البنجاجون» أنّه راجع كلّ المعلومات الاستخباريّة المتّصلة بمقتل خاشقجي، لكنّه لم يرَ فيها ما يربط ولى العهد مباشرة بها، وقال «لا يوجد دليل»، مؤكدا ضرورة محاسبة

المسؤولين عنها، وأضاف «لم نغير موقفنا بأننا نتوقع محاسبة كل شخص متورط في الجريمة»، وأضاف ماتيس «نحن نادرًا ما نكون أحرارًا للعمل مع شركاء لا تشوبهم شائبة»، وأضاف «العلاقات الطويلة ترشدنا لكنها لا تعمينا، السعودية وبسبب الجغرافيا والتهديد الإيراني، مهمة للحفاظ على الأمن الإقليمي والإسرائيلي وعلى مصلحتنا في شرق أوسط مستقر»، أضاف أنّ على الولايات المتحدة محاولة محاسبة المسؤولين عن قتل خاشقجي والإقرار في الوقت ذاته بأنّ السعودية «شريك استراتيجي ضروري». وقال: «لا يمكننا أن نحيد عن استخدام كل نفوذنا لإنهاء هذه الحرب من أجل خير الأبرياء وفي النهاية من أجل سلامة شعبنا، وهذا يشمل مشاركتنا العسكرية». وأشار ماتيس إلى تدريب الجيش الأمريكي طيّاري التحالف العربي باعتباره مهمًا في خفض عدد القتلى، وقال «رغم أنّ المآسى تحدث في الحرب، فإنّ تقديرنا تشير إلى أنّ تحسّن اتخاذ القرار التكتيكي لطيارى التحالف العربي خفض من خطر وقوع ضحايا مدنيين». وحذّر أعضاء الكونجرس من أنّ سحب الدعم الأمريكي سيجعل إيران أقوى وسيقوّى كذلك تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية.

وقال السناتور الديمقراطي كريس مورفي: «أمام مجلس الشيوخ خيار إنهاء الدعم الأمريكي للسعودية في حربها في اليمن، أو البقاء ضالعا في أكبر أزمة إنسانية في العالم»، وقال عدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية إنّ دور السعودية في مواجهة إيران مهم جدا بحيث لا يمكن للولايات المتحدة أن تدير له ظهرها. وانتقد أعضاء في مجلس الشيوخ عدم ظهور مديرة وكالة المخابرات المركزية «سى آى إيه» جينا هاسبيل، في جلسة المجلس لمناقشة العلاقات الأمريكية-السعودية، واعتبر نواب أن غياب هاسبيل «غطاء» لإخفاء شيء ما، وقال السيناتور الديمقراطي، بوب مينينديز، إن مجلس الشيوخ «مُنِع من سماع مديرة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»، وقال السيناتور الجمهوري ليندسى جراهام، إنه سوف يعلق مشاركته بالتصويت على أية قضية مهمة حتى تحضر مديرة المخابرات المركزية وتحدث مباشرة إلى الأعضاء عن مقتل خاشقجي، بينما قالت «سى. آى. إيه»، إن البيت الأبيض لم يمنع هاسبيل من الإدلاء بإفادتها أمام مجلس الشيوخ، وقال بول رايان، رئيس مجلس النواب الأمريكي، إنه طلب من إدارة ترامب إطلاع الكونجرس على مقتل خاشقجي خلال أسبوعين وضرورة محاسبة من تورط في الجريمة.

والدعم الذى يقدمه الجيش الأمريكى للتحالف هو دعم غير قتالى يشمل تبادل معلومات استخباريّة وتدريب طيارين على «أفضل الممارسات» فى شن الغارات الجوية مع تقليل الضحايا المدنيين لأقصى حد، بينما أوقفت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» عمليات تزويد وقود فى الجوّ لطائرات التحالف العربى بقيادة السعودية. وفى الوقت نفسه، قال سفير بريطانيا لدى اليمن، مايكل آرون، أمس، إنه من المتوقع أن تبدأ محادثات سلام ترعاها الأمم المتحدة بين الأطراف المتحاربة باليمن فى السويد الأسبوع القادم، فى الوقت الذى يشدد فيه الغرب من أجل إنهاء الحرب التى دفعت بالبلاد إلى شفا المجاعة.

ما حقيقة الأزمة بين الرئاسة المصرية والأزهر؟

النهار . ٢٠١٨/١٢/١

في الدوائر الإعلامية والشعبية بمصر نقاش عن أزمة محتدمة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، تتعلق بتجديد الخطاب الديني. وفيما يدور هذا النقاش على نطاق واسع، يصر مقربون من الرئيس المصري أن لا أزمة، ويرفضون "الوقية" بين القيادة السياسية، والمؤسسة الدينية الأوسع تأثيراً في البلاد، مؤكدين أن الدولة لا تريد إضعاف الأزهر، لأن ضعفه يفتح الباب واسعاً أمام التيارات المتشددة للتأثير في المجتمع.

في الوقت ذاته، يتحدث بعض وسائل الإعلام المعروفة بمناهضتها للنظام الحاكم بمصر، أن هناك أزمة مشتتة بين المؤسستين، وتدعي أنه خلال اليومين الماضيين، بدأ السيسي فرض حصار إعلامي على شيخ الأزهر، وأعطت جهات أمنية تعليمات بوقف نشر بيان هيئة كبار العلماء بالأزهر حول المساواة بالمواريث في تونس. لكن الواقع أن العديد من المواقع الإخبارية المصرية المعروفة بنشر البيان، ولا يزال متاحاً على صفحاتها. ونفى مسؤولون في عدد من الصحف المصرية لـ"النهار" أن يكونوا تلقوا أية تعليمات من أي جهة بوقف النشر أو حذف البيان بعد نشره. وقال عدد منهم إن "هذه ادعاءات تروجها جماعة (الإخوان المسلمين) وأذرعها الإعلامية" المتواجدة خارج البلاد.

إرهاصات ومؤشرات

وبدأ الحديث عن الأزمة المفترضة يتصاعد في أعقاب كلمة مرتجلة ألقاها السيسي فبعد خطابه في احتفال المولد النبوي، قبل أيام. وبدت تلك الكلمة للبعض كتعليق على ما قاله الطيب في خطبته في هذه المناسبة الإسلامية المهمة، على الرغم من أن السيسي أكد خلالها أنه لا يقصد بها الأزهر ولا وزارة الأوقاف. وكان شيخ الأزهر خصص قرابة ٩ دقائق من كلمته التي تبلغ مدتها ١٣ دقيقة، تحدث فيها عن أن هناك من ينكرون السنة النبوية ويكتفون بالقرآن مصدراً للتشريع والأحكام. وبدأ من حديثه أن إنكار السنة هو أخطر ما يهدد الإسلام الآن، على الرغم أنه في بداية كلمته ذكر أن المشكلة بدأت في القرن التاسع عشر بالهند، وانتقلت إلى مصر لاحقاً.

وفي كلمته المرتجلة قال السيسي: "الإشكالية الموجودة في العالم أجمع، وفي عالمنا الإسلامي -وأرجو ألا يأخذ أحد كلامي هذا على أنني أريد أي إساءة لأحد- الإشكالية الآن ليست في أن نتبع سنة النبي محمد أو لا نتبعها، هذه أقوال لبعض الأشخاص، الإشكالية الحقيقية هي القراءة الخاطئة لأصول ديننا، نحن نتجه إلى اتجاه بعيد (عن الدين)".

وتساءل الرئيس المصري: "هل ترون أن الذين يقولون إننا لن نأخذ بسنة النبي أساءوا أكثر للإسلام، أم الذين فهموا الإسلام فهماً خاطئاً (في إشارة للمتطرفين والإرهابيين) هم من أساءوا أكثر للدين. كيف تبدو سمعة

المسلمين في العالم؟ سلوكيتنا باتت بعيدة تماماً عن صحيح الدين، في الصدق، والأمانة، واحترام الآخر، والرحمة، وإتقان العمل... أنني أرى العجب من الناس في أثناء إدارة الدولة".

"لا أزمة"

ويؤكد الكاتب الصحفي أيمن عبد المجيد، رئيس تحرير "بوابة روزاليوسف" الإخبارية، أنه "لا خلاف بين الأزهر والدولة"، ويقول لـ"النهار": "الأزهر جزء من الدولة، إنه مؤسسة دينية رسمية، وليس كياناً موازياً. الدولة لا تريد أن تضعفه، لأنه في حال ضعفه، ستملأ الفراغ الذي يتركه التيارات المتشددة".

ويشير عبد المجيد إلى أن "المطالبات الخاصة بتجديد الخطاب الديني، هي مطالبات مشروعة، ولكن هناك بعض القوى تصطاد في الماء العكر، وتسعى جاهدة لإحداث وقعة، ومنهم (الإخوان المسلمون) الذين عملوا عملت عبر وسائل إعلامهم على تصدير صورة ذهنية عن أن هناك صداماً ما بين الأزهر والدولة، لكن الجهود الخبيثة لهذه القوى لن تجدي".

ويرى الكاتب الصحفي أن "بعض علماء الأزهر يختلط عليهم الأمر، فيتصورون أن تجديد الخطاب الديني يعني إنكار جزء من السنة، ولكن الحقيقة ليست كذلك على الإطلاق. المطلوب هو تغيير التفسيرات المشوهة والمغلطة لصحيح الدين، التي تستدعي من التراث الإسلامي ما هو مهجور، وما هو غير مؤكد، وما ليس له علاقة بالواقع، لتصديره للمواطنين، ووضعه ضمن الأولويات".

ويضرب عبد المجيد مثلاً، قائلاً: "خرج البعض (من رجال الدين)، مؤخراً، ليتحدث عن حرمة أكل لحم القطط والكلاب. مصر لا يوجد بها من يأكل لحوم هذه الحيوانات، هذه الفتوى قد تكون مهمة بالنسبة لبلد آخر. الفتاوى تخرج بالتحليل والتحريم حين يكون هناك ممارسة في المجتمع وتريد أن تدعمها أو تحاصرها بتوضيح حكم الدين فيها للناس، لكن الحديث عن شيء لا صلة له بالمجتمع هو حديث في الفراغ".

"حين ننظر للفتاة مروة العبد، ابنة محافظة الأقصر التي تعمل على تروسكل، والتي استقبلها الرئيس السيسي وكرمها، الخميس، نجد أنها تقدم خطاباً دينياً مؤثراً يفوق كثيراً مما يقدمه بعض الدعاة" يقول الكاتب الصحفي، و "عندما تحدثت مروة قالت إنها تعمل للإنفاق على أسرتها وأخواتها الصغار، وهي بذلك الفعل تطيع رسول الله (ص)، وتطبق أحاديث نبوية تحض على العمل، وتفضل من يعمل على من يتفرغ للعبادة، وترفع من قدر اليد العليا وتقول إنها خير من اليد السفلى، هذا مثال للخطاب الذي يرتبط بالواقع وب حياة الناس، ونفعهم".

"علانية المطالبات"

ويرى مصطفى حمزة مدير مركز دراسات الإسلام السياسي أن "جزءاً من الأزمة الراهنة يعود إلى أن مطالبات الخطاب الديني أعلنت على الملأ"، ويقول لـ"النهار": "هذا قد يمثل حرجاً للأزهر، وهو مؤسسة موجودة في مصر، لكنها أيضاً ذات تأثير عالمي. وأعطت علانية المطالبات فرصة للأطراف المترصدة للصيد في الماء العكر، وتصوير خلاف في وجهات النظر حول الإصلاح الديني على أنه صدام بين الأزهر ومؤسسة الرئاسة".

وأضاف حمزة: "الأزهر له رؤية خاصة جداً في مسألة تجديد الخطاب الديني، تختلف عن ينادون بالتجديد من المثقفين، والعلمانيين، وغير المتخصصين. من يريد أن يجدد الخطاب الديني، يجب أن يحدد ما هو مفهوم الخطاب الذي يريد أن يجده".

ويشير الباحث في شؤون الإسلام السياسي إلى أن "الأزهر مرجعية دينية في الأساس، ومن ثم فإنه لا يقبل إلغاء النصوص (الدينية) أو حذفها من المناهج (الدراسية) أو غير ذلك، ولكنه يرى تقديم فهم صحيح لهذه النصوص، وهذا يتعارض مع رؤية أشخاص كثيرين يطالبون بالتجديد، يرى بعضهم أن في كتب التراث ما هو غير صالح. والبعض يقول إن هناك أحاديثاً أو نصوصاً لا يقبلها العقل، والأصح هو أن هذه نصوص لا يقبلها عقله هو، وعليه أن يستمع للمتخصصين لفهمها فهما صحيحاً".

ويؤكد حمزة أن "الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، لكن هذا لا يعني أن كل نصوصه صالحة لكل زمان ومكان، ومن يحدد مدى صلاحية النصوص لعصرنا، هم المتخصصون، فهناك نصوص تاريخية، نزلت في وقائع معينة، حكّت قصصاً بعينها، ولا يمكن أن آخذ هذه النصوص وأطبقها على زمن لا تصلح للتطبيق فيه، كما أن هناك بعض الأحاديث التي نسختها أحاديث أخرى، ووقف العمل بها حتى عند الصحابة الذين عاصروا هذه الأحاديث، الإنسان العادي قد لا يعرف هذا، لذلك فإن الأمر يجب أن يوكل لأهله".

جنرال اسرائيلي : لا مناص من توجيه ضربة لحماس بغزة قبيل انهيار التهدة

وكالة سما . ٢٠١٨/١٢/١

قال جنرال إسرائيلي في صحيفة "إسرائيل اليوم" إن "الحديث عاد مجدداً عن توجيه ضربة عسكرية إلى حماس في غزة في ظل تعثر مباحثات التهدة، لكن يبدو أنه لا مناص أمام إسرائيل من القيام بهذه الضربة من خلال هجمة عسكرية واسعة قبيل انهيار التهدة، مما يزيد من فرص المعركة القادمة، رغم أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لن يسمح لنفسه بتنفيذ عملية خاسرة".

وأضاف رونين إيتسنيك، في المقال الذي ترجمته "عربي ٢١" أن الجيش الإسرائيلي استخلص الدروس والعبر من حرب غزة الأخيرة الجرف الصامد ٢٠١٤، ويجري تدريبات مكثفة على كيفية القتال داخل الأنفاق والمناطق السكنية المزدحمة، مما يبقي أمام حركة حماس في قطاع غزة خيارين اثنين: أن تضحي في المعركة القادمة، أو الهروب من المواجهة العسكرية".

وأشار إيتسنيك، القائد السابق ل سلاح المدرعات بالجيش الإسرائيلي، أن "التعثرات الحاصلة في مسيرة مباحثات التهدة تأخذنا إلى مسارين؛ أن الجيش الإسرائيلي يبدي استعداداً لمواجهة قادمة، ومن جهة أخرى أن حماس لن تنتظر طويلاً أمام عدم إنجاز التهدة التي تسعى إليها، فهل تبدو وجهتنا إلى حرب أم جولة جديدة".

وأكد إيتسنيك الذي شارك في حربي لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠١٤، أن "التكتيك الإسرائيلي في الشهور الأخيرة يتجه لإنجاز تهدة مع حماس في غزة، لكن من الناحية الاستراتيجية هناك عدة ملاحظات: أولها التفريق بين قطاع

غزة والضفة الغربية، وثانيها عدم إدخال السلطة الفلسطينية للقطاع على أكتاف الجيش الإسرائيلي من خلال سقوط خسائر بشرية في صفوفه، والثالثة الحفاظ على اليقظة المطلوبة في الجبهة الشمالية".

وأوضح أن "التكتيك الإسرائيلي ووجهه بعدة مشاكل وصعوبات، فقد نجحت حماس في تحدي الجيش الإسرائيلي من خلال استمرار مسلسل الحرائق في غلاف غزة، وحين انتقلت للقذائف الصاروخية لم يكن الرد الإسرائيلي حاسما وليس مقنعا، وهكذا انتهت الجولة الأخيرة بشعور حماس بتحقيق النجاح، وفي جانبنا خيبة الأمل، مما اضطر الإسرائيليين للخروج في الشوارع احتجاجا على إخفاق الحكومة في التصدي لحماس، وتراجع الثقة في الأداء الأمني، وهي صورة سيئة لم نشاهدها منذ سنوات طويلة".

وأكد أن "نتنياهو الذي يمسك اليوم بحقيبة الحرب لن يسمح لنفسه بتسجيل إخفاق أمام حماس، لا على الصعيد الأمني ولا السياسي، لاسيما في ظل عام الانتخابات، مما يجعل المواجهة القادمة عنيفة جدا، وقد تتدرج الأمور الميدانية فعلا لتصعيد متعدد الأبعاد، والجيش كما يبدو يتجهز لذلك جيدا، في حين أن حماس قد تجد ظهرها للحائط، لأنها تعلم أن أي عملية عسكرية كبيرة لن تخدمها بحال من الأحوال".

وأوضح أن "قيادات حماس في المعركة القادمة سيكونون في خطر، والجيش سيفتتحها، إن وقعت، من خلال ضربة كبيرة تستهدف رؤوس حماس، وهم يعرفون ذلك جيدا، ولذلك فإن التقدير في طرفهم أكثر تعقيدا، ولعل التدريبات التي يواظب الجيش عليها في الآونة الأخيرة للقتال داخل الأنفاق والمناطق السكنية، تشير لتقديره باقتراب عملية عسكرية واسعة في غزة، دون الدخول في قلب القطاع، لكن في أماكن ومساحات لم يعمل فيها منذ ١٠ سنوات، بما فيها عملية الرصاص المصبوب ٢٠٠٨".

وطرح إيتسيك، الباحث في عدد من المراكز الدراسية الإسرائيلية الاستراتيجية، أن النزاع الذي تشهده غزة مؤخرا حول السؤال المحرج التالي: "هل الجيش الإسرائيلي يستعد للحرب القادمة أم السابقة، في ظل ما قد تعدده حماس من مفاجآت غير متوقعة، كما لاحظنا في الجولة الأخيرة من حجم القذائف التي أطلقتها الحركة على غلاف غزة، وعدم قدرة القبة الحديدية على التصدي لها".

وختم بالقول إن "الجواب الجدي عن تكتيكات حماس القتالية، يكمن في عملية عسكرية قاسية وحادة تصل حد احتلال القطاع، إن تطلب الأمر، وتفعيل كثافة نارية، بحيث لا يترك أمام حماس كثيرا من الخيارات: إما التضحية بنفسها، أو الهروب من المواجهة، المهم في كلا الحالتين أن تبقى يدها السفلى، ونأمل أن نعمل المرة القادمة بمزيد من القوة، والسرعة، والعمق، وإلا سنعود للسيمفونية السابقة ذاتها".

"يديعوت": هذه دلالات هجوم الخميس الإسرائيلي بسوريا

عربي ٢٠١٨/١١/٣٠

توقف المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، رون بن يشاي، اليوم الجمعة، عند التقارير العربية والأجنبية حول هجوم الخميس الذي شنته سلاح الجو الإسرائيلي على أهداف قرب العاصمة السورية دمشق.

وبحسب ما نقل موقع "المصدر" الإسرائيلي، فإن الهجوم الجديد يطرح عدة نقاط مركزية، وفق "يشاي". أما الأولى فهي أن الجنرال الإيراني قاسم سليمان، قائد فيلق القدس، لم يتراجع عن مخططاته لتعزيز الوجود الإيراني في سوريا، وإقامة جبهة ضد إسرائيل من الشرق، عدا عن الجبهة التي تقودها منظمة حزب الله عبر لبنان في الشمال.

واستند "يشاي" إلى تقارير عربية تقول إن المجهود الإيراني يعتمد على نشر قوات شيعية في معسكرات تابعة للجيش السوري في منطقة الكسوة المحاذية للحدود مع إسرائيل، وكذلك بناء مخازن محصنة تحت الأرض. أما النقطة الثانية فهي أن إسرائيل لا تخشى المنظومة الدفاعية الروسية "إس - ٣٠٠" التي نقلتها موسكو إلى سوريا بعد إسقاط طائرة الاستخبارات الروسية.

ويضيف في نقطة أخرى أن القيادة الإسرائيلية لاحظت أن سليمان يواصل نشاطاته العسكرية بقوة في سوريا، وبناء على ذلك "قررت أنها لن تسمح بذلك رغم منظومة "أس - ٣٠٠"، والرغبة في تخفيف التوتر مع موسكو حول سوريا".

واعتبر "يشاي" أن "الهجوم أمس إن كان وراءه سلاح الجو الإسرائيلي، يمثل رسالة للروس والإيرانيين أن إسرائيل لن تتردد بالعمل بقوة عظيمة لإحباط تهديدات خطيرة وفورية إيرانية ضدها من سوريا، خاصة تلك القريبة من المستوطنات الإسرائيلية في هضبة الجولان".

وأضاف أن "الهجوم المنسوب لإسرائيل، والذي جاء مباشرة بعد تقارير عن وصول طائرة نقل لشركة إيرانية تعمل لصالح الحرس الثوري، وتنقل معدات عسكرية لزبائن لها في أنحاء الشرق الأوسط، تعني أن إسرائيل لن تقبل ولن تتسامح مع مشروع إقامة مصانع لصواريخ دقيقة في لبنان".

وختم يشاي تحليله، وفق موقع "المصدر" بالإشارة إلى نقطة أخرى تتمثل في أن إسرائيل شعرت أن روسيا مشغولة في الحرب التي تخوضها في أوكرانيا فاستغلت التوقيت.

صحيفة "هآرتس": ننتياهو قلق من إمكانية سقوط نظام الحكم السعودي

العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/١

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، اليوم السبت، النقاب عن أن أحد الأسباب التي تدفع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى الوقوف بشكل حازم خلف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والدفاع عنه ومحاولة إنقاذه من تبعات قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، هو قلق إسرائيل من إمكانية سقوط نظام الحكم في الرياض وتبعاته الكبيرة.

وأشار معلق الشؤون العسكرية في الصحيفة، عاموس هارنيل، إلى أن إسرائيل قلقة من إمكانية أن يفضي أي تحرك لعزل بن سلمان إلى سقوط نظام الحكم السعودي، مبيناً أن محافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب ترى أن سقوط هذا النظام يحمل في طياته مخاطر استراتيجية هائلة على أمن إسرائيل.

وأشار هارثيل، في تقرير نشره موقع الصحيفة، إلى أن "القيادة الإسرائيلية تستذكر تداعيات سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي في ليبيا، والذي نجم عنه تسرب كميات كبيرة من السلاح الليبي ووصوله إلى أطراف "متشددة"، وضمنها أطراف في حالة عدا مع إسرائيل".

وبحسب هارثيل، فإن إسرائيل تنطلق من افتراض مفاده بأن ليبيا تمثل "بقالة متواضعة مقابل السعودية التي تمثل مجمع مشتريات ضخماً"، في إشارة إلى حجم السلاح الذي تملكه الرياض، والذي يمكن أن يتسرب إلى جهات معادية في حال سقط النظام، وضمن ذلك الكثير من السلاح المتقدم والمدمر. وأوضح أن نظام الحكم السعودي وصل بعد صعود بن سلمان إلى حافة الهاوية بسبب سلوك ولي العهد وطابع أداء معاونيه الذين وصفهم بـ"بدائيون أغبياء".

وأشار إلى أن نتتياهو يرى أن نظام الحكم السعودي يلعب دوراً مهماً في تحسين الواقع الاستراتيجي في إسرائيل من خلال مشاركته في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، لا سيما دوره الحاسم في تطبيق خطة وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، المكونة من ١٢ بنداً، والتي تهدف إلى عزل نظام الحكم في إيران وصولاً إلى إسقاطه. وأضاف أن نتتياهو يحتاج السعوديين من أجل مواصلة موجة التطبيع المتواصلة حالياً وإقناع المزيد من الدول العربية والإسلامية بالانفتاح على إسرائيل، مشيراً إلى أن البحرين هي المحطة الثانية في مخططات نتتياهو بعد زيارته لعمان.

وأوضح أن موافقة بن سلمان على استضافة وفد الإنجليبين الذي قاده الإسرائيلي جويل روزنبرغ، يحمل دلالة خاصة على طابع التحول الذي طرأ على العلاقات الثنائية. كما اعتبر أن نتتياهو حرص على ممارسة ضغوط على الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لعدم الخضوع للضغوط التي تُمارس عليه بشأن معاقبة نظام الحكم السعودي، وأنه أقنعه بعدم هجر محمد بن سلمان في "الوقت العصيب الذي يمر به".

وأعاد إلى الأذهان حقيقة أنه سبق لنتتياهو أن حذر من مخاطر تأثير قضية خاشقجي على نظام الحكم السعودي، على اعتبار أن تطور هذه القضية يحمل في طياته المسّ باستقرار المنطقة بشكل عام، ناهيك عن وجوب مواصلة التركيز على الخطر الذي تمثله إيران.

وبحسب هارثيل، فإن إسرائيل تبدي تساهلاً إزاء سلوك دول المنطقة، مبيناً أن إسرائيل "التي تمارس الظلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستعدة للتسامح إزاء الظلم الذي تمارسه حليفاتها الجدد في الشرق الأوسط". ولفت إلى طابع أنماط السلوك التي ينتهجها بن سلمان في إدارة المعركة ضد خصومه "الحقيقيين والمتخيلين"، مشيراً إلى ما ذكرته بعض التحقيقات الصحافية التي نُشرت في الولايات المتحدة والتي حذرت من تأثير أداء بن سلمان ومساعديه على مستقبل المملكة.

ووفق هارثيل، فإن ترامب برر دفاعه عن بن سلمان وإصراره على ألا تؤثر قضية خاشقجي على العلاقة بين واشنطن والرياض بالقول إن "هذه العلاقة مهمة، لأن السعودية تساعد إسرائيل، إلى جانب دورها في مواجهة إيران وكونها مصدراً لاستهلاك السلاح الأميركي".

وعزا هارنيل رغبة ترامب في تجاوز قضية خاشقجي إلى حقيقة أنه قد يكون شخصياً مرتبطاً مادياً وتجارياً مع السعودية، مشيراً إلى أن ترامب تباهى، في الماضي، بأنه كرجل أعمال باع للسعوديين عشرات البنايات بقيمة عشرات الملايين من الدولارات.

وأشار إلى أن جاريد كوشنر، صهر ومستشار ترامب، التقى مع بن سلمان قبل أسبوع من بدء الحملة على المعارضين والأمراء في السعودية.

وبيّن أن إدارة ترامب ترسل رسائل واضحة مفادها بأنها تتعامل على أساس أن قضية خاشقجي باتت خلفها. وسبق أن دعا "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، إلى تكثيف جمع المعلومات الاستخبارية عن السعودية، لمواجهة التداعيات المحتملة لسقوط نظام الحكم السعودي.

أمريكا تهدد الأمم المتحدة: التصويت لإدانة حماس والجهاد أو لا مكان لها في عملية السلام

أمد . ٢٠١٨/١٢/١

هددت واشنطن، الأمم المتحدة بأنه لن يكون للأمم المتحدة أي دور بمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين "إذا لم تبادر الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد مشروع قرار أمريكي بإدانة حركة حماس، إلى جانب الجماعات المسلحة الأخرى".

جاء ذلك في بيان وزعته البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وأعلنت فيه تأجيل التصويت المزمع على مشروع قرارها من الإثنين إلى الخميس المقبل.

وقالت في بيانها يوم الجمعة، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ٦ قرارات معادية لإسرائيل، مما يجعله يوماً عادياً في الأمم المتحدة.

وأضافت " قدمت الولايات المتحدة قراراً، يدعمه الاتحاد الأوروبي، لإدانة أنشطة حماس المسلحة وتسريب المساعدات، وكذلك لتشجيع المصالحة الفلسطينية الداخلية واحترام حقوق الإنسان".

وتابعت "وكان من المفترض أن يتم تحديد يوم الإثنين (المقبل) للتصويت على القرار، لكن الممثل الفلسطيني في الأمم المتحدة (السفير رياض منصور مراقب فلسطين الدائم لدى المنظمة الدولية) دفع للتأجيل حتى يوم الخميس المقبل".

وذكر البيان أن "القضية التي ستطرح أمام الأمم المتحدة يوم الخميس، ليست ما إذا كانت تدعم شكلاً أو أكثر من خطة سلام الشرق الأوسط، بل المسألة واضحة مثل نص القرار ذاته".

واستطرد "سوف نطلب من كل بلد التصويت لصالح أو ضد أنشطة حماس، إلى جانب الجماعات المسلحة الأخرى مثل حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وإذا لم تستطع الأمم المتحدة أن تبادر إلى تبني هذا القرار، فعندئذ لن يكون لها أي دور في مفاوضات السلام".

وصباح الجمعة، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ٥ قرارات تتعلق بفلسطين وقرار سادس خاص بمرتفعات الجولان السورية المحتلة، وهي قرارات دورية يتم اعتمادها بشكل سنوي.

ومن بين القرارات المتعلقة بفلسطين قرار بشأن القدس، يطالب الدول الأعضاء في الجمعية العامة بعدم الاعتراف بأي إجراءات تتخذها إسرائيل تجاه المدينة المقدسة.

وحصل قرار القدس، الذي تقدمت به عدة دول عربية وآسيوية ولاتينية، على أغلبية ساحقة، إذ نال موافقة ١٤٨ دولة (من ١٩٣) مقابل اعتراض ١١ (بينها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع ١٤ دولة عن التصويت.

فيما طالب القرار الخاص بالجولان المحتل بانسحاب إسرائيل من عموم المنطقة، وتأكيد سيادة سوريا عليها، بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ونال ذلك تأييد ٩٩ دولة مقابل اعتراض ١٠، وامتناع ٦٦ دولة عن التصويت.

وحصل قرار يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، على موافقة ١٠٠ دولة، مقابل اعتراض ١٢ وامتناع ٦٢ دولة عن التصويت.

فيما نال قرار يتعلق بحل القضية الفلسطينية عبر الوسائل السلمية ١٥٦ صوتاً، مقابل اعتراض ٨ دول وامتناع ١٢ عن التصويت.

كما حصل قرار بشأن البرنامج الإعلامي للقضية الفلسطينية في الأمانة العامة على ١٥٢ صوتاً، مقابل اعتراض ٨، وامتناع ١٤ دولة عن التصويت.

أما القرار الرابع الخاص بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، فقد حصل على موافقة ٩٦ دولة مقابل اعتراض ١٣ وامتناع ٦٤ دولة عن التصويت.

ويتكون مشروع القرار الأمريكي من ٦ نقاط أساسية، منها "إدانة حماس لإطلاقها صواريخ متكررة على إسرائيل والتحريض على العنف، مما يعرض المدنيين للخطر".

كما طالب بـ "وقف حماس والجماعات الفاعلة الأخرى بما فيها الجهاد الإسلامي الفلسطيني جميع الأعمال الاستفزازية والنشاط العنيف، بما في ذلك استخدام الأجهزة الحارقة المحمولة جواً".

قمة مجموعة العشرين تنعقد في الأرجنتين وسط توترات وانقسامات تثيرها سياسة ترامب

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/١

وقّعت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أمس (الجمعة) اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية خلال حفلة رسمية نظمت على هامش قمة العشرين.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب: «هذا نموذج اتفاق للتبادل الحر سيغير الخريطة التجارية بالنسبة للجميع».

وبعد فرض رسوم عقابية على سلع صينية والتهديد بفرض المزيد في يناير (كانون الثاني)، يصوب ترامب أيضاً على الصين فيما يستعد للاجتماع برئيسها شي جينبينغ على هامش قمة مجموعة العشرين.

وسعى أرجنتينيون إلى التظاهر في اليوم الأول من القمة، إذ ترح الأرجنتين تحت وطأة تضخم وبطالة بسبب أزمة اقتصادية حصلت في أعقابها من صندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ لا تحظى بتأييد شعبي.

وقال آريل فييغاس (٤٧ عاماً) خلال تظاهرة أمام مبنى الكونغرس الأرجنتيني: «هناك الكثيرون الذين ليس لديهم بيوت أو عمل. إنهم (قادة مجموعة العشرين) لا يركزون على الناس الذين لديهم احتياجات».

وتوعدت الحكومة بعدم التساهل مع أعمال العنف خلال استضافتها أكبر تجمع دولي، وتقول إنها حصلت على وعود من منظمي التظاهرات بالحفاظ على الهدوء في الشارع.

وسيتخلل قمة مجموعة العشرين عدد من المبادرات الدبلوماسية واللقاءات الثنائية بين القادة.

وتجري الولايات المتحدة محادثات مع شي جينبينغ اليوم (السبت) لمزيد من الضغط على الصين. وفرض ترامب رسوما على ما قيمته ٢٥٠ بلايين دولار من السلع الصينية المستوردة.

وقالت صحيفة «تشاينا ديلي» الحكومية الجمعة إن الجانبين يمكن أن يتوصلا إلى اتفاق في بوينوس آيرس، لكنها حذرت الولايات المتحدة من مغبة زيادة الضغط بشأن التكنولوجيا، وسط اتهامات أميركية لبكين بسرقة الملكية الفكرية.

وكتبت الصحيفة في مقالة افتتاحية «في حال بروز أهداف أخرى، مثل استغلال النزاع التجاري لخلق النمو الصيني، لن يتم على الأرجح التوصل إلى اتفاقية».

وأضافت: «لكن اتفاق جديي يعني أن يغادر الجانبان مسرورين. على الولايات المتحدة أن تتخلى في عطلة الأسبوع عن مقاربتها المعتادة للعلاقات الدولية والقائلة بأن الفائز يأخذ كل شيء».

ومن المشاركين أيضاً في القمة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي.

وستكون المستشار الألمانية أنغيلا ميركل من بين القادة الذين سيلتقون ترامب الجمعة. لكنها لن تحضر الافتتاح بعد أن أجبرت طائرتها على القيام بهبوط اضطراري في كولونيا بسبب مشكلة فنية.

وألغى ترامب أول من أمس (الخميس) لقاءه المقرر مع نظيره الروسي بسبب توقيف خفر السواحل الروس سفناً وبحارة أوكراينيين.

وكتب ترامب بحسابه في «تويتر»: «استناداً إلى واقع أنّ السفن والبحارة لم يعودوا إلى أوكرانيا من روسيا، فقد قرّرت أنّه سيكون من الأفضل لكل الأطراف المعنية أن ألغي اجتماعي الذي كان مقرّراً سابقاً في الأرجنتين مع الرئيس فلاديمير بوتين». وأضاف: «أنا أتطلع لقمة مفيدة مجدداً حين يتمّ حلّ هذا الوضع!».

وصباح الجمعة وصل الرئيس الروسي إلى بوينوس آيرس. وقبيل هبوط طائرته في العاصمة الأرجنتينية أبدى الكرملين «أسفه» لقرار الرئيس الأميركي إلغاء اللقاء معتبراً أن ذلك «يعني أن المحادثات حول قضايا دولية وثنائية خطيرة ستؤجل إلى ما لا نهاية».

وأكد الكرملين أن الرئيس الروسي لا يزال «مستعداً لإجراء اتصالات مع نظيره الأميركي». وتشكل قضايا الالتزام للتخفيف من تداعيات التغير المناخي نقطة خلاف أخرى. وانتقد ماكرون الذين يرغبون في مواجهة التحديات الاقتصادية بـ«خطابات نارية والانعزال وإغلاق الحدود». وحذر من أن فرنسا قد ترفض المضي قدماً في اتفاق تجارة مع مجموعة «مركورسور» الأميركية الجنوبية في حال انسحب الرئيس البرازيلي اليميني المتطرف جابر بولسونارو من اتفاق باريس للمناخ. وأعلن ترامب قبل أشهر انسحاب بلاده من اتفاق باريس للمناخ. وذكرت مصادر في مجموعة العشرين أن التغير المناخي يكاد يصبح أكبر عقبة أمام اتفاق حول صدور بيان مشترك في بوينوس آيرس عندما تختتم القمة السبت. وانتهت قمتان كبيرتان هذا العام لمجموعة الدول السبع ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ، من دون صدور البيانات الروتينية، بسبب خلاف بين ترامب ومضيفه رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو بالنسبة إلى قمة مجموعة السبع. وقال المفاوض الكندي السابق توماس بيرنس من مركز أبحاث حول الحوكمة الدولية يتخذ من أونتاريو مقراً «هل سنحصل على بيان؟ إنه فعلاً سؤال مفتوح».

لكن فلسطين هي القضية، أولاً... وأخيراً

زياد منى . الأخبار . ٢٠١٨/١٢/١

في الوقت الذي لا نناقش فيه ضرورة معرفة ظروف جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي غيلة، فلا بد من الإعراب عن دهشتنا من المساحات المخصصة لهذا الحدث في بعض وسائل الإعلام، المستقلة إلى حد ما، مع تأكيدنا أن ليس ثمة من استقلال أي مشروع، صحفي أو غيره، عن الممول. بات من المعروف لكل متابع، أن قتل السعودية الصحفي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع بين أجهزة الدولة الأميركية ومؤسساتها. ف«وكالة الاستخبارات المركزية» التي تبنت التعاون مع «الإخوان» في قطر وتركيا، هي التي تبنت المغدور، إذ قيل الكثير عن ارتباطه بها وأنه كان ينسق تحركاته معه، فقد كان يخطط لتأسيس حزب «إخواني» سعودي بالتعاون مع «سي أي إيه»، وفق بعض التقارير الأميركية.

الدولة العميقة أو الدولة الخفية في واشنطن، ومنها بعض أدواتها من وسائل الإعلام/ التضليل مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، إضافة إلى قناة «سي إن إن»، معادية لدونالد ترامب، لذا نجدها تحاول فرض قضية اغتيال خاشقجي على أجندات الإعلام العالمي، نكاية بالرئيس الأميركي، ويهدف إضعافه عبر تشويه سمعته عالمياً ومحلياً، بل حتى إقالته إن أمكن.

وما دخلنا نحن في هذا الصراع؟ ولماذا التشديد على إدانة محمد بن سلمان فقط؟ الجريمة بحق خاشقجي ارتكبتها الإدارة أو الدولة السعودية، لا شخص محدد. إن التشديد غير المقبول على إلصاق التهمة بشخص ولي العهد السعودي يعني تبرئة الدولة السعودية من الجريمة؛ إن وحشية ابن سلمان معروفة لوالده، والأخير، وفق شقيقه فهد، متهور.

سلمان اختار ابنه المتهور لأنه يمثل خير تمثيل. إن التشديد على إلصاق التهمة بابن سلمان لا بد أن يقود إلى إغفال النظر عن جرائم الدولة السعودية منذ تأسيسها، علماً بأنها قامت على الغزو والنهب والغنيمة، لذا من الطبيعي أن يكون شعارها السيفان. إنهما يشيران إلى دموية هذه الدولة التي لا تعرف سوى القتل والتدمير طريقاً للسيطرة والهيمنة.

لماذا لا يُربط الحديث عن جريمة اغتيال جمال خاشقجي بجرائم الدولة السعودية في اليمن وليبيا وسوريا والعراق وأفغانستان والصومال وغيرها الكثير، قديماً وحديثاً، كما تفعل بعض وسائل الإعلام المقاومة؛ وهل ننسى أن المغدور فيصل استعان بالعدو الصهيوني الذي كان ينقل الأسلحة والذخيرة إلى عصابات البدر في السعودية واليمن لمحاربة قوى الثورة والتنوير بقيادة المناضل الراحل الكبير عبد الله السلال!

المطلوب فضح جرائم نظام آل سعود وعدم السماح لأي موضوع أن يتقدم على جرائمه في سوريا ولبنان والعراق واليمن، وعدم السماح بصرف النظر أو حتى غض الطرف عن جرائم بقية المشيخات المستعمرة في قطر والبحرين وعمان وغيرها. كما وجب عدم السماح لهذه القضية بالتغطية على صرخة جماهير فريق «الرجاء» في

مغرب أمير المؤمنين [!] التي تلخص آلام أمتنا المقهورة، والتي انطلقت في نفس فترة اغتيال الصحفي خاشقجي.

هذه هي الأوجاع الحقيقية لأمتنا. المطلوب أيضاً التمسك بحقيقة أن صراخ بعض دوائر مستعمرات الخليج الفارسي، المشيخات، على اغتيال خاشقجي يهدف أيضاً إلى التغطية على تطبيعها العلني الوقح والإجرامي مع العدو الصهيوني. فتحت دُخان قضية اغتيال الصحفي خاشقجي مَرَّر استقبال وفود ثقافية (ثقافة الاضطهاد والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والإبادة الجماعية)، ووفود رياضية (رياضة الاغتيالات وقنص الرجال والنساء والأطفال وضرب المتظاهرين وتدمير بيوت الفلسطينيين واعتقال الآلاف) من كيان العدو الصهيوني في المستعمرات البريطانية المسماة الإمارات المتصارعة، وقطر وعمان والبحرين، وهذه قمة الإجرام والخيانة. القضية تبقى فلسطين لأن فيها تختصر كل قضاياها.

تقرير أمريكي خطير يكشف كيف تمّ تطوير التطبيع بين دول الخليج والكيان الصهيوني وكيف تمكن نتنياهو من السيطرة على أدق التفاصيل في توجيه سياسة إدارة ترامب الخارجية بما في ذلك صفقة تصفية القضية الفلسطينية والحلف الصهيوني الأمريكي العربي الجديد

د. عبد الحي زلوم . رأي اليوم . ٢٠١٨/١٢/١

بدايةً فأنا هنا سأقول ما جاء في التقرير الذي نشر في ٢٠١٨/٦/١٨ في مجلة "نيويورك" الأمريكية دونما تعليق.

بعد ظهر ٢٠١٦/١٢/١٤ غادر رون دريمر سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة سفارته الى البيت الابيض لحضور حفلة هانوكا اليهودية. كانت ادارة اوباما في ايامها الاخيرة، وكان بين الحضور اشد مؤيدي اوباما من اليهود والذين جاؤوا ليوذعوا اوباما . لكن لم يكن سفير إسرائيل آسفاً على رحيل اوباما فقد كان كرئيسه نتنياهو يشعر بأن اوباما ليس له شعور جيد نحو إسرائيل كما أنه كان يكره مقولة اوباما أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين هي مخالفة تماماً لحقوق الانسان . كما أنه كان يظن أن سياسة إدارة ترامب نحو الموازنة بين ايران والسعودية في الشرق الاوسط هي سياسة ساذجة . كما كان يكره رأي اوباما بأن سياسة نتنياهو هي خطرٌ ليس فقط على الامن القومي الأمريكي بل وعلى أمن إسرائيل . وفي الواقع لم يكن اوباما مناهضاً لإسرائيل فلقد قدم لها من المساعدات المالية والعسكرية ما يفوق بكثير الادارات الاخرى. بل قام اوباما بتقديم المساعدات الاستخباراتية واستعمل الفيتو الوحيد خلال مدته سنة ٢٠١١ في مجلس الامن ضد قرار يدين سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة . كما انه عارض محاولة الفلسطينيين الانضمام لمحكمة الجرائم الدولية بعد ان توسل نتنياهو للبيت الابيض بالوقوف ضد ذلك .

كان دينس روس اليهودي الصهيوني قد عينه اوباما مبعوثه الخاص للشرق الاوسط وكان يدعي ان هناك اثنين نتنياهو احدهما نتنياهو الاستراتيجي وثانيهما هو نتنياهو السياسي الساعي للبقاء في الحكم . كرر روس ذلك مراراً عديدة لدرجة أن اوباما قام في احدى المرات برفع يده في وجه روس قائلاً له : "كفى، سمعتُ هذا القول ما يكفي".

مع مرور الوقت اصبح اوباما ومساعدوه يشعرون بأن نتنياهو يناور معهم وهو غير صادق بما كان يدعيه احياناً بأنه لا يمانع بحل الدولتين لانه كان في نفس الوقت يُكثف من بناء المستوطنات في الضفة الغربية جاعلاً انشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء غير ممكن . وفي ادارة اوباما الثانية لم يعد اوباما وإدارته يخفون امتعاضهم من السياسة الاسرائيلية . قال بنجامين رودسالمستشار الاول لاوباما (ان الاسرائيليين لم يكونوا أبداً مخلصين بشأن بناء السلام، لقد استعملونا كغطاء ليبدو وكأنهم منخرطون في محادثات سلام. كانوا يلعبون لاضاعة الوقت حتى تنتهي ادارتنا). وتدهورت العلاقة بين اوباما ونتنياهو سنة بعد سنة . وقد تدهورت العلاقة بين مستشارة الامن القومي سوزان رايس والسفير دريمر لدرجة أنه تقرر أن لا يجتمعان منفردين ابداً . واصبحت الادارة الأمريكية على قناعة بأنه بعد سنوات من تهديد نتنياهو بانه سيهاجم ايران بأن ما كان يريده هو توريث

الولايات المتحدة لتقوم هي بالهجوم نيابة عنها . أحد المستشارين في البيت الابيض وصف نتتياهو بأنه (هراء) لكن مستشار اخر قال هذا لا يكفي إنه (هراء وابن عاه-).

بعد خطاب نتتياهو في الكونغرس في ربيع ٢٠١٥ ضد الاتفاق النووي مع ايران الذي كان سيوقعه اوباما قال رودس ان ذلك كان الشعرة الذي قصمت ظهر البعير بين اوباما ونتتياهو.

اصبح واضحاً أن اتفاقية اوسلو التي تأمل الفلسطينيون أن تكون لهم دولة قد انتهت بعد سنوات من بناء المستوطنات . ففي اواخر سنوات اوباما احضر وزير الخارجية جون كيري خارطة تبين المستوطنات القائمة والموافق على بناءها للبيت الابيض ووضعها على الطاولة فاستنتج الجميع ان تلك المستوطنات اكلت ٦٠% من مساحة الضفة الغربية (والتي هي اصلاً ٢٢% من فلسطين التاريخية) . قال احد الحاضرين "إنه باي مقياس فقد انتهت اسطورة حل الدولتين". حتى أن محمود عباس فقد كل ثقته بالمفاوضات حيث قال باجتماع عاصف مع جون كيري " لقد طلبتم منا ان ننتظر وأن ننتظر وأن ننتظر لكنكم لم تستطيعوا أن تغيروا موقف الاسرائيليين." وفي نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ ذهب اوباما لاسرائيل لحضور جنازة شمعون بيريز. حضر محمود عباس الجنازة ولكن تجاهله الاسرائيليون كأنه لم يكن . حال رجوع اوباما والوفد الامريكي الى واشنطن اعلنت اسرائيل عن بناء وحدات استيطانية جديدة. فقال أحد كبار المستشارين في البيت الابيض "أن اسرائيل تقول لنا جميعاً (F-U)".

خرج السفير دريمر من هانوكا البيت الابيض مباشرة الى هانوكا يهودية اخرى لفريق ترامب الانتقالي في فندق الانترناشونال في شارع بنسالفينيا. السفير دريمر أخبر كاتب هذا التقرير أن مجيء ترامب قد فتح الباب واسعاً أمام اجندة اسرائيل . فقط كان هناك روابط قديمة بين الاسرائيليين وعائلة ترامب . نتتياهو كان له علاقة صداقة وطيدة منذ فترة طويلة مع شارلز كوشنر والد جريد كوشنر (زوج ابنة ترامب) . وكوشنر هو من اليهود الارذودكس المتعصبين. ولقد تبرعت عائلة كوشنر بمبالغ ضخمة لاسرائيل بل وللمستوطنات مثل مستوطنة بيت ايل حيث تبرعت عائلة كوشنر لبناء مدرسة دينية يهودية في الضفة الغربية. عندما كان نتتياهو يزور عائلة كوشنر في نيوجرسي كثيراً ما كان ينام الليلة عندهم في غرفة جريد والذي كان ينزل الى القبو لينام هناك ، وهو الان الحاكم بامر في كل ما يتعلق بالسياسة الامريكية نحو اسرائيل والشرق الاوسط. كما أن نتتياهو قد اجتمع مع ترامب في مقره منذ سنوات بل وقام ترامب بتسجيل فيديو للناخبين الاسرائيليين سنة ٢٠١١ وصف فيه نتتياهو بأنه سياسي عظيم ينصح الشعب الاسرائيلي بانتخابه .

في مارس ٢٠١٦ قام غاري غنسبيرغ بتعريف السفير الاسرائيلي دريمر على جريد كوشنر الذي كان يقود حملة ترامب الانتخابية . غنسبيرغ هو يهودي امريكي من كبار مدراء الشركة الاعلامية (Time-Warner) وهو ايضاً أحد كتاب خطابات نتتياهو . وبقي دريمر وكوشنر على اتصال دائم لانجاح حملة ترامب الانتخابية.

اصيب نتتياهو بالذعر من تقرير من الموساد يفيد بأن ادارة ترامب تتوي تقديم مشروع يدين المستوطنات وزاد خوفه من احتمال أن الادارة تريد تحديد شروط السلام بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال. بناء على تعليمات نتتياهو اتصل دريمر بكوشنر وطلب منه أن تتدخل الادارة الانتقالية للرئيس المنتخب ترامب لافشال المحاولة في

مجلس الامن ضد اسرائيل . كان ذلك خروجاً على كافة التقاليد بأن يقوم رئيس منتخب بمحاولة افشال اعمال رئيس ما زال على راس عمله وخصوصاً من دولة وريد حياتها يأتي من الولايات المتحدة . تفاعل الفريق الانتقالي لترامب فوراً لتحقيق ما طلبه ننتيا هو . ففريق ترامب قد جاء ليمحي كل انجازات اوباما والمهم أنه كان فريقاً ليس لديه خبرة في الاعمال الحكومية أو الدبلوماسية وكانوا مهتمين بارضاء اسرائيل ومؤيديها من الصهاينة اليهود والمسيحيين . (ولتتقيف) ادارة ترامب الجديدة ارسل ننتيا هو رئيس الموساد يوسي كوهين ليجتمع مباشرة مع مجلس الامن القومي الامريكي ومستشاري ترامب لبيان خطتهم للشرق الاوسط الجديد و لاجهاض مشروع القرار الذي قدمته مصر لمجلس الامن فسحبت مصر مشروعها بناء على ضغوط الادارة الجديدة حتى قبل ان تتولى السلطة . يقول معد هذا التقرير أن المسؤولين الامريكيين بل والاسرائيليين اعلموه ان هذه سابقة خطيرة حيث تثق الادارة الجديدة برئيس دولة اجنبية ومخابراتها أكثر مما تثق برئيسها ومخابراتها !

عندما جاء ترامب الى الرئاسة كان شعاره "امركيا أولاً". والحقيقة المعروفة أنه لم يكن يرغب التدخل في شؤون الشرق الاوسط حيث قال لاحد المقربين اليه في بداية عهده أن كل ما يأتي من الشرق الاوسط هو مزعج. وقال ترامب : "السنة والشيعية واليهود والفلسطينيون يتنازعون منذ الاف السنين وانا ، دونالد ترامب، لن استمر بتبديد تريلونات الدولارات كما فعلت من قبل الادارات السابقة خصوصاً في الوقت الذي لا نجد من يستثمر في البنية التحتية المتأكلة للولايات المتحدة "

ما كاد اوباما يخرج من البيت الابيض حتى بدأ ننتيا هو بالتخطيط لتنفيذ مشروعه الجديد للعالم العربي والشرق الاوسط، حتى اصبحت استراتيجيته لتحويل الشرق الاوسط هي استراتيجية ادارة ترامب وفريقه وملخصها تصفية القضية الفلسطينية وانشاء حلف ضد ايران بالاشتراك مع السعودية والامارات العربية المتحدة حيث ان ايران هي العدو رقم واحد لاسرائيل كما انها تقدم الدعم الى اعداءها كحزب الله وحماس .

من المثير أن ترامب قد اختار طاقمه من افراد عديمي الخبرة في الشأن العام والسياسة والدبلوماسية بما فيها هو نفسه مما جعل السيطرة عليه وعلى طاقمه امراً يسيراً بالنسبة لنتتيا هو . فجميع المناصب الهامة كانت إما من الصهاينة اليهود المتحالفين مع الليكود أو من الصهاينة المسيحيين . فمثلاً عين ترامب زوج ابنته جريد كوشنر اليهودي الارذودكسي الصهيوني المتعصب وهو رجل اعمال في قطاع العقارات كبير مستشاريه ومسؤولاً مباشراً عن ملف الشرق الاوسط . كما عين سفيراً لاسرائيل ديفيد فريدمان وهو محامي متخصص بقضايا الافلاس وهو ايضاً يهودي صهيوني ساهم وتبرع لمشاريع الاستيطان في الضفة الغربية تماماً كما فعلت عائلة كوشنر . عدا عن قضايا الافلاس وتعصبه الاعمى لاسرائيل وتوسعاتها فقد كان جاهلاً في الامور الدبلوماسية والسياسية . فقد قال في إحدى الاجتماعات : "لماذا لا تأخذ مصر سكان غزة لانهم مصريون وتريحونا من حماس؟" وعين جيسون جرينبلات وهو خريج الجماعة الدينية اليهودية في نيويورك وهو محامي كان يعمل في شركات ترامب .

في يوم تنصيب ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة كانت باصات وزارة الخارجية تنقل السفراء لحضور الحفل . كان السفراء يحملون افكاراً متناقضة عن الادارة الجديدة . كان السفير الفرنسي Gerard Araud قد كتب على حسابه في تويتر بعد انتخابات ترامب مباشرة : "إن العالم ينهار امام اعيننا". كان من بين السفراء

المتوجهين لحضور حفل التتصيب السفير الروسي Kislyak. علق احد السفراء الاوروبيين قائلاً للسفير الروسي : "إنك اكثر السفراء اهميةً هذا اليوم. " ابتسم السفير الروسي مشيراً الى السفير الاسرائيلي دريمر: "في الحقيقة انه هو السفير الاعظم اهمية اليوم."

في المقال القادم: تفاصيل المفاوضات السرية لدول الخليج خلال ربع القرن الماضي.

تقدير استراتيجي: مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان

تقدير استراتيجي (١٠٩) - مركز الزيتونة للدراسات - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٨

ملخص:

دخلت قضية الوجود الفلسطيني في لبنان دائرة الخطر السياسي والأمني مجدداً بعد التوترات الأمنية المتلاحقة في أكثر من مخيم، وعقب ارتفاع مستوى التعاون الأمريكي الإسرائيلي الذي أدى لإعلان القدس عاصمة للاحتلال، ووقف الدعم الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبرزت مخاوف على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مرتبطة بتصفية أهم عناوين القضية الفلسطينية. وتتمحور المخاوف حول اشتعال الأوضاع الأمنية في المخيمات، بشكل يؤدي إلى عمليات تدمير للمخيمات وتهجير للاجئين، ومحاولة فرض حلول مرتبطة بالتوطين.

إن السيناريوهات حول الانفجار الأمني وتداعياتها، هي سيناريوهات ستؤثر سلباً على مستقبل اللاجئين وعلى الدولة اللبنانية. لذلك، فإن الحلول الأفضل تكمن في المعالجة السياسية العاجلة، وإطلاق حوار فلسطيني لبناني، والتمسك بحق العودة ورفض التوطين، وإزالة الإجراءات الأمنية حول المخيمات، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولياته.

مقدمة:

شهدت المخيمات الفلسطينية في لبنان في سنة ٢٠١٨ توترات أمنية واشتباكات مسلحة، أدت إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، فتحت الباب واسعاً أمام مخاطر قادمة تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان، وطرحت أكثر من سؤال عن ارتباط هذه الأحداث بالتطورات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وعلاقة ذلك مباشرة بمستقبل القضية الفلسطينية وعناوينها الرئيسية مثل اللاجئين وحق العودة، ودور أكثر من طرف سياسي في المشاركة العملية في إنهاء هذه القضايا.

أولاً: أحداث أمنية:

خلال الأشهر القليلة الماضية، في صيف وخريف سنة ٢٠١٨، اندلعت اشتباكات مسلحة في مخيم المية ومية شرق مدينة صيدا في جنوب لبنان، بين "الأمن الوطني الفلسطيني" التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله، وبين جماعة "أنصار الله" التي يتزعمها جمال سليمان، وأدت هذه الاشتباكات إلى تدمير عدد من المنازل والممتلكات، وإلى مقتل عدد من عناصر الأمن الوطني، وإلى تهجير الغالبية العظمى من أهالي المخيم.

استمرت الاشتباكات أكثر من أسبوعين، وانتهت بوقف لإطلاق النار، وخروج جمال سليمان ومجموعة من عناصره من المخيم. لكن هذه الاشتباكات أعادت التذكير بعمليات التهجير السابقة وتدمير المخيمات، وجددت مخاوف الفلسطينيين واللبنانيين من تكرار أحداث عنف حصلت قبل ٣٠ عاماً.

وقبل الاشتباكات في مخيم المية ومية، شهد مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، الذي يقع قرب مدينة صيدا في جنوب لبنان، اشتباكات مسلحة بين حركة فتح ومجموعة بلال بدر، وهو عنصر متهم بقتل عدد من كوادر حركة فتح، في حي الطيرة، أدت إلى تدمير الحي وتهجير الأهالي.

وشهد مخيم الرشيدية في جنوب لبنان، اشتباكات على قضايا تهريب المخدرات، لكنها رُبطت أيضاً بكل ما يستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان.

ثانياً: الأسباب السياسية:

هناك أسباب سياسية عززت المخاطر التي تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان، أهمها:

١. عمق التعاون الأمريكي الإسرائيلي بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو، الذي دفع الإدارة الأمريكية لاتخاذ قرارات خالفت التفاهات الدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، حيث اعترفت إدارة ترامب بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال، ثم قررت هذه الإدارة وقف الدعم عن وكالة الأونروا، المسؤولة عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين.

٢. ارتباط القرار الأمريكي وقف الدعم عن الأونروا بما يستهدف قضية اللاجئين الفلسطينيين من تصفية وإنهاء الوجود، وإزالة المخيمات، بهدف إسقاط حق العودة، وإنهاء خدمات وكالة الأونروا وتصفية قضية اللاجئين.

٣. ظهور توجه أمريكي إسرائيلي مشترك لإنهاء القضية الفلسطينية ومنع إقامة دولة فلسطينية، وتسريع عملية التطبيع بين الدول العربية ودولة الاحتلال.

٤. الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة، التي تمر بها بعض الدول العربية، التي تحاول الخروج من أزمتها المختلفة، من خلال مزيد من التقارب مع الحكومة الإسرائيلية، والقبول بإنهاء القضية الفلسطينية. وقد جاء الرد العربي المتخاذل والخجول حول اعتبار القدس عاصمة للاحتلال نموذجاً على ذلك.

ثالثاً: العوامل المحلية:

هناك عوامل محلية تعزز من المخاطر على مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، أهمها:

١. قيام فصيل فلسطيني يحظى بغطاء رسمي بإدخال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى المخيمات، وهذه الأسلحة النوعية استخدمت في معركة المية ومية.

٢. قيام جنرالات أمريكيين بثلاث جولات خلال عام واحد في أعالي مخيمي عين الحلوة والمية ومية، وسط حديث عن سعي أمريكي لإزالة هذين المخيمين كمقدمة لإزالة باقي المخيمات.

٣. ارتفاع موجات الهجرة الجماعية من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عبر قنوات ترحيل منظمة.

٤. إعلان لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التابعة للحكومة اللبنانية عن نتائج الإحصاء السكاني الذي قامت به، والذي يرى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان يبلغ ١٧٤ ألف لاجئ، مبتعداً بشكل كبير عن أرقام الأونروا (٥٣٠ ألف لاجئ)، وأرقام جهات لبنانية وفلسطينية أخرى (٣٠٠ ألف).

٥. عملية تقليص الخدمات التي تقوم بها الأونروا في لبنان، والتي قلصت بموجبها خدمات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الاجتماعية.

٦. إعلان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أكثر من مرة استعداد السلطة لتسليم سلاح المخيمات، والتعاون في استلام الدولة اللبنانية إدارة المخيمات.

٧. الإجراءات الأمنية المشددة التي قامت بها السلطات اللبنانية تجاه المخيمات، والتي تمثلت في بناء جدار عازل حول مخيم عين الحلوة، وإقامة بوابات الكترونية للتفتيش، وإقامة جدار آخر حول مخيم الرشيدية.

٨. وصول معلومات لأكثر من طرف فلسطيني عن رغبة الدولة اللبنانية، خلال أشهر قليلة، نشر وحدات من الجيش اللبناني في كل أحياء المخيمات، التي هي خارج المساحة الجغرافية الرسمية المعترف بها.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة:

السيناريو الأول: معارك داخل المخيمات:

افتعال معارك متتقلة داخل أكثر من مخيم فلسطيني، تؤدي في النهاية إلى تدمير أحياء من هذه المخيمات ودفع الناس (باعتبار النتيجة) نحو الهجرة. والمخيمات المرشحة لذلك هي عين الحلوة والمية ومية والرشيدية والبدوي، عبر افتعال معارك بين الأمن الوطني التابع للسلطة وبين مجموعات موجودة حالياً، أو يتم إنشاؤها لتحقيق هذا الهدف، تحت عناوين "مكافحة الإرهاب"، أو "التطرف". ويغض النظر عن الشعارات أو الرغبات المعلنة للسلطة، فإن أشكال التوتير والتصعيد المختلفة قد تكون مدمرة على صعيد المخيمات والمستقبل الفلسطيني في البلد.

السيناريو الثاني: حدوث عمليات تهجير منظمة:

تبقى عمليات التهجير المنظمة خطراً كبيراً يواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك عبر تنظيم عمليات ترحيل أو تسهيل الهجرة خارج لبنان مجاناً أو بتكاليف مادية، بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى تخفيض عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وقد حصلت عمليات هجرة وتسهيل هجرة طاولت ما يقارب ألفي لاجئ خلال عام واحد.

السيناريو الثالث: توطين اللاجئين:

وهو سيناريو يقوم على فكرة أنه في نهاية المطاف، وبعد أن يتم التخفف من أكبر قدر من اللاجئين، وتحت ضغوط دولية وإقليمية، تقوم الجهات اللبنانية الرسمية بإصدار قوانين لتوطين ما تبقى من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، تحت ذرائع ودوافع إنسانية واجتماعية مختلفة. وقد استخدم هذا الأسلوب بعد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ مع بعض الشرائح، وهناك حديث عن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الصعبة التي يعيشها لبنان مع ضغط دولي موازٍ إلى تمرير هذا المشروع.

السيناريو المرجح:

ما زال السيناريو الأول مرجحاً، حيث ما زالت أطراف محسوبة على السلطة تدفع بقوة باتجاه تأزيم الأوضاع؛ غير أن السيناريو الثاني هو سيناريو مستمر وإن بوتيرة متفاوتة مع زيادة ملحوظة في الأشهر الماضية. أما سيناريو التوطين فما زال مستبعداً في الظروف الحالية، حيث ما زال يشهد معارضة قوية لدى قوى أساسية

لبنانية، كما أن الفلسطينيين في لبنان معنيين أساساً بالحصول على حقوقهم المدنية والإنسانية، وليس بالتجنيس أو التوطين.

ومن المتوقع أن تكون سنة ٢٠١٩ سنة مهمة في مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي تعدّ من أصعب القضايا التي تواجه من يسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بسبب حرية العمل السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأوضاع الإنسانية الصعبة للاجئين، وانتشار المخيمات على كامل مساحة الأراضي اللبنانية.

خامساً: الخلاصة:

إن المخاطر التي تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان هي مخاطر حقيقية وصعبة، وإن تفجير الوضع الأمني داخل المخيمات هو عمل خطير ومرفوض من غالبية القوى الفلسطينية، كما أن هناك أضراراً كبيرة ستصيب المجتمع اللبناني. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي قضية سياسية بامتياز. والأفضل التعامل معها من هذه الزاوية، خصوصاً وأن أسلوب المعارك كان خياراً سيئاً لكل من استخدمه، وعاد على الجميع بالخسارة. وعلى القوى الفلسطينية في لبنان العمل مجتمعة من أجل منع الاقتتال بين الفلسطينيين أو بين الفلسطينيين واللبنانيين. وعلى الجهات اللبنانية الرسمية والحزبية العمل لتجنب التوترات الأمنية أيضاً.

سادساً: التوصيات:

١. توحيد الموقف الفلسطيني لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، وتوفير الأمن والاستقرار، وحماية حق العودة، ورفض التوطين والتهجير.
 ٢. إجراء حوار لبناني فلسطيني عاجل، يهدف إلى الاتفاق على الرؤية السياسية للعلاقة المشتركة، ومنع استخدام العنف بأي شكل.
 ٣. الاتفاق مع الدولة اللبنانية على حق عودة اللاجئين، ورفض عمليات التوطين والتهجير.
 ٤. إقرار تفاهم لبناني فلسطيني حول الحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين.
 ٥. الضغط على الأونروا والمجتمع الدولي للقيام بواجبهم تجاه مجتمع اللاجئين.
 ٦. إزالة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وبدء المعالجة الاجتماعية.
 ٧. تشكيل قوة أمنية فلسطينية مشتركة لحفظ الأمن داخل المخيمات.
- إن إطلاق حوار لبناني فلسطيني شامل وعاجل، يسمح بتفادي التوترات الأمنية، ويبعد خطر التدخل الخارجي ويحفظ الوجود الفلسطيني في لبنان، ولا يحول دون سلطة الدولة، ويضع المسؤولية الاجتماعية عند الجهات الدولية.

موت «صفقة القرن» قبل ولادتها!

شلومو شمير . معاريف . ٢٠١٨/١١/٣٠

نشر، هذا الاسبوع، تأبين رسمي لفرص خطة السلام، التي سيعلمها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. المدهش هو أن الاحتفال بهذا التأبين كان على مبادرة لم تولد بعد، والمؤين كان من هو شريك في مساعي توليدها. فتصريح سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، ديفيد فريدمان، بأن الخطة ستنتشر «حين تتوصل الادارة الى الاستنتاج بان احتمال قبولها وتنفيذها يصل الى الذروة»، كان دليلا على أن الخطة لن تنتشر في المستقبل المنظور، ومن المشكوك فيه جدا أن تقدم على الاطلاق. أقواله ايضا كشفت السفير المحترم ليس فقط كمن ليس له تجربة دبلوماسية، بل ايضا كمن لا يفهم الواقع السياسي المعقد في الدولة التي يخدم فيها كممثل لبلاده. ليس هكذا يتحدث سفير - علنا - عن مبادرة سلام ينظر اليها رئيسه بانها صفقة القرن، وفي البيت الابيض يعملون عليها منذ سنتين، وهو نفسه ضمن الفريق المكلف بلورتها وصياغتها. فما معنى «احتمال قبولها يصل الى الذروة»؟ عن أي ذروة يتحدث السفير فريدمان؟ أن يهمس وزير التعليم، نفتالي بينيت، ووزيرة العدل، آيلت شكيد، في أذنيه بأنهما مستعدان للموافقة على بند في الخطة يقول ان القدس ستكون عاصمة مشتركة لاسرائيل والشعب الفلسطيني؟ فالوزيرة شكيد سبق ان قالت في خطابها في مؤتمر «جبروزاليم بوست» ان الرئيس ترامب يضيع وقته في اعداد الخطة». ولعل السفير فريدمان يتوقع ان تتضمن امكانية قبول الخطة ليس فقط من قبل رئيس السلطة ابو مازن بل ايضا بان تعلن قيادة «حماس» مسبقا تأييدها لها. هذه بالفعل ستكون ذروة، ولكنها هاذية وغير واقعية.

توجد «ذروة» اخرى إمكانياتها قائمة بالذات في بلاد السفير فريدمان. ولكن يبدو أنه ليس واعيا لوجودها: موافقة معلنة من قيادة الافنجيليين في الولايات المتحدة على مبادرة سلام لا يريدها رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، حبيب قلبهم.

الى الفريق الذي يعنى ببلورة الخطة انضم مؤخرا كمستشارين، وزير الخارجية، مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي، جون بولتون. ولكن ما لا يعرفه فريدمان في مكان اقامته في اسرائيل على ما يبدو هو أن بومبيو يتحفظ على نشر الخطة ويطلب تأجيل عرضها الى موعد غير محدد. بومبيو، الذي عارض في حينه نقل السفارة الأميركية الى القدس، يتطلع الى سياسة خارجية شرق اوسطية متوازنة. لا يحب جون بولتون خطة السلام انطلاقا من تعاطفه الثابت مع اسرائيل ومعرفته بان رئيس الوزراء نتنياهو، موضع اعجابه، يتطلع الى الحفاظ على الوضع الراهن الحالي في العلاقات مع الطرف الفلسطيني. بولتون هو الرجل الاخير في واشنطن وفي الادارة الذي سيؤيد خطوة من المتوقع لاسرائيل أن تعارضها او حتى تتحفظ عليها.

يهود كبار في الجالية ممن يقيمون علاقات مع محافل في قيادة البيت الابيض ويطورون علاقات قرب مع نتنياهو يبلغون في محادثات خاصة بان رئيس الوزراء شدد مؤخرا معارضته لخطة السلام، وتخوفه من نشرها أصبح بالنسبة له كابوسا. «توصل نتنياهو الى الاستنتاج بان كل خطة، حتى وان كانت في قسم منها تميل الى

اسرائيل ستصبح عاملا يهدد سلامة الائتلاف الذي يوجد على اي حال في وضع مهزوز»، قال رئيس منظمة يهودية مركزية سابق.

تدعي محافل دبلوماسية في مركز الامم المتحدة في نيويورك ومحللون في واشنطن بان الرئيس ترامب فقد مؤخرًا حماسته لمبادرة السلام. وزعم في أحاديث خاصة انه رغم تغريداته المؤيدة للخطة، بدأ الرئيس يفهم بان هذا مشروع معقد جدا من شأنه أن يتسبب له بالاحراجات. «لقد استوعب الرئيس تناقضا داخليا صعبا بالنسبة له في الحاحية الخطة»، قال خبير في شؤون الشرق الاوسط. «إذا كانت الخطة تميل تماما لصالح اسرائيل ونتنياهو يحبها، فان اللاعبين العرب ذوي الصلة سيرفضونها رفضا تاما. وإذا كانت الخطة متوازنة، فالرئيس سيكون ملزما بان يتنازع عليها ليس فقط مع ابو مازن، بل مع نتنياهو ايضا. وسيفكر ترامب ١٠ مرات ما اذا كان مستعدا لان يخاطر بتأييد ٨٠ مليون افنجيلي في أميركا».

التقدير هو أن ترامب سينتظر فرصة تبدو في نظره مناسبة لنشر خطة السلام، ولكنه لن يقاقل في سبيل تقدمها. فهو سيكتفي بنشرها وبالاكتشاف الاعلامي الذي يحبه جدا. «بالاجمال يريد الرئيس بكل قلبه ان يحقق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين»، قال مسؤول يهودي تولى في الماضي منصب رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية. «ولكنه ارتكب خطأ جسيما وكلف ببلورة الخطة وتصميمها طاقما عديم الخلفية والتجربة السياسية، وهو عديم لأي معرفة لواقع الشرق الاوسط وعديم الفهم للقوى في الساحة المدنية. مع طاقم مهني، جيد وخبير الى جانب رئيس مفعم بشكل مهووس بالتطلع على تقدم السلام، كان يمكن تحقيق نتائج جيدة على الارض منذ زمن بعيد.

فشل كل رئيس وإدارة أميركيين في العقود الخمسة الاخيرة في مساعيهم للتوسط بين الطرفين، وحملهما الى اتفاق حول حل سياسي. ولكن خطة السلام للرئيس ترامب فشلت حتى قبل أن تخرج الى هواء العالم، وفرصها هزيلة قبل أن نعرف بوضوح ما الذي يوجد فيها. هذه ذروة لا بد ان السفير فريدمان بالطبع لم يحلم بها.

اليهودية السياسية.. من الصهيونية التقليدية إلى الصهيونية الجديدة

صلاح سالم . الحياة . ٢٠١٨/١٢/١

لم تكن اليهودية الأرثوذكسية تمثل مشكلة حقيقية للعرب عندما بدأ الصراع العربي - الإسرائيلي، فما كانت تطرحه من تصورات معادية للحركة الصهيونية، كقومية علمانية، قد مثل تعصيلاً للموقف العربي الرافض لها. غير أنها سوف تشهد عبر الزمن، قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية بقليل وكذلك بعدها، انشقاقاً مهماً بين تيارين: أولهما هو التيار الحريدي الذي مثل استمراراً لليهودية التقليدية ولكن على نحو أكثر تشدداً ومحافظاً، يرفض الحداثة، وي طرح تأثيراته المحافظة على الحياة داخل إسرائيل.

وثانيهما تيار الصهيونية اليهودية الذي يمثل خليطاً يتداخل فيه وعي تقليدي مشبع بأساطير الاختيار والنقاء العرقي وقداسة الشعب اليهودي، مع وعي قومي ينشد التوسع والاستيطان، ويسند إلى الدولة الإسرائيلية دوراً مسيانياً/ خلاصياً، معتبراً أن قيامها بمثابة آلية تسريع لعودة للمسيح واستدعاء للتدخل الإلهي في التاريخ، كما أن توسعها في الأرض التوراتية الموعودة علامة على التقدم نحو الخلاص، فتأسيس الدولة ليس هدفاً في ذاته بقدر ما أنه وسيلة لتحرير الأرض وتسهيل العودة الروحية لكل اليهود إلى أرض الميعاد.

تشكل التيار الأخير، الصهيونية الدينية، أساساً من يهود متدينين، لكنهم اختاروا البقاء في صفوف الحركة الصهيونية؛ باعتبار أن ذلك أحد متطلبات المعركة ضد الاتجاهات العلمانية داخل الصهيونية نفسها. لم يرفض هؤلاء ضرورة بناء مجتمع يهودي، ما جعلهم ينضمون إلى الصهاينة العلمانيين في تشجيع الهجرة واستيطان الأرض وبناء المؤسسات، بل إنهم أسسوا الجناح الديني القومي داخل المنظمة الصهيونية العالمية. وفي حين انفصل المتدينون المتمتمتون عن المجتمع اليهودي العلماني في فلسطين، ظل الصهاينة المتدينون يشتركون مع الصهاينة العلمانيين في عديد المؤسسات، ومن ثم اعترفوا بالدولة لدى قيامها، وأسبغوا عليها معنى دينياً من خلال صلوات خاصة، ولا يزالون يشاركون في الخدمة العسكرية والعمل في الأجهزة الحكومية، كما ينشطون من الناحية الاقتصادية في المهن المختلفة، وإن حافظوا على نظام تعليمي منفصل.

ولعل التمثيل الأبرز للصهيونية الدينية يتمثل في جماعة «جوش إيمونيم» أو كتلة المؤمنين التي أسسها الحاخام كوك الأكبر لا من أجل التنافس علي مقاعد الكنيست، بل بهدف تحقيق اليقظة العظمي للشعب اليهودي والخلاص الكامل لإسرائيل والعالم أجمع. وعلي حين أزاح الصهاينة الأوائل من القوميين والعلمانيين واليساريين الدين جانباً، أصر أعضاء الجوش علي تجذير حركتهم في الديانة اليهودية. وعلي حين كان العلمانيون يفسرون الخلاص تفسيراً سياسياً، اقتنع النشطاء المتدينون أن الخلاص المشيحاني قد بدأ بالفعل، وأنه لن يكون هناك سلام في بقية أنحاء العالم إن لم يستوطن الشعب اليهودي أرض إسرائيل بكاملها.

تؤمن جوش إيمونيم بأن فكرة شعب الله المختار تلغى سائر القوانين التي تتحكم في العلاقات السائدة بين سائر الشعوب، فيرى الحاخام «شلوو أفنيري» الذي يعد من أبرز منظريها: أن الوصايا الإلهية للشعب اليهودي تسمو على كل الأفكار الإنسانية. وحينما يطلب الله من سائر الأمم الخضوع للقوانين الأخرى المجردة الخاصة بالعدل

والفضيلة، فإن هذه القوانين لا تنطبق على اليهود لأن الله يتكلم مع شعبه؛ أي شعب إسرائيل مباشرة. أما الحاخام إيلعازر فيلدمان رئيس مدرسة «نير» المتخصصة في الدراسات التلمودية بمستوطنة «كيريّات أربع»، فذكر إثر مذبحه صبرا وشاتيلا التي تعرض لها الفلسطينيون عام ١٩٨٨: «أن الحروب أمر طبيعي ومتوقع، كجزء من عملية العودة لأرض الميعاد، فليس من الممكن أن تستكمل عملية العودة إلى الأرض بأية وسيلة سوى الحرب».

هكذا تقدم الصهيونية الدينية تفسيراً متطرفاً وعنيفاً للصهيونية العلمانية؛ إذ ينظر أنصارها إلى إسرائيل الحالية كمجرد رافعة للسيطرة على أرض إسرائيل التوراتية، فأرض الأجداد هي الهدف النهائي والدولة مجرد أداة. ومن ثم يبدو الولاء السياسي للصهيونية الجديدة متجهاً إلى شعب يهودي متخيل، يتم تصويره كتجمع فريد روحياً وعرقياً بأكثر من كونه تعبيراً عن جنسية إسرائيلية أو مجتمع سياسي تحدده المواطنة المشتركة، فالانتماء القانوني والعملي لهذا التجمع لا يخرج عن كونه شيئاً ثانوياً بالنسبة للرابطة القومية المتخيلة. من هنا تمثل الصهيونية الدينية/ الجديدة توجهاً استبعادياً، ثقافياً وسياسياً، متطرفاً وعنصرياً، معادياً للديمقراطية، يسعى إلى إثارة التوتر مع الإطار المحيط بإسرائيل. بل يمكن الادعاء بأنها تمثل نوعاً من قومية رومانية تقوم على الاختزالية كسمة كل النزعات الأصولية، كما تقترب من النزعة العرقية المؤسسة للنازية، إذ تهدف إلى استعادة العصر المتوهم للمجد اليهودي، وإلى إعادة بناء الهيكل الثالث الذي يكاد يماثل (الرايح الثالث) على أنقاض الحرم القدسي الشريف، بل ويجهزون كوادرهم كي تعمل كحاخامات هناك عندما يحين الوقت، رغم إنهم لا يزالون يختلفون حول سبل تحقيق ذلك الهدف، فبعضهم يرى ضرورة هدم المسجدين القائمين على جبل القدس، بينما يأمل آخرون في تدخل إلهي يفتح الطريق أمام مشاريعهم.

وقد أسهمت الأزمات السياسية والعسكرية التي واجهت إسرائيل منذ السبعينيات، علي منوال حرب أكتوبر مثلاً والانتكاسة التي حدثت في جنوب لبنان؛ في تغذية نزعة إحياء ديني غالباً ما تصاحب رغبة نفسية تنزع إلي قراءة هذه الأزمات في ضوء الكتاب المقدس وأساطير الوعد والاختيار بقصد التثبت بها والتيقن من وجود مستقبل للدولة الإسرائيلية، حيث ركز أتباع الحاخامين كوك وشاس، من منطلق الانتقائية الأصولية، علي الأجزاء الأكثر عدوانية فيه، تلك التي أمر فيها الرب بني إسرائيل بطرد السكان الأصليين لأرض الميعاد، وعدم عقد معاهدات معهم، وتدمير رموزهم المقدسة، وإبادتهم. وتجادل شلومو أفينير بأن تعليمات الرب بشأن غزو الأرض أهم من «الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والحقوق القومية للأغيار في أرضنا». واقترح معظم أتباع الحاخام كوك أن يسمح للعرب بالبقاء في أرض إسرائيل «فقط» كمقيمين أجنب يعاملون معاملة حسنة ما احترمو دولة إسرائيل. إلا أنه لا يمكنهم أن يصبحوا مواطنين أو يحصلوا على حقوق سياسية. وقد أنكر آخرون علي الفلسطينيين حتى هذا القدر من الاعتبار ومارسوا الضغوط عليهم للهجرة، واقترحت أقلية منهم الإبادة. واستشهدوا بالفقرات التي وردت في الكتاب المقدس عن العماليق الذين كانوا قوماً عتاة أمر الله بني إسرائيل أن يذبّحوهم دون رحمة. وفي عام ١٩٨٠م نشر الحاخام «إسرائيل هس» مقالاً بعنوان «الإبادة أمر توراتي» في مجلة جامعة بار – إيلان الرسمية، ادعى فيها أن الفلسطينيين بالنسبة لليهود كالظلام بالنسبة للنور، وأنهم

يستحقون نفس مصير العماليق. وفي العام نفسه، كتب حاييم تزوريا أحد المستوطنين يقول: إن المقت الطبيعي وصحي، ففي كل جيل نجد أن هناك من ينهضون لإبادتنا، لذا فكل جيل عماليقه الخاصون به. وعماليق جيلنا هم العرب المتطرفون الكارهون لنهضتنا القومية التي حققناها في أرض أجدادنا.

وقد تدعّم هذا التطرف الأصولي بحركة الهجرة المستمرة إلى داخل إسرائيل، وخاصة موجة المليون مهاجر روسي عقب الانهيار السوفياتي، والتي تميزت بكثافتها وعمق تأثيرها. فمن المعروف أن المهاجر الجديد إلى أي مجتمع، خصوصاً إذا كان مجتمعا استيطانياً، ودولة عنصرية تقوم على الأسطورة السحرية أو الرؤية الدينية للعالم كإسرائيل، إنما ينزع إلى التشدد في تبنى تلك الأساطير والمزايدة على المستوطنين الأقدم منه، تأكيداً لولائه لمجتمعه الجديد، وربما كسباً للمنافع التي قد يولدها ذلك الانتماء المتطرفين فضلاً عن كونه يمثل محاولة لإشباع الهوية الذاتية، التي تعاني من اختلال نتيجة انتقاله من مجتمعه الأقدم «الاتحاد السوفياتي» بكل ذكرياته وشجونه وطرائقه في العيش، إلى مجتمع جديد له طرائقه المختلفة التي تحتاج على نوع من التكيف معها، ومن ثم إلى الإمعان في تبنى أساطير ومعتقدات، تعمل كغضاريف ومفاصل قادرة على الربط والدمج بين الذات الفردية للمهاجر والوطن الجديد.

أضف إلى ذلك أن انهيار البنية الأيديولوجية الشيوعية نفسها، والتي كانت قد قمعت مكونات الهوية الدينية والقومية لدى الشعوب السوفيتية سابقاً، قد ولدت الحاجة لدى الجميع إلى عملية إحياء ديني وقومي، سواء كانوا مسيحيين أرثوذكس في المجتمع الأم، أو يهوداً في المجتمع الإسرائيلي، حيث تتميز لحظات الانتقال بنوع من الحدة في التعبير عن الهوية التقليدية، والرغبة العارمة في إشباعها. وقد أدت ضخامة هذه الموجة نفسها والتي بلغت نسبة عالية من المجتمع الإسرائيلي (نحو ٢٠ في المئة) ربما يمتد تأثيرها إلى المتعاملين معهم والمحيطين بهم، والساعين من السياسيين في الأحزاب الإسرائيلية إلى كسب ودهم و ضمان تأييدهم في الانتخابات، إلى تعديل في المزاج العام للشخصية الإسرائيلية، خصوصاً فيما يتعلق بالتعاطي مع العرب، حيث تم استعادة عقد التفوق والخيرية للعمل بكفاءة منقطعة النظير.

وهكذا تترك الصهيونية التقليدية/ العلمانية مكانها لصهيونية جديدة/ دينية، ويعود اليهود أدراجهم، أسرى لعقدهم التي تحرمهم من كل حضور جمعي فعال، عقلاني وإنساني، حتى تكاد القاعدة القديمة أن تتأكد: وهو أنه كلما عاش اليهودي مستقلاً كفرد/ إنسان، كان إضافة للحضارة، وكلما نحى إلى إعادة تشكيل وجوده الجمعي كان رمزاً للعوانية، التي لا تعدو إسرائيل أن تكون تجسيداً كاملاً لها؛ إذ تتبدى كمولود تاريخي لقيط، أناني وسادي، تدفعه أنانيته إلى القمع، وتزيد ساديته من توقه النهم إلى مشاهدة روايته التاريخية معادة ومصورة للغير أمام عينيه في دراما إنسانية أكثر مأساوية، يزيد من تعقيدها ويعيد إنتاجها باستمرار هاجس الأمن وعقدة الخوف الذاتي التي غالباً ما تصاحب كل كائن لقيط لا يجد لنفسه صكوك نسب إلى الزمن، حيث تصبح القوة، مع المبالغة في إظهارها، هي الوثيقة الرئيسية، وصك النسب الوحيد إلى صيرورة الزمن، الأمر الذي يحيل هذا الكائن اللقيط إلى ملاكم في حلبة واسعة يلاكم من فوقها الجميع، حتى في أوقات الراحة وبعد نهاية كل جولة، بل وكذلك بعد نهاية المباراة خوفاً من الهزيمة/ العدم، ولو بدا انتصاره واضحاً في كل جولة سابقة؛ لأنه لا يثق،

ولا يمكن أن يثق، لا في خصمه ولا في الحكم/ التاريخ، ولا حتى في قواعد اللعب التي تجعله محدوداً بزمن لا بد أن ينقضي.

لماذا اختارت إسرائيل قصف سوريا قبل غزّة أو لبنان؟

جورج شاهين . الجمهورية . ٢٠١٨/١٢/١

لم تفاجأ مراجع عسكرية وديبلوماسية بالغارات الإسرائيلية التي استهدفت للمرة الأولى منذ نشر شبكة صواريخ الـ «S 300» في سوريا مواقع إيرانية في منطقة الكسوة جنوب دمشق ليل الخميس . الجمعة. فقد كانت كل السيناريوهات التي وُضعت بعد وقف النار «المكلف» في غزّة تتحدث عن ضربة إسرائيلية في سوريا أو في لبنان، فلماذا لجأت تل أبيب الى الخيار الأول؟

عندما اعلن وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف في ٢٩ ايلول الماضي من على منبر الدورة الـ ٧٣ للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن تسليم اربع بطاريات صواريخ من طراز «S300» للجيش السوري قامت القيامة ولم تقعد لفترة قصيرة. فالقرار الروسي صدر في اقل من عشرة ايام على إسقاط طائرة روسية من طراز «إيل ٢٠» المتخصصة بمهام المراقبة والإستكشاف فوق البحر المتوسط وقتل أفراد طاقمها المؤلف من ١٥ ضابطاً وعسكرياً بعد اصابتها بصاروخ روسي من طراز «S 200».

يومها عبّرت الولايات المتحدة على لسان رئيس مجلس الأمن القومي جون بولتون عن غضبها من القرار الروسي، واعتبر أنّ من شأن هذه الخطوة أن تتسبّب بـ «تصعيد خطير». ووافقه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو الذي قال يومها في اتصال مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنّ تزويد «أطراف غير مسؤولة» نظم أسلحة متقدمة سيؤجج المخاطر في المنطقة.

ومنذ تلك الحادثة غابت الطائرات الإسرائيلية عن الأجواء السورية ولم تسجّل أيّ طلعة جوية حتى أمس الأول على وقع الاتّهامات الروسية لإسرائيل وتحميلها مسؤولية «الخطأ السوري» الذي أودى بالطائرة الروسية المتطورة. واتّهمتها باستغلال عبورها مدار العمليات العسكرية الإسرائيلية في تلك الليلة (١٩ ايلول الماضي) وهي في طريقها الى قاعدة «حميميم» العسكرية و«التلطي» خلف مسارها الجوي. وهو ما أدّى الى بدء سلسلة من المفاوضات المعقّدة بين تل أبيب وموسكو رفضت فيها الأولى تحمّل مسؤولية ما حصل وسعت الى تفويض محاولة موسكو فرض أيّ «قواعد سلوك جديدة» عليها في المنطقة.

فقد شدّدت إسرائيل على استمرار العمل بكل الإلتزامات السابقة التي قدمتها موسكو لها منذ أن تدخلت مباشرة في سوريا في الأول من ايلول ٢٠١٥ بعد اعترافها بحقها القيام بما تراه مناسباً في مجال امنها القومي الجوي الممتد على مساحة الأجواء اللبنانية والسورية والتي سلّم بها الجميع بمنّ فيهم اطراف «الحلف الدولي على الإرهاب» قبل القيادة الروسية وبعدها.

على وقع هذه المفاوضات المستمرة منذ تلك المرحلة، لم تعترف تل أبيب يوماً بأنها تخلّت عن حقها في دخول الأجواء اللبنانية والسورية ساعة تريد وأن تستهدف ما أرادته من الأهداف التي يمكن ان تشكل خطراً جدياً على امنها.

ولذلك كثفت من طلعاتها الجوية فوق لبنان بمختلف انواع طائرات الإستكشاف او الطائرات النفاثة الأخرى دون أن تستغني عن مراقبتها للأجواء السورية بوسائل مختلفة.

وتزامناً مع غياب إسرائيل عن الأجواء السورية وتركيزها على الأجواء اللبنانية تصاعدت حدة التهديدات باتجاه لبنان بعدما اتهمته بالسماح لـ «حزب الله» بإنشاء مصانع لإعادة تركيب الصواريخ الإيرانية وتصنيعها، وبنصب شبكات منها في محيط مطار بيروت الدولي ومناطق أخرى من لبنان اسوة بالقواعد المماثلة لها في سوريا والعراق وصولاً الى اتهام إيران بنصب صواريخ بالستية بعيدة المدى ترواح بين ٢٠٠ و ٧٠٠ كيلومتر في الأراضي العراقية كما السورية وهي تهدد بذلك المدن الإسرائيلية بما فيها تل أبيب.

وعلى هامش كل هذه التطورات السياسية والديبلوماسية، اندلعت حرب غزة «المحدودة» فسارع نتنياهو الى إنهاؤها خلافاً لإرادة وزير دفاعه افيغدور ليبرمان الذي كان خطط لها في غيابه عن البلاد وبلا إذن مسبق من الحكومة الإسرائيلية المصغرة. وما أن انتهت المواجهة باستقالة ليبرمان حتى عادت إسرائيل الى توجيه عنايتها والتهديد والوعيد الى سوريا ولبنان وهو ما انتهى بغارة أمس الأول.

وعليه تكشف المراجع الدبلوماسية والعسكرية أنّ القراءة الإسرائيلية التي تسرّبت عقب وقف حرب غزة انتهت الى تحديد مصادر الخطر المقبلة عليها من جبهات الشرق والشمال المطلّة على الساحتين السورية واللبنانية وليس من غزة في هذه المرحلة بالذات. وهي لذلك لجأت الى عمليات الإستطلاع للأجواء اللبنانية بنحو غير مسبوق استخدمت خلالها طائرات مسيرة تحمل صواريخ جو - ارض وشملت بطلعاتها أراضي لبنانية لم تطاولها سابقاً بهذه الطريقة المكثفة.

وعند هذه المعطيات، تتحدث المراجع الدبلوماسية عن ضغوط أميركية هائلة نبّهت خلالها إسرائيل من أيّ عمل عسكري في لبنان ما لم يكن هادفاً الى ضرب منشآت عسكرية لـ «حزب الله» أو إيران، وإنّ أيّ عمل آخر ليس أوانه. فلبنان لا يتحمّل انعكاسات أيّ عملية عسكرية تنعكس على وجود مليون ونصف مليون نازح سوري ينتشرون على أراضيهم وان لم تلَبّ هذه الشروط فلا حاجة لأيّ عملية عسكرية لا اليوم ولا غداً.

وفي هذه الأجواء تحدثت تقارير دبلوماسية عن نيّة نتنياهو ضرب الجبهتين السورية واللبنانية وإنّ الخيارين مطروحان عليه. فهو سارع الى إقفال بوابة غزة على رغم تفجّر الحكومة الاسرائيلية وانكسار الخيار العسكري فيها. فهو على خلاف كبير مع ليبرمان الذي كان يصرّ على تلقين «حماس» درساً كبيراً، فهو يريد لها «الانتصار الموقت» في غزة لتبقى متماسكة وقوية في مواجهة السلطة الفلسطينية ولا مصلحة لتل أبيب، في رأيه، بإضعافها الآن لينقرّغ الى مصادر الخطر الأخرى التي يتسبّب بها الوجود الإيراني في سوريا والعراق ولبنان.

عند هذه التحوّلات الجديدة تؤكد تقارير دبلوماسية وعسكرية انه لكل هذه الأسباب عادت إسرائيل الى الضرب مجدداً في سوريا وليس في غزة ولا في لبنان. وهي تستعدّ بعد الغارة الأخيرة لضرب شبكات صواريخ الـ «S300» إن استخدمت مرة بعدما إطمأنت الى عدم استخدامها أمس الأول. قتل أبيب وخبراء عسكريون معها كثر يدركون أنّ القيادة الروسية لم تسلّم بعد كل معدات ومكملات هذه الشبكات المتطورة وما نقل الى الساحة السورية منها ما زال في عهدة الخبراء العسكريين الروس، ولهذه المعلومات ما يكملها في تقارير عسكرية وديبلوماسية كثيرة قد يأتي أوانها لاحقاً.

الجولان ومأزق «إسرائيل» في سوريا

د. محمد السعيد إدريس . الخليج . ٢٠١٨/١١/٣٠

قبل شهرين فقط، وبالتحديد عندما فرضت أحداث إدلب السورية نفسها بقوة عقب إعلان الجيش السوري مدعوماً بالحلفاء الروس والإيرانيين تصفية ما أسماه «آخر بؤر الإرهاب» في سوريا عسكرياً، وما أثاره هذا الإعلان من ردود فعل أمريكية وأوروبية ساخنة هددت بالتدخل العسكري ضد الجيش السوري وحلفائه إذا هو استخدم الأسلحة الكيماوية. كانت «إسرائيل» تراقب تلك الأحداث وتدقق في مناطق الخطر على الأمن «الإسرائيلي»، وكان تركيزها على مصدرين للتهديد من داخل سوريا يرتبطان ببعضهما، كما أفاد «عاموس يادلين» رئيس الاستخبارات العسكرية «الإسرائيلية» الأسبق في مقال نشره وقتها في صحيفة «يديعوت أحرونوت». هذان المصدران هما أولاً معركة إدلب المرتقبة (في ذلك الحين)، وثانياً الخطر الكامن في الجنوب السوري وبالتحديد في جبهة الجولان على الأمن «الإسرائيلي» جراء الطموح الإيراني لتثبيت وجوده في هذه المنطقة مدعوماً بالمليشيات الحليفة وعلى الأخص «حزب الله».

وسط هذا الانشغال «الإسرائيلي» بهذين المصدرين للتهديد تراجعت أوزان الأخطار المحتملة من الجبهة الجنوبية التي باتت محصورة الآن في قطاع غزة، نتيجة ما اعتبرته مشاريع احتواء لتلك الأخطار سواء عبر ما هو مطروح من مشروعات للتهدة «الإسرائيلية» مع حركة «حماس» أو من مشروعات المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة «حماس»، لكن قادة الكيان فوجئوا بما جرى من أحداث شهدتها قطاع غزة مؤخراً (مواجهات الأربعين ساعة مع المقاومة الفلسطينية في القطاع) التي أحدثت صدمة هائلة على القيادات السياسية والعسكرية أفقدت هاتين القيادتين القدرة على تنفيذ ما طالب به غلاة المتشددین في الحكومة باجتياح قطاع غزة وقطع رأسه لاسترداد «القدرة الإسرائيلية على الردع» التي كسرتها الفصائل الفلسطينية. وإذا كانت الحكومة «الإسرائيلية» المصغرة «الكابينيت» قد اضطرت إلى قبول خيار التهدة وضحت بوزير الحرب ليبرمان في محاولة منها لتجاوز الأزمة الساخنة في غزة، فإنها تبدو عاجزة أيضاً عن تأمين جبهة الجولان بعد انهيار التوافق الروسي-«الإسرائيلي» في سوريا ضمن أزمة سقوط الطائرة «إيليوشن - ٢٠» الروسية التي حملت موسكو تل أبيب مسؤولية سقوطها.

من هنا يجيء تجديد الاهتمام «الإسرائيلي» بالجولان، لتحديد كمصدر للخطر على الأمن «الإسرائيلي» من خلال الإسراف في توظيف الموقف الأمريكي الجديد الخاص بالجولان، الذي صوتت فيه الولايات المتحدة للمرة الأولى ضد مشروع القرار السنوي الذي يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يرفض احتلال «إسرائيل» للمرتفعات وفرض سيطرتها عليها منذ احتلالها عام ١٩٦٧ وإعلان ضمها بقرار من حكومة مناحم بيجين اليمينية عام ١٩٨١.

المبررات التي قدمتها نيكي هايلي رئيسة الوفد الأمريكي بالأمم المتحدة لهذا التصويت حفزت الحكومة «الإسرائيلية» لوضع خطة تحرك جديدة بخصوص الجولان على النحو الذي عبر عنه جلعاد أردان وزير الأمن

العام بقوله إن «التحرك الآن» مهم للغاية. مضيفاً أن «ما من عاقل يرى أنه يجب إعطاؤها (الجولان) للأسد وإيران». وكانت نيكي هايلي قد وصفت ذلك القرار الذي يدين الاحتلال «الإسرائيلي» للجولان ويرفض شرعيته بأنه «قرار متحيز بوضوح ضد إسرائيل». والتحرك «الإسرائيلي» كما عبر عنه أكثر من مسؤول «إسرائيلي» يأتي في اتجاهين:

الاتجاه الأول: الحصول على اعتراف دولي بضم «إسرائيل» لمرتفعات الجولان على نحو ما أكد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة. وهنا يتحدث «الإسرائيليون» لتمرير هذا الطلب، بضرورة فرض الاعتبارات التي أقيمت الإدارة الأمريكية بخصوص القدس (ضمها وجعلها عاصمة للكيان) لجعلها سارية على الجولان، إضافة إلى اعتبارات أخرى يسوقها «الإسرائيليون» هي في الأصل مزاعم وأكاذيب ليست لها أية علاقة من قريب أو من بعيد بالقانون الدولي. الاتجاه الثاني: منع أي وجود للجيش السوري في جبهة الجنوب لمنع أي اختراق من إيران أو من «حزب الله» لهذه الجبهة، ما يعني فرض السيطرة والسيادة الأمنية «الإسرائيلية» المباشرة على ما بقي من الجولان تحت السيادة السورية.

هذا الاتجاه يعني رفض المطلب «الإسرائيلي» التقليدي الذي أعلنته حكومة نتنياهو وطالبت روسيا الالتزام به عقب نجاح الجيش السوري في فرض سيطرته على الجبهة الجنوبية وتطهيرها من المنظمات الإرهابية، وهو أن تلتزم روسيا وسوريا باتفاق فصل القوات بين «إسرائيل» وسوريا الموقع عام ١٩٧٤، لأن هذا الاتفاق، وفقاً لرأي أصحاب هذه الدعوة، سيسمح بعودة الجيش السوري إلى خطوط التماس مجدداً، ما يعني أن القوات الإيرانية وقوات «حزب الله» يمكن أن تتواجد على الحدود مع «إسرائيل» مرتدية زي القوات السورية، وهذا خطر لا يجب السماح به كما يقول عاموس غلبوع في صحيفة «معاريف» «إذا كنا نأتي لنقول علناً إن كل ما نريده هو أن يحترم السوريون اتفاق الفصل فإننا نكون عملياً نسمح للإيرانيين بالمرابطة على جدارنا في هضبة الجولان». الحل عندهم هو: ألا يدخل الجيش السوري إلى هضبة الجولان، عبر تفاهم روسي-أمريكي من أجل المصلحة الأمنية «الإسرائيلية».

والسؤال المهم بهذا الخصوص هو إذا كان هذا هو المخطط «الإسرائيلي» فما هو موقف سوريا وروسيا؟ وهل يمكن أن يتجدد التوافق الروسي-«الإسرائيلي» ويمكن «إسرائيل» من تمديد سيطرتها على الجنوب السوري وما تبقى من الجولان ثمناً لتمرير المشروع الروسي في سوريا؟ ثم ما هو موقف إيران و«حزب الله»؟ أسئلة تؤكد مدى التعقيدات التي تواجه «إسرائيل» في المستقبل الجديد لسوريا.

استراتيجية الوجود العسكري الأميركي في سوريا

توفيق المدني - البلاد . ٢٦/١/٢٠١٨

تحتفظ الولايات المتحدة الأميركية بوجود عسكري قوي في شرق سوريا، ولأهداف معلنة تقول عنها إنها تريد هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي، الذي لا يزال ينشط ميدانياً في الجيب المتبقي على الضفاف الشرقية لنهر الفرات في دير الشرفي ويهاجم "قوات سوريا الديمقراطية" في أطراف منطقتي الشعفة وأبو حسن ومحيط بلدة هجين الواقعة في الريف الشرقي لدير الزور.

الرواية الأمريكية

في الوقت الذي تعد فيه "قوات سوريا الديمقراطية" العدة للقضاء على تنظيم "داعش"، يحاول التنظيم الهروب إلى الأمام، وتنفيذ هجمات في مناطق مختلفة، بغية تشتيت القوات هذه، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين الطرفين، بالتزامن مع مواصلة طيران التحالف الدولي القيام بالضربات الجوية على مواقع ومناطق سيطرة "داعش" ضمن جيبه الأخير بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور.

وفي هذا السياق أعلن وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس منذ يومين، أن الجيش الأميركي سيقم نقاط مراقبة على الحدود الشمالية لسوريا لتجنب التوتر بين تركيا وأكراد سوريا حلفاء التحالف الدولي المناهض للجهاديين. وأوضح أن الهدف هو التأكد من أن قوات سوريا الديمقراطية (تحالف فصائل كردية وعربية يدعمه التحالف)، "لن تتسحب من المعركة" ضد تنظيم "داعش"، و"لنتمكن من سحق ما تبقى من الخلافة الجغرافية". وأضاف ماتيس أن مراكز المراقبة هذه "ستكون مواقع ظاهرة بوضوح ليلاً ونهاراً ليعرف الأتراك أين هي بالضبط"، لافتاً إلى أن هذا القرار اتخذ "بالتعاون الوثيق مع تركيا". وكانت "قوات سوريا الديمقراطية" قد أعلنت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي استئناف عملياتها العسكرية ضد تنظيم "داعش" في شرق البلاد بعد عشرة أيام على تعليقها رداً على القصف التركي مناطق سيطرة الأكراد شمالاً.

ومنذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، طغى التوتر على الأجواء في شمال سوريا مع بدء القوات التركية استهداف مناطق سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لـ "قوات سوريا الديمقراطية"، وتهديد أنقرة بشن هجوم واسع ضدها، الأمر الذي أربك الولايات المتحدة الأميركية الشريكة الأساسية لـ "قوات سوريا الديمقراطية". وسعى التحالف الدولي طوال تلك الفترة إلى خفض التوتر عبر التواصل مع كل من "قوات سوريا الديمقراطية" وأنقرة.

أميركا وحماية تنظيم "داعش" الإرهابي

من وجهة نظر الدولة الوطنية السورية وحليفاتها روسيا، فإنّ الولايات المتحدة هي التي تؤمن الحماية لإرهابيي "داعش"، كما تزودهم بالمعدات والأسلحة، وتقوم بتدريبهم في معسكرات خاصة، وتشرف على تنقلاتهم. وفي هذا السياق نقلت قناة "روسيا اليوم" عن مصادر قولها: "إنه عند الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، رُصد دخول رتل تابع لقوات ما يسمى التحالف الدولي يتكون من ٧ عربات هاجر إلى خطوط التماس مع تنظيم "داعش"، مشيرة إلى أن العربات السبعة عادت لكن بتسعة أي أنها أرفقت بعربتين زائدتين.

وأشارت "روسيا اليوم" إلى أنه خلال دخول الرتل كانت طائرات "التحالف الدولي" تشن غارات على مواقع في شرق الفرات السوري، مشددة على أن هذا الرتل يثير التساؤلات حول المهمة التي كان يقوم بها، وسبب ازدياد العربات، طارحةً

سؤالاً: من أين أتت هاتان العربتان؟ إذ تناقلت وسائل إعلامية أن الرتل العسكري الأميركي الذي وصل إلى المنطقة لم يخرج كما دخل.

وفي نهاية عام ٢٠١٧ نشرت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" عن تعاون يجري بين واشنطن ومسلحي "داعش"، ونقلت عن أحد المدنيين في دير الزور تأكيداً على أن ضباطاً أميركيين عرضوا عليه مبلغ ٥٠٠٠ دولار في مقابل نقل إرهابي "داعش" إلى منطقة أخرى. وفي هذا السياق اتهمت كتائب "حزب الله" العراقية القوات الأميركية بمحاولة دفع عناصر تنظيم "داعش" للدخول إلى الأراضي العراقية من الجانب السوري.

وقال المتحدث باسم الكتائب جعفر الحسيني: "الأميركيون حاولوا دفع عناصر "داعش" داخل الحدود العراقية، مشيراً إلى أن "التحركات الأخيرة لعناصر التنظيم على الحدود غايتها، إبقاء المنطقة مشتعلة". وتابع: سيطرت الكتائب مع قوات حكومية عراقية على الحدود مع سوريا، ونرفض سيطرة أي قوة أجنبية على الأراضي العراقية وسننظر لأي وجود أميركي في العراق على أنه احتلال.

ومهما يكن من أمر التبرير الذي يسوقه المسؤولون الأميركيون حول تواجد قواتهم العسكرية بهدف محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، فإنّ معظم المحللين المعنيين بقضايا إقليم الشرق الأوسط، يؤكدون أن الوجود العسكري الأميركي في الشمال الشرقي لسورية هو بمنزلة احتلال، وأنّ الولايات المتحدة لا تزال تقوم بتدريب الإرهابيين في منطقة التنف التي تنتشر فيها قواتها وهي تمنع تحسين الوضع الانساني في مخيم الركبان الذي يعاني فيه عشرات آلاف المهجرين ظروفًا معيشية في غاية السوء.

أميركا والسيطرة على نفط دير الزور

فيما تبرر الولايات المتحدة الأميركية وجودها العسكري في الشمال الشرقي السوري، بأنه يستهدف طرد فول تنظيم "داعش" الإرهابي، فإنّ ما تعلنه واشنطن يخفي وراءه العوامل الفعلية التي تشكل الاستراتيجية الأميركية في شرق سوريا. فقد بدا مثلث الحدود السورية - العراقية - الأردنية منذ إطلاق موسكو عملياتها العسكرية خريف عام ٢٠١٥، كأنه يتربّع على برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي لحظة. فما الذي يحصل في هذه المنطقة الصحراوية المترامية الأطراف وغير المأهولة؟

الجواب، باختصار، إنّ المنطقة ساحة لمعركتين. تحمل الأولى عنواناً رئيسياً يجتمع حوله المتخاصمون: هزيمة "داعش" وتقاسم إرثه بعدما شارفت "خلافته" على لفظ أنفاسها الأخيرة. أما الثانية فتتفرّع عن الأولى وتتمثّل بحرب أميركية - إيرانية غير معلنة تتمحور حول شكل "الهلال الشيعي" الذي هدد حلفاء لظهران أخيراً بتحويله إلى "بدر" يلف إيران والعراق وسوريا ولبنان وبلدانا أخرى. ملامح هاتين المعركتين كانت بادية منذ بداية سنة ٢٠١٧.

ويقول المحلل السوري حسن حسن، بأنه على المستوى التكتيكي، تريد واشنطن من وجودها في شرق سوريا أن يساعدها في ضبط السياسات الداخلية لبلاد الرافدين، خصوصاً مع ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، وتؤكد عدم فوز حليفها الأبرز رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي، دفعا واشنطن إلى المحافظة على وجود عسكري في سوريا، كبوليصة تأمين للنفوذ الأميركي في العراق الذي أنفقت الولايات المتحدة الغالي والنفيس من أجل التحكم بمستقبله.

أمّا على الصعيد الاستراتيجي، تستهدف الولايات المتحدة الأميركية تأكيد هيمنتها على الشمال الشرقي لسوريا، والمنطقة عموماً، عبر إنشاء عوازل جيو سياسية جديدة في الشرق الأوسط، تكون أصغر من الدول الإقليمية التي سبق واستندت إليها في الماضي. وتاريخياً استند الوجود العسكري الأميركي في المنطقة إلى قواعد عسكرية في الخليج، وتركيا إضافة

إلى نشر قواعد بحرية في الخليج والبحر الأبيض المتوسط، وتلك القواعد كانت الركائز الأساسية لمواجهة الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.

وفي ظل الصراع المحتدم على السيطرة على ريف دير الزور، تسيطر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي تدعمها الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً، وبانت تمثل ذراعها العسكرية في المنطقة، على "حقل التنك"، ثاني أكبر حقول النفط في سوريا، بعد "حقل العمر" الذي سيطرت عليه "قسد"، في خريف ٢٠١٧، ويقع في بادية الشعيطات.

وكانت "قسد" قد سبقت القوات السورية في السيطرة على حقل نفط العمر، شرق دير الزور، أكبر حقول النفط في سوريا.

أمريكا وإعادة الهندسة الإقليمية للدول الشرق أوسطية

بدأت هذه الهندسة التفكيرية للدول الوطنية العربية، انطلاقاً من العراق، حيث ادعت الولايات المتحدة الأميركية ومعها الدول الأوروبية الغربية بأن الهدف من وراء هذه الهندسة التفكيرية هو إحداث تغيير جوهري في بنية الدولة الوطنية العربية، بسبب عدم قدرتها على الاستيعاب السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، لجميع مكوناتها.

كانت الاستراتيجية الأميركية في نظرتها إلى الشرق الأوسط تقوم على عزله حضارياً، كأحد الأهداف البارزة للسياسة الأميركية منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين. وهو الهدف الذي تعزز مع ازدياد قدرة الولايات على التحرر من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. وبقدر ما أتاح هذا التأطير الحضاري الأورو-أطلسي درجة مرتفعة نسبياً من القدرة على حشد الحلفاء، خلف سياسات إعادة الهندسة الإقليمية الأميركية في الشرق الأوسط، فإنه قلّص كثيراً من فرص نجاح هذه السياسات في واقع بات معادياً بشكل تام للحضور الغربي، على أسس ثقافية وقيمية عميقة بعدما راجت هذه المقولات عبر المنطقة، وفي واجدان سكانها، ووظفتها تيارات الإسلام السياسي المحافظة بشكل مكثف لتعزيز حضورها على حساب تيارات الليبراليين والعلمانيين، العقلانية.

فبعد الغزو الأميركي للعراق، طرحت إدارة الرئيس جورج بوش الابن في سنة ٢٠٠٤، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، بذريعة محاولة إصلاح الدولة في الشرق الأوسط، وتجنب فشلها، مثلما كان الحال تاريخياً في تجارب إعادة البناء السابقة، من داخل الجماعة الأورو-أطلسية، والمؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وثيقة الصلة بها. فالتأطير الحضاري الأورو-أطلسي طرح استراتيجية التفكير وإعادة البناء للدولة سواء عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في كل من ألمانيا واليابان، أو عقب نهاية الحرب الباردة في شرق أوروبا، لكن فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فإن الهندسة الأميركية المطروحة، كانت تقوم على تفكيك الدول الوطنية العربية على أسس طائفية ومذهبية وعرقية، وليس إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس ديمقراطية كما حصل في كل من اليابان وألمانيا. هذا الإخفاق الأميركي، هو الذي أطلق حجر دومينو "الفوضى غير الخلاقة" في الشرق الأوسط، وليس إعادة بناء ممنهجة للدولة الوطنية وفق تبني استراتيجية التنمية المستدامة التي لا ترتفع للمنطق الريعي، وإنشاء عقد اجتماعي توافقي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، لا يمكن أن تخلقه إلا إرادة حازمة وواعية من قبل قادة الرأي والنخب المؤثرة.

وهكذا، فإن طرح الولايات المتحدة الأميركية مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يقود إلى تفكيك الدول الوطنية العربية، وإنتاج خريطة "ويستفالية" جديدة للدولة في منطقة الشرق الأوسط تقوم على أسس مذهبية وإثنية، يقود إلى خلق فضاء صراعات جديد يهشم محورية القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية التي تأسس حولها مفهوم كل السياسات القومية للدولة الوطنية السورية طوال ما يزيد على نصف قرن. ويستهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي القضايا التالية:

أولاً: تصفية الصراع العربي - الصهيوني عبر تمرير "صفقة القرن"، من دون أن يجد حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، متجاوزاً بذلك قرارات الشرعية الدولية. فيفرض التطبيع مع الكيان الصهيوني على العرب، والتوطين على الفلسطينيين، باعتبار أن حدود الشرق الأوسط الأكبر تتسع لاستيعاب الفلسطينيين.

ثانياً: فرض الولايات المتحدة هيمنتها على المنطقة، من خلال فرض نظام حرية الأسواق وانفتاحها والتحاقها بالنظام الرأسمالي العالمي من منظور العولمة وجوهرها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهذا يقتضي تدمير الدول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تمثل العائق البنيوي أمام السيطرة الأميركية على منابع النفط استكشافاً وإنتاجاً وتكريراً ونقلًا وتأميناً، الأمر الذي يعبد لها الطريق للاستيلاء على قرار الطاقة في العالم، وحل قضاياها الاقتصادية ومعالجة أزماتها المزمنة وإعطاء العولمة زخماً جديداً بعد الانتكاسات المتتالية التي أصابها نتيجة لتفاقم آثارها الكارثية المتمثلة في الأزمات المالية وتزايد معدلات الفقر، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ولا تُخفى هنا النيات الأميركية في مواجهة اليابان والاتحاد الأوروبي والوقوف على بوابة الصين.

ثالثاً: اعتبار الكيان الصهيوني البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتمتع بالحرية، وبالتالي فهو الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن الكيان الصهيوني يمارس كل يوم أصناف متعددة من الإرهاب والعنصرية ضد شعب فلسطين.

رابعاً: تنطلق الولايات المتحدة الأميركية من تحديد النطاق الجغرافي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، لتشمل جغرافياً بلداناً متفاوتة المستوى الحضاري والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتمتد من المغرب الأقصى إلى حدود باكستان الشرقية. وهي وإن كان يغلب فيها انتشار الإسلام، إلا أنها تضم أمماً وشعوباً مختلفة، وكذلك ثقافات مختلفة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعرف ذلك، إلا أنها تصر على توسيع الشرق الأوسط على هذا النحو، كم منطقة ذات امتداد جيو سياسي، لخدمة أغراضها الاستراتيجية. من جهة، ولوضع "الإسلام" في مواجهة الحضارة الغربية تلبية لمخططات اليمين المحافظ المتطرف والمتصهين من جهة ثانية.

خامساً: تعتقد الولايات المتحدة و (أوروبا) أن هذه المنطقة التي دعتها "الشرق الأوسط الكبير" تعيش فراغاً سياسياً، وأنها من منطلق الفكر الاستعماري القديم، تستطيع أن تملأ هذا الفراغ، عبر تفكيك الدول الوطنية، وإعادة بنائها على أسس طائفية ومذهبية وعرقية، ضاربة عرض الحائط بشعوب المنطقة، وتطلعاتهم. لقد حاول (أيزنهاور) في أواخر الخمسينيات أن يملأ ما دعاه بـ(الفراغ) في المنطقة العربية، وفشل، وكانت بريطانيا قد حاولت قبله إجبار شعوب المنطقة على الانضواء في ما يدعى حلف بغداد وفشلت أيضاً. ويبدو أن الغرب (وأmericا على رأسه) لم يستطع حتى الآن أن يفتتح بالإقلاع عن الممارسات الاستعمارية وأساليب الغطرسة، والنظرة الفوقية إلى شعوب العالم. وهو يعتقد أنه لا يزال قادراً على فرض هيمنته وفرض قراراته على شعوب تدرّك مرامييه وقد خبرته عبر سنين طويل من الاستعمار والاستغلال.

سادساً: ينطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي (الأوروبي) من فكرة خاطئة أخرى مفادها أنه بالإمكان إسقاط الأنظمة الوطنية المناهضة للسياسة الأميركية والصهيونية عبر نشر استراتيجية "الفوضى الخلاقة"، وأنه انطلاقاً من إسقاط الدولة الوطنية السورية، فإنه بالإمكان إقامة أنظمة جديدة في بلدان الشرق الأوسط الأكبر تستجيب لمتطلبات خدمة الأمن القومي الأميركي بالتلازم مع الأمن الصهيوني.

الخاتمة

لقد تصورت الولايات المتحدة، أنها بامتلاكها القوة العسكرية، تستطيع فرض وجودها كقطب مهيم، وبالتالي فرض الخرائط الجديدة، وإعادة الهندسة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط عبر تفكيك الدول الوطنية، واجتراح الكيانات أو إلغائها،

وإدراج الشعوب في مسارات وفي تواريخ أو في وجهات تاريخية أخرى. هذا التصور (الإمبراطوري) إنما هو استمرار للنزعات الإمبراطورية منذ الاسكندر المقدوني وحتى الأزمة السورية الأخيرة.

غير أن الدولة الوطنية السورية بصمودها تحولت إلى بؤرة جديدة للمقاومة بحكم موقعها المتاخم للعراق، ولعبت دوراً محورياً في جهود استنزاف الوجود الأميركي في هذا البلد. ومثلت الحالة السورية، منذ بدايتها ولا تزال، حالة مثالية لتعاضد دور الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية، وخطر تأثيرها في بنية النظام الدولي بأسره، وليس فقط في بنية النظام الشرق الأوسطي.

فقد تموضعت سوريا منذ عام ٢٠١١، على خريطة جغرافيا سياسية متغيرة لقوى الشرق الأوسط، وتحولت إلى بؤرة رئيسة للصراع بين القوى الإقليمية الصاعدة، وحاولت الولايات المتحدة استغلال هذا الصراع لتأسيس نمط جديد من توازنات الضعف الإقليمي، تعفيها من التدخل في شؤون المنطقة. ويتمثل جوهر تلك الاستراتيجية في تقسيم المنطقة على أسس طائفية ومذهبية بين كيانات متناحرة، يستنزف بعضها بعضاً، ولا يمكن لأي منها الانتصار والهيمنة، بما يخفض أي حجم تهديد بالنسبة لإسرائيل، ويبقى جميع الأطراف الإقليمية تدور في مدار البحث عن رضا الولايات المتحدة ودعمها. غير أن هذه الاستراتيجية الأميركية-الصهيونية أخفقت في سوريا.

وبعد الانتصارات التي حققتها الدولة الوطنية السورية خلال السنة الحالية، فإنها ترى في الوجود العسكري الأميركي في شمال وشرق سوريا، بمنزلة الاحتلال، لأنه وجود غير شرعي، ويتناقض مع أسس ومبادئ القانون الدولي، لكن الولايات المتحدة الأميركية تشرعن هذا الوجود العسكري تحت باب أنها تقود تحالفاً دولياً يضم أيضاً "قوات سوريا الديمقراطية" التي تشكل "وحدات حماية الشعب" الكردية عمودها الفقري، لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي.

وفي الواقع، كانت الولايات المتحدة الأميركية ولا تزال تحمي التنظيمات الإرهابية، لا سيما تنظيم "داعش" الإرهابي، حيث تساعد القوات الأميركية المتمركزة في الشمال الشرقي لسوريا على تجميع فلول "داعش" الذين تم إخراجهم من الرقة وغيرها - بحماية أميركية فعلية - مع بقية "الأذرع البرية" المتواجدة في شمال وشرق البلاد في ما أسمته "جيش سوريا الجديد"، حيث تكمن الاستراتيجية الأميركية في مواصلة الحرب في سوريا بهدف استنزاف الجيش العربي السوري وحلفائه، والاستمرار في القيام بدورها التخريبي، والعمل على التحول إلى قوة احتلال مباشر وسافر يستخدم فريقاً مرتزقاً مكوناً من إرهابيين دوليين وبعض "الحديين" المحليين لتحقيق أهدافه.

والمفارقة أن سياسة الاحتلال العلني هذه تتنافى مع مبدأ "الواقعية السياسية" التي تدّعي واشنطن أنه سيكون أس استراتيجيتها المقبلة، فهذا المبدأ يحتم عليها الانطلاق من الواقع أولاً، وبالتالي وجوب الاعتراف بالهزيمة الجيوسياسية التي تلقتها في سوريا، وعلى الأقل عدم انتصارها في هذه المعركة، الأمر الذي يعني ضرورة البحث عن أسلم طريق للخروج بأقل الخسائر الممكنة؛ وهذا هدف لا يمكن تحقيقه، كما أثبتت وقائع السنوات السابقة، إلا بالانخراط الجدي في عملية سياسية تعترف بالواقع الجديد الذي فرضه صمود الدولة السورية بأفانيمها الثلاثة وكان حاملاً رئيساً لصعود أقطاب دولية أخرى، لكن واشنطن وبدلاً من ذلك تتابع الغوص في مستنقع لن يكون الخروج منه متاحاً في المرحلة المقبلة إلا بمشهد مماثل لمشهد الطائرة على سطح السفارة في "قيتنام".

ثمن إنقاذ ترامب لمحمد بن سلمان

أسعد أبو خليل . الأخبار . ٢٠١٨/١٢/١

عملية صنع القرار في إدارة دونالد ترامب تختلف عن إدارات سابقة. فالقرارات تخضع لمشیئة إدارة الإمبراطورية في الكثير من الأمور (مثل المواجهة مع روسيا ونشر القوات الأميركية أو الحياد في الصراع الخليجي)، لكنها تخضع أحياناً لمزاجية ترامب الشخصية. لكل الرؤساء مزاجيات لكن المزاجية يمكن أن تكون قناعاً لخطة مسبقة خضعت لدراسة ومفاوضات: أنور السادات أراد أن ينسب رحلته المشؤومة إلى تل أبيب (يافا المحتلة) على أنها نتاج رؤية أو إلهام ربّاني أو قراءة خاصة به للأوضاع الدولية فيما كان يتباحث حولها مع مفاوضين دوليين منذ وقعت الرئاسة المصرية في يده. والمزاجية يمكن أن تكون رؤية خاصة بالحاكم: ريتشارد نيكسون لم يزر الصين (وإن حمل في سيرته السياسية سجلاً حافلاً في معارضة الشيوعية والتدديد بـ«الصين الحمراء»؛ على ما كانت الصين تُعرف به في مصطلحات معاداة الشيوعية) بناءً على مزاج حلّ به، بل هو كان قد كتب مقالة في مجلة «فورين أفيرز» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ طالب فيها بتوجّه أميركا نحو آسيا. هذه كانت ولادة فكرة استخدام الصين لضرب الاتحاد السوفياتي (هنري كيسنجر نسب الفكرة إليه في ما بعد).

أما ترامب، فهو من صنف آخر من الرؤساء: جاهلٌ بأمور السياسة الخارجية لكنه - خلافاً لبوش الجاهل أيضاً - لا يحيط نفسه بمجموعة من الخبراء العالميين بشؤون السياسة الخارجية. هو جاهلٌ لكنه يمتكّ القراءة والاجتماعات الطويلة ويُسرّع في العرض اليومي الذي تقدّمه إليه «وكالة الاستخبارات المركزية» عن أحداث الساعات الأربع والعشرين الماضية. لا يبدو على ترامب، خلافاً لبيل كلينتون مثلاً وهو تَبوّاً سدة الرئاسة من دون معرفة بالسياسة الخارجية، بواذرٌ تتقّف في شؤون السياسة الخارجية بحكم الوظيفة التي تتطلب معاينة دقيقة على مدار الساعة لأخبار العالم. لكن ترامب - وهنا مكنم الخطورة - يثق ثقةً مطلقة بحدسه. هو ينقل عن عالم الأعمال إيماناً عميقاً بصوابية حدسه، وأن هذا العنصر - لا الثروة الكبيرة التي نقلها أبوه إليه كما تكشف في تقارير مسهبة في «نيويورك تايمز» عن وثائق ضرائب ترامب - هو الذي راكّم له ثروته. وليس هناك من معالم لتعاطي ترامب، وبخفة، مع مواضيع السياسة الخارجية كما تبدو في موضوع اغتيال وتقطيع جمال خاشقجي.

لنعترف بداية أن الاهتمام الإعلامي الغربي بموضوع خاشقجي يطرح الكثير من الأسئلة عن سبب هذا التعاطف مع رجل لم يكن يحمل الجنسية الأميركية، كما ذكرهم ترامب لأن الجميع يعلمون أن الضحية عندما تكون عربية لا تحظى بتعاطف إنساني كما لو كانت عربية أو إسرائيلية. ولا يمكن تفسير هذا الاهتمام على أنه نتاج عمل خاشقجي لسنة واحدة في «واشنطن بوست» (لم تكن كتاباته إلا تجميعاً كليشيهياً لشعارات المنظمات غير الحكومية في بلادنا). لقد أطلق العدو الإسرائيلي قبل أيام فقط النار على مراسل «أسوشيتد برس» في غزة، راشد رشيد، ولم تتناول الصحافة الغربية الموضوع، وتجاهلت معظم الصحف الأميركية الموضوع. لا، بل إن «أسوشيتد برس» نفسها، ومراسل «نيويورك تايمز» في بيروت، بن هبرد، ذكرا الخبر على وسائل التواصل الاجتماعي من دون الإشارة بكلمة إلى هوية القاتل (وهبرد وصف المراسل بأنه صديقه: أي أنه لم يرد أن يجرح

مُطلق النار على مَنْ وصفه بصديقه). تحوّل خاشقجي إلى أشهر ضحية عربي في الغرب منذ اغتيال السادات. لكن لا نعلم حتى الساعة ظروف وأسباب اغتيال خاشقجي من قبل ابن سلمان، ولا أسباب الضجة الغربية - غير المعتادة - حول اغتياله. لكن «واشنطن بوست» وغيرها من صحف الغرب أوحى بوضوح أنه كان هناك مَنْ يعوّل على خاشقجي للعب دور سياسي ما في «معارضة» عربية ما (أي مُعارضة مَرضي عنها غربياً). مواقف ترامب من الاغتيال تراوحت بين التنديد الشديد في البداية، وبين التغطية والتستر والدفاع عن ابن سلمان في الأسابيع الأخيرة. لم يكن ترامب قد استقرّ على موقف مُحدّد وكان يختلق مواعيد اصطناعية لتأجيل اتخاذ موقف رسمي حول الموضوع: كان يقول إنه ينتظر تقريراً من مستشاريه، ثم يقول إنه ينتظر تقريراً من الحكومة السعودية، ثم يقول إنه ينتظر تقريراً من الحكومة التركية، ثم يقول إنه ينتظر نتائج زيارة جينا هاسبل (مديرة الاستخبارات المركزية) إلى تركيا، ثم يقول إنه ينتظر اجتماعاً مهماً لمستشاريه. هذه المواعيد المصطنعة لم تكن إلاّ فرصة من ترامب لابن سلمان كي يطلع على المألاً برواية تغطية مقنعة بعض الشيء. وعندما طلع النظام السعودي برواية أولى وثانية وثالثة، تذرّ ترامب علناً وعبر عن ضيقه الشديد ووصف عملية التغطية بأنها الأسوأ على الإطلاق؛ أي أنه كان يوحى للصديق السعودي بضرورة إخراج تغطية أقلّ غباءً. شعر ترامب بأن النظام السعودي لم يستفد من الفرصة التي منحها له كي ينسج رواية يمكن أن تسري في الإعلام وعواصم الغرب. لكن عندما يئس ترامب من ذلك، قرّر بمزاجه الشخصي أن يصدر بياناً غير مألوف (وهو بالتأكيد يحمل بصماته الشخصية، إذ إن اللغة ركيكة وتشوبها المبالغة، كما قوله مثلاً إن الملايين قُتلوا في سوريا (على يد بشار الأسد، كما ورد)). لكن المضمون هو المعادلة التعاقدية التي جعلها ترامب محوراً علنياً لعلاقته مع النظام السعودي وأنظمة الخليج. لكن هل أتى ترامب فعلاً بجديد في علاقاته مع النظام السعودي؟

تحاول الصحافة الليبرالية (ومُعنتقوها في الإعلام العربي) أن يفصلوا بين سياسة ترامب الخارجية وبين أسلافهم. هم يصيحون به ليل مساء هنا: كيف يمكن ألا تعير لقضايا حقوق الإنسان والديموقراطية أهمية؟ كيف لا تتصر ضحايا القتل؟ كيف تتسى جريمة خاشقجي وتغفر لقاتله؟ لكن هذا النوع من السجال يدخل في نطاق التصارع بين الحزبين، كما يدخل أيضاً في التناوب الجاري بين أجهزة الاستخبارات (خصوصاً الاستخبارات المركزية) وبين إدارة ترامب: إن هذه الجوانب تفسّر حالة الصراع أكثر بكثير من أي ردّ فعل أخلاقي (مفترض) لقتل وتقطيع خاشقجي. وهناك جانب غير صحافي مهني في الصراع بين «واشنطن بوست» وبين ترامب أيضاً، خصوصاً، لكن ليس حصراً، في قضية خاشقجي. و«واشنطن بوست» انبرت كي تقود المعارضة الإعلامية ضد ترامب قبل مقتل خاشقجي، وهذا يدخل في صراع بين أغنى رجل في العالم، مالك الصحيفة، جيف بيزوس، وبين ترامب.

كان معارضو النظام السعودي في العالم العربي (خصوصاً في إعلام النظام القطري)، والمعارضون الجدد للنظام السعودي في الإعلام الأميركي والكونغرس، يتوقّعون أن تؤدّي جريمة قتل خاشقجي وتورط محمد بن سلمان فيها إلى إقصائه عن الحكم والتخفيف من الدعم الأميركي للنظام. لكن هذه التوقّعات - التي زادت بعد انتخابات الكونغرس النصفية - اعتمدت على قراءة غير دقيقة لطبيعة صنع قرار السياسة الخارجية في العاصمة الأميركية. صحيح أن هناك أكثرية ديموقراطية في الكونغرس، لكن الأخير لا يصنع - ولا حتّى يؤثر في -

السياسة الخارجية. للكونغرس أدوار منوطة له بحكم الدستور في مجال السياسة الخارجية (مثل التحقيق في قضايا والتمويل وإعلان الحرب والإشراف على عمل الأجهزة) لكن الرئاسة الأميركية احتكرت عملية صنع القرار ولم تزد الحروب الأميركية الأخيرة - خصوصاً في عصر الحرب على الإرهاب (الذي، وفق دراسة لـ«معهد واتسن» في جامعة براون، قتل من الأبرياء أكثر مما قتل من تصفهم أميركا بالإرهابيين، مع أن الدراسة اعتمدت على تقييم محافظ كثيراً لعدد ضحايا القتل الأميركي حول العالم) - إلا في نفوذ الرئيس الأميركي في صنع السياسة الخارجية. كل رئيس بات يصور أي معارضة له في حروبه وسياساته الخارجية على أنها تشكل ضرراً في الأمن القومي الأميركي وإما تضعف معنويات القوات المسلحة وتعرضه للأخطار (والقوات المسلحة هنا هي بمثابة معبودة الجماهير). الكونغرس بعد الحرب العالمية الثانية (وحتى قبلها) تخلى عن صلاحيات دستورية له في المشاركة في صنع السياسة الخارجية، وأصبح هذا التخلي بمنزلة العرف.

هناك تنامي لمعارضة الحرب السعودية - الأميركية - الإماراتية في اليمن داخل الكونغرس، وقد انتشرت المعارضة لتشمل الجمهوريين والديمقراطيين على حدّ سواء (والحرب تمتعت بمباركة إدارة باراك أوباما قبل انتخاب ترامب). وهناك مشاريع قوانين تهدف لوقف المساعدة الأميركية العسكرية - الاستخباراتية في الحرب. ولقد أعطت الإدارة الأميركية أوامرها للنظام السعودي بوقف الحرب، والسعودية زادت جنون قصفها في الحديدة في محاولة لتحسين شروط هزيمتها. وأعلن وزير الدفاع وقف إمداد الطائرات السعودية بالوقود في الجو، لكنه قال إن ذلك كان بطلب من الحكومة السعودية (هذه مثلما كانت الحكومات السعودية تعزل مسؤولين وتقول إن العزل كان بناء على طلبهم). واغتيال خاشقجي سلط الضوء على كل سجلّ خروق حقوق الإنسان السعودية، وهذا نادر في تاريخ العلاقات الأميركية - السعودية. وعلى رغم إنفاق ٢٧ مليون دولار على عمل اللوبيات لتجميل قبائح النظام السعودي في أميركا، فإن عدداً من شركات العلاقات العامة والإعلام (في أميركا وألمانيا) ألغت عقودها مع النظام، وهذه سابقة. الكونغرس قد يصدر قراراً في شأن اليمن لكن زمن وقف الحرب يعود إلى ترامب وهو متسامح كثيراً مع ابن سلمان وسيتيح له أياماً أو أسابيع إضافية من القتل لو شاء الأخير. يستطيع الكونغرس أن يعقد جلسات استماع حول وجهة الحرب في اليمن وحول الوضع الإنساني فيه وهذا سيزيد تغطية خروقات حقوق الإنسان في المملكة.

حسم ترامب أمره بأن قرّر نسيان مسألة خاشقجي كلياً. ولا ندري طبيعة المفاوضات التي جرت بين الحكومتين الأميركية والتركية حول مسألة خاشقجي، أو بين الحكومة الأميركية والسعودية لقبض الثمن. لكن زيارة جينا هاسبل إلى أنقرة تزامنت قبل ساعات فقط من إلقاء رجب طيب أردوغان خطابه عن مسألة خاشقجي. والخطاب خيب آمال الذين توقعوا أن يعلن فيه كل ما بحوزة الحكومة التركية من معلومات حول الاغتيال وحول تورط ابن سلمان فيه. لكن أردوغان لم يفعل ذلك وأعاد تردد العناوين العامة عن القضية وحرص على ألا يحمل الملك وولي العهد المسؤولية المباشرة عن الاغتيال، على رغم تسريبات في صحافة مقرّبه منه بعكس ذلك (بالنسبة إلى مسؤولية محمد بن سلمان).

الثن الذي سيدفعه ابن سلمان لترامب - وللحكومة الأميركية، هذه والتي ستليها - سيكون باهظاً جداً. لقد حرص ترامب في بيانه أن يذكر أنه من مصلحة إسرائيل أن ينقذ ابن سلمان ويحافظ على العلاقة مع النظام هناك. لكنه أضاف أكثر من ذلك في كلامه مع الصحافة عندما قال بصريح العبارة إن إسرائيل ستكون في «ورطة كبيرة» من دون النظام السعودي. وهذا الكلام هو أصح تعبير غربي عن عمق العلاقة المُقامة بين النظام السعودي والعدو الإسرائيلي. وهذه العلاقة لم تبدأ مع ابن سلمان، وهي ليست شخصية (كما أن التحالف الأمريكي - السعودي هو تحالف سياسي وعسكري واقتصادي وهو لا ينحصر بإدارة واحدة أو شخص رئيس واحد). إن بوادر التطبيع مع العدو الإسرائيلي وإزالة لهجة العداء للصهيونية ظهرت أول ما ظهرت في جريدة «الشرق الأوسط» وهي الناطقة باسم سلمان بن عبد العزيز منذ إنشائها، أي أن هناك مخططاً ليس بجديد (وهو سبق أحداث ١١ أيلول وتعرّز بعده) لإنشاء تحالف استراتيجي بين البلدين. وقد كان الملك «العروبي» عبد الله بن العزيز (الفارس الفارس، على قول مدّاح النفط، وليد جنبلط) أول ملك سعودي يجتمع رسمياً بمسؤول إسرائيلي، وكان ذلك في نيويورك مع شمعون بيريز تحت مظلة «الحوار بين الأديان»، الذي يختزله النظام السعودي بحوار بين الوهابية السعودية وبين اليهود الصهاينة.

لم يأت ترامب بأي جديد في السياسة الخارجية. ترامب يُصرّح بما كان يجب على قادة أميركا أن يضمروه من دون تصريح. هو صادق في إعلان نيات السياسة الخارجية فيما المطلوب النفاق والرياء وتغليف النيات الأميركية بمعسول الكلام المعتاد عن حقوق الإنسان والديموقراطية والقيم الأميركية التي لا يجوز التفريط بها. ترامب يفيد من حيث أنه يزيل من عقول البعض في عالمنا الثالث أوهاماً تزرعها فيها الدعاية الأميركية عبر الإعلام الإقليمي والعالمي، وعبر لغو «المنظمات غير الحقوقية» وما يُسمّى المجتمع المدني (الذي يتعامل معه إعلام لبنان على أنه تنظيم سياسي، فيقول وقد حضر «المجتمع المدني» اللقاء، أو أن هذه القائمة الانتخابية هي لـ«المجتمع المدني»... الخ).

وقد كتب مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، مقالة في «وول ستريت جورنال» أمس ذكر فيها بإنجازات النظام السعودي للمصالح الأميركية في المنطقة. قال إن النظام السعودي «يقيم روابط أقوى مع إسرائيل» وإنه يجرّ العراق باتجاه مضاد لإيران بالإضافة إلى خدماته في الحروب الأميركية على «الإرهاب» وفي مجال أسعار النفط. وذكر بومبيو بمقالة من عام ١٩٧٩ لجين كيرباتريك ذكرت فيها بضرورة التمييز بين الدول التسلطية الموالية لأميركا وتلك المعادية لها. وأوضح أن الحكومة الأميركية ستوكل مهمات جديدة (ومكلفة كثيراً للنظام السعودي) في أماكن مختلفة من العالم وقد بدأت بوادرها في سوريا حيث بات النظام السعودي يموّل العمليات الأميركية (العسكرية والمدنية) فيها. والنظام السعودي، بعد الصفح الأميركي عنه لجريمة خاشقجي والمساعدة في التستر عليها والضغط على الحليف التركي لمنعه من توجيه أصابع الاتهام إلى ابن سلمان، سيكون مطوعاً أكثر في اليد الأميركية - الإسرائيلية - على مطواعيته التاريخية. وسيكون ابن سلمان مديناً لإنقاذه لمحمد بن زايد ولبنيامين ننتياهو، لكن دور الأخير في إنقاذ ابن سلمان أكبر بكثير لأن له حظوة لا مثيل لها في البيت الأبيض والكونغرس. والإعلام الصهيوني وأدوات اللوبي كانت الأولى التي تنطّحت هنا للدفاع عن النظام السعودي، وعن

ابن سلمان شخصياً (هذه الوسائل هي التي سرّبت للإعلام أخباراً عن خلفيّة إسلاميّة إخوانيّة لخاصقجي). هذا يفيد التحالف الأميركي - الإسرائيلي لأن النظام السعودي سيكون أقلّ قدرة على معارضة المشيئة الأميركية والإسرائيلية. لم يسبق أن وصل إلى الحكم السعودي من هو رهينة بيد أميركا وإسرائيل. وعليه، إن محمد بن سلمان سيصبح جسر العبور الإسرائيلي إلى العالم العربي والإسلامي وما بعدهما (قد تكون زيارة الطاغية التشادي إلى إسرائيل نتيجة تمويل سعودي وتسليح أميركي).

لن تقتصر مهمة محمد بن سلمان على تسهيل تمرير طمس القضية الفلسطينية وتشريع الاستيطان الإسرائيلي بالكامل تحت مسمّى «صفقة القرن»، بل سيكون للسعودية دور في كل دول المنطقة (بتكليف من التحالف الأميركي - الإسرائيلي) لتقويض أي معارضة للمشاريع الأميركية والاحتلال الإسرائيلي. لكن هنا معضلة ابن سلمان: لو وصل إلى العرش فإنه سيصل ضعيفاً ومثخناً ومضطرباً إلى تسديد فواتير باهظة الأثمان. ترامب يتوقّع نفقات إضافيّة من مشتريات السلاح والبضائع الأميركية، ويتوقّع منه المزيد من نقل أرباح النفط إلى السوق الأميركية. وسيتطوّر ابن سلمان على الأرجح لبناء قاعدة عسكرية جويّة عملاقة للاستخدام الأميركي: لقد لاحظ ابن سلمان، كما لاحظ غيره، الدور الذي لعبته قاعدة «العديد» في قطر في إبعاد أميركا عن الموقف السعودي - الإماراتي ضد قطر. لكن كلّما تطرّف ابن سلمان في تلبية رغبات حليفه الأميركي أو الإسرائيلي، أنفق من مخزون المشروعات السياسيّة التقليديّة التي سُمّح له عند وصوله إلى العرش. صحيح أنه قضى على كل مكامن المعارضة والاختلاف في الرأي داخل العائلة المالكة، لكن من المُستبعد أن تستمرّ الحالة هذه على مدى سنوات. الإعلام الأميركي - بإيعاز من أجهزة الاستخبارات على الأرجح - بات يروّج لأحمد بن عبد العزيز، وأجهزة مكافحة «الإرهاب» لا تزال تفضّل محمد بن نايف على ابن عمّه.

ترامب سيدفع من جيبه ثمن إنقاذه لابن سلمان. عليه أن يضمن عدم حصول تهوّر من ابن سلمان. لكن طابع حكم ابن سلمان تميّز بالمغامرة و«الحزم» والقتل والقصف، أي أن على ابن سلمان أن يعود في أسلوب حكمه إلى ما كان عليه من قبل، وهذا سيضعف قبضته، خصوصاً داخل العائلة الحاكمة التي يخشى معارضتها أكثر من خشيتها من المعارضة في صفوف شعبه المقموع. والكونغرس سيقف بالمرصاد لمجريات السياسة في السعودية وهو حكماً سينتظر من الحاكم هناك المزيد من التنازلات العلنيّة لمصلحة العدو الإسرائيلي. وكلّما زاد ابن سلمان في التقرب من حليفه الإسرائيلي، ابتعد عن الخط التقليدي للمملكة وحتى التعريف الوهابي المعاصر للإسلام.

لن تنتهي القضية بسهولة، ولن تمرّ تغطية ترامب لجريمة، أو جرائم ابن سلمان. «واشنطن بوست» تقود حملة عالميّة لا سابق لها ضد النظام السعودي (لكنها ترضى باستبدال ابن سلمان بواحد من أبناء عمومته). والاستخبارات الأميركية قلقة على مصير النظام السعودي من مغامرات وتهوّر ابن سلمان (هذا هو السبب الحقيقي لمعارضة الاستخبارات الأميركية للصفح عن ابن سلمان، والمدير السابق للاستخبارات الأميركية في عهد أوباما، جون برينن، كان رئيس «محطة» الاستخبارات الأميركية في الرياض، وهو يقود جزءاً من الحملة الإعلامية ضد وليّ العهد). والإصرار الإسرائيلي المفصوح في دعم ابن سلمان سيضع ننتيا هو - مرّة أخرى - في

مواجهة مع الحزب الديمقراطي، وهذا ثمن لا قدرة للعدو الإسرائيلي على تحمّله على المدى البعيد، خصوصاً مع وصول أفراد إلى الكونغرس ممن يخالفون مشيئة اللوبي الإسرائيلي. لكن ابن سلمان بات رهاناً إسرائيلياً قبل أن يكون رهاناً أميركياً، وربما هذا ما عناه ترامب عن أن إسرائيل ستكون في ورطة لو سقط ابن سلمان.

السياسة الخارجية الأميركية بعد الانتخابات النصفية

آن ماري سلوتر؛ والميرا بايراسلي(*) - بروجيكت سنديكيت . ٢٠١٨/١١/٢٩

كانت حملات الانتخابات النصفية الأميركية الأخيرة في حاجة إلى التركيز على السياسة الخارجية. نعم، لقد قيل الكثير عن قافلة المهاجرين الذين شقوا طريقهم من أميركا الوسطى عبر المكسيك، لكن قضايا مثل التجارة مع الصين وإيران وكوريا الشمالية - وحتى روسيا وهجمات قراصنة الإنترنت - لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام. واليوم، بعد استعادة الحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب الأمريكي، فإن الوضع سيتغير.

من المرجح أن يلجأ الرئيس المحاصر دونالد ترامب إلى استخدام الأساليب المفضلة لدى الحكام المستبدين في جميع أنحاء العالم: خلق الأزمات في السياسة الخارجية لتحويل الانتباه العام عن المشاكل الداخلية. ويهتم ترامب بالسيطرة على عناوين الأخبار، وبالتالي، فإن من المرجح أكثر أن يبدأ - إذا أتيحت له الفرصة - في لفت الانتباه إلى المشاكل في الشرق الأوسط، والتحدث مرة أخرى عن التهديد النووي الكوري الشمالي وإجبار الديمقراطيين على اتخاذ خيار صعب بين المعاملة القاسية لروسيا أو الدخول في سباق التسلح.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستخدم ترامب الكونغرس إذا حصل تباين في السياسة الخارجية، مما يضع مسؤولية المشاكل الدولية على عاتق المشرعين، الذين سيضطرون إلى إيجاد حلول جيدة. على كل حال، حسب شعار ترامب "أنا أفوز، وأنت تخسر" الذي يعكس نظريته العالمية، فإن إخفاقات الكونغرس، التي سيحمل الديمقراطيون مسؤوليتها، ستكون جيدة له مثل نجاحات البيت الأبيض. ومع وجود مجلس النواب الأمريكي تحت قيادة "إدارة جديدة"، بما في ذلك العديد من النساء الديمقراطيات، تمكن ترامب من تحديد هدفه. وقد أصبح لديه كل الدوافع لاستبدال القادمين الجدد، وتميرير الكرة إليهم، ثم مشاهدة فشلهم. في هذه المسابقة الجديدة لاجتياز اللوم، أصبحت سورية جاهدة للقطف. وقال إليوت إنجل، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، أن الديمقراطيين سيطلبون على الأرجح الإذن من الكونغرس لاستخدام القوة العسكرية في سورية. ومع ذلك، لا يملك أحد - من الديمقراطيين أو الجمهوريين على حد سواء - خطة مقنعة لإنهاء الحرب في سورية، أو على الأقل مساعدة المدنيين السوريين. ولا توجد سوى خطة لثني الرئيس السوري بشار الأسد عن الاستخدام العلني للأسلحة الكيميائية. ولن تحظى أي خطوة يقوم بها الديمقراطيون بشعبية لدى ناخبهم، وسوف يتحول الاهتمام فقط من عدم قدرة ترامب على حل المشاكل إلى عدم وجود أي خطة خاصة بهم. تقدم إيران لترامب فرصة أخرى لإلحاق أضرار سياسية بالديمقراطيين. وقد نفذ ترامب بالفعل تهديده في كانون الثاني (يناير) الماضي بسحب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية الإيرانية للعام ٢٠١٥ - المعروفة رسمياً باسم خطة العمل المشتركة الشاملة - إذا لم يقيم الكونغرس "بإصلاحها". وقد أراد ترامب بالتحديد أن يكون قادراً على إعادة فرض العقوبات ضد إيران، وهو ما فعله في وقت سابق من هذا الشهر. ولطالما اعتقد ترامب أن العقوبات ستجبر إيران على التفاوض. لكن هذا لم يحدث، ومن غير المحتمل أن يحدث.

من أجل دفع إيران نحو طاولة المفاوضات، والأهم من ذلك، تأكيد سلطته والحفاظ على كرامته، قد يميل ترامب إلى زيادة التوترات، أو حتى استفزاز إيران لخوض مواجهة. وبذلك، قد يضطر إنجل إلى مجارته.

قال إنجل إن إيران هي "اللاعب الأكثر خطورة" في الشرق الأوسط، وكان معارضاً لخطة العمل المشتركة الشاملة. وعلى الرغم من دعمه للصفقة بعد توقيعها ومعارضته للانسحاب منها، فقد كان بإمكان ترامب أن يستخدم موقف إنجل

الخاص بشأن إيران لدفعه إلى تبني موقف أكثر عدوانية أو المخاطرة بالظهور "ضعيفاً" بشأن الأمن القومي. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة في السياسة الخارجية وتعطيل كل احتمالات إحراز أي تقدم نحو اتفاق نووي جديد، وستتوجه أصابع الاتهام واللوم صوب الجميع.

علاوة على ذلك، يقدم الديمقراطيون مخرجاً لترامب بخصوص كوريا الشمالية. ففي شهر حزيران (يونيو) الماضي، قدم إينجل مشروع قانون "حول جدول كوريا الشمالية النووي"، والذي ينص على توفير تقارير منتظمة من البيت الأبيض عن وضع البرنامج النووي لكوريا الديمقراطية، فضلاً عن "الجدول الزمني" للتقدم في المفاوضات المستمرة. وأعلن إينجل بالفعل أنه سيعقد جلسة استماع حول هذه المفاوضات. وسيزود كل ما سيقال في جلسات الاستماع هذه الزعيم الكوري الشمالي "كيم جونج أون" بحجة للتراجع عن الاتفاق حول نزع السلاح النووي الذي وقعه مع ترامب. وسيقول كيم "لم يعد من الممكن الوثوق بالرئيس الأميركي مع دعم الكونغرس المعادي". في تحسب لبرلمان بقيادة الديمقراطيين وموقف الديمقراطيين بشأن روسيا على ما يبدو، أعلن ترامب في تشرين الأول (أكتوبر) عن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى، مشيراً إلى الانتهاكات الروسية. وقد أوصت هذه المعاهدة، التي وقعها في العام ١٩٨٧ رونالد ريغان ورئيس الوزراء السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، بالقضاء على الصواريخ الباليستية والقذائف الأرضية في الولايات المتحدة وروسيا. ويشير الانسحاب الأميركي من المعاهدة إلى بداية سباق تسلح جديد.

وقد دعا ترامب بالفعل إلى زيادة الإنفاق الدفاعي وإطلاق "قوات فضائية". وبينما ركز الديمقراطيون على التدخل الروسي في انتخابات الأميركية في العام ٢٠١٦، وعلاقات ترامب بروسيا، وتفاصيل محادثات ترامب خلف الأبواب المغلقة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي في تموز (يوليو)، فسيكون عليهم الموافقة على زيادة الإنفاق الدفاعي. وإلا، سيبدون غير حكيمن ومناققين في نظر روسيا.

تنفست العديد من البلدان الصعداء عند استعادة الديمقراطيين لمجلس النواب. وكانت هذه إشارة على ضعف المناهج المعادية للبرالية التي اختارها ترامب تحت شعار "أميركا أولاً" للنظام العالمي. لكن على الديمقراطيين مقاومة الرغبة في محاولة تصحيح أخطاء ترامب. ويتمتع مجلس النواب بالقوة الكافية للدخول في مشاكل السياسة الخارجية، لكنه لا يمتلك ما يكفي من السلطة للخروج منها أو إقرار وتنفيذ أي إستراتيجية متمسكة. ويتمثل أفضل خيار للديمقراطيين في تولي ترامب زمام القيادة في الشؤون العالمية، مهما كان سيئاً في ذلك، والعمل بنشاط لمراجعة وموازنة أفعاله. وستكون الرقابة وقوة المال أقوى أدواتهم. في النهاية، سيحتاج ترامب إلى دعم الديمقراطيين في مجلس النواب للحصول على المال أو فرض العقوبات أو الموافقة على الاتفاقيات التجارية. وإذا لعب الديمقراطيون أوراقهم بشكل صحيح، فسيتعين عليه التعامل معهم. أما إذا فشلوا في ذلك، فسوف يرون أن ترامب ما يزال يمتلك بطاقات أخرى.

* أن ماري سلوتر، المديرة السابقة لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأميركية (٢٠٠٩-٢٠١١)، وهي الرئيسة والمدير التنفيذي لمركز الأبحاث الجديد في أميركا، وأستاذة فخرية في السياسة والشؤون الدولية بجامعة برينستون، ومؤلفة كتاب "العمل غير الناجز: أسرة العمل من النساء والرجال". إلميرا بايراسلي، هي المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمؤسسة "معيقات السياسة الخارجية"، ومؤلفة كتاب "من الجانب الآخر من العالم: رواد الأعمال غير العاديين، الأماكن غير المحتملة".

كيف تتصرف أميركا ترمب بشكل طفولي تجاه العقوبات الاقتصادية؟

يعقوب لو وريتشارد نفيو . فورين أفيرز . نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٨

منذ نهاية الحرب الباردة، تزايد اعتماد الولايات المتحدة على الأدوات الاقتصادية لتمير أهداف سياستها الخارجية. تنطوي بعض هذه الأدوات، مثل العقوبات، على تطبيق مباشر للضغوط الاقتصادية. تعمل الأدوات الأخرى، مثل الترويج للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، عبر تغيير دوافع الدول الأخرى. لكن جميع هذه الأدوات هي في كُنْها اعتراف بأن هذه القوة الاقتصادية الفريدة تمنح الولايات المتحدة قدرة استثنائية على تحقيق مصالحها دون اللجوء إلى القوة. لكن يمكن للقوة الاقتصادية، مثل أي أداة أخرى، أن تكون لها نتائج مؤسفة إذا مورست برعونة، مما ينتج عواقب غير مرغوبة على المدى القصير والتعجيل بانهايار الريادة الاقتصادية الأميركية على المدى الطويل. واليوم تزيد واشنطن من استخدام قوتها الاقتصادية بطرق عدوانية وذات نتائج عكسية، بما يقوّض مركزها العالمي ومن ثم قدرتها على العمل بفعالية في المستقبل. كانت أعراض المشكلة واضحة منذ سنوات، لكنها ازدادت سوءا بصورة ملحوظة في ظل إدارة ترامب، والتي سعت متهورة إلى فرض رسوم جمركية على كل من الحلفاء والمنافسين، وأعدت فرض عقوبات اقتصادية على إيران دون أدنى اكتراث بوجود دعم دولي، وكذلك تصرفت في كلتا الحالتين دون أن تولي أدنى اعتبار للعواقب السلبية على المصالح الأميركية.

تنطوي السياسة على التنازل والتبادل. لكن يبدو أن المسؤولين الأميركيين قد ساورهم اعتقاد بأن الولايات المتحدة بلغت حدا من العظمة والقوة حتى لم تعد قوانين الجاذبية الاقتصادية والسياسية تنطبق عليها. ووفقا لهذا النمط من التفكير فإن أميركا يمكنها أن تبدأ بشن حروب تجارية ولن يستطيع أحد الرد لأننا -بحسب كلمات بيتر نافارو، مدير المجلس القومي للتجارة في إدارة ترامب- "السوق الرابحة الأكبر في العالم". يمكن للولايات المتحدة أن تهدد بفرض عقوبات على أقرب شركائها وحلفائها، وبطريقة ما يظلون متعاونين، الآن وفي المستقبل. ويمكن أن تواصل اتخاذ خيارات اقتصادية سيئة، وبطريقة ما، يظل الدولار الأمريكي في الصدارة بلا منازع.

لكن في عالم يجنح أكثر فأكثر نحو تعدد الأقطاب، لم يعد النفوذ الاقتصادي الذي تمتعت به الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمرا مسلما به. ويهدد النهج العدواني أو أحادي الجانب في إدارة الاقتصاد، الذي بدا جليا على مدى عدة إدارات أميركية، ولكنه بلغ مداه في ظل الإدارة الحالية، بمحو هذا النفوذ تحديدا. ولو واصلت إدارة ترامب السير في هذا الاتجاه، فإنها لا تُخاطر بإثارة مقاومة عالمية تُحبط الأهداف الفورية لسياساتها وحسب، بل وتقليل النفوذ الأميركي طويل الأجل على الساحة العالمية كذلك. ستكون تلك نتيجة مأساوية وساخرة في ذات الوقت: فصناع السياسات الأميركيون، وقد أعماهم الاعتقاد بأن نفوذ بلادهم غير محدود، هم من يعجل بانهايار ذلك النفوذ.

أهمية الحكمة والحصافة

يمكن للنهج الذي تتبعه الدولة لإدارة الحكم الاقتصادي، أي استخدامها الاقتصادي كأداة في السياسة الخارجية، أن يأخذ عدة صور. أفضل مثال على ذلك هي العقوبات، والتي تفرض جزاءات اقتصادية بشكل مباشر على دول أجنبية أو أفراد لأسباب غير اقتصادية؛ ولكن يمكن استخدام أنواع أخرى من السياسات الاقتصادية لغايات إستراتيجية. عادة ما تُستخدم التجارة، على سبيل المثال، من أجل تحقيق نفوذ دولي أو الوصول إلى أهداف دبلوماسية. وكما هو الحال بالنسبة للقوة

العسكرية، لا يجب دائما استخدام أدوات الإدارة الاقتصادية فعليا لتحقيق التأثير المرغوب: تحقق العقوبات أحيانا أهدافها حين يكون مجرد التهديد بها دافعا إلى تقديم تنازلات.

على مدار العقود الثلاثة الماضية، زادت العولمة من أهمية الحكم الاقتصادي الجيد. يسمح هذا الترابط المتزايد للدول بالاستفادة من الفرص حول العالم؛ وفي ذات الوقت، تصبح أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن قرارات تتخذ على الطرف الآخر من الكوكب. يوقّر هذا الترابط لصنّاع السياسات -وبخاصة أولئك الذين ينتمون لدولة بالنفوذ الاقتصادي كالذي تحظى به الولايات المتحدة- مصدرا مهما للنفوذ. وبفضل العولمة، ستمتثل المصارف والشركات الأجنبية للعقوبات الأميركية؛ ليس لأن حكوماتهم تطلب ذلك، وإنما لرغبتهم في الحفاظ على إمكانية الوصول إلى السوق الأميركي والدولار الأميركي والنظام المالي، بما يزيد بشكل كبير من قوة وأثر تلك العقوبات.

لكن هذه الميزة ليست صكّا للولايات المتحدة يمكنها بموجبه فعل ما تشاء. هناك مخاطر وتكاليف لهذا الحكم الاقتصادي، ويخضع استخدامه بشكل صحيح لموازنة دقيقة. ينبغي لصنّاع السياسات الأميركيين، قبل فرض العقوبات مثلا، أن ينظروا بعين الاعتبار فيما إذا كانت هذه الإجراءات قد تنتهك الاتفاقيات التجارية أو الالتزامات الدولية الأخرى، وإذا ما كانت الفوائد تفوق التكاليف. ينبغي أن يكونوا حذرين بشكل مضاعف في الحالات التي قد نقوض فيها تصرفاتهم المصالح الأميركية الأساسية، سواء في ترويج التجارة الحرة، أو إنشاء أسواق للسلع والخدمات الأميركية، أو حماية المؤسسات التي تسهل الأعمال التجارية العالمية والتنمية. في الواقع، غالبا ما تكون الحكمة وضبط النفس فضيلتين جوهريتين في إدارة الحكم الاقتصادي الأميركي، لأنّ التغييرات الجذرية قد تهدد الوضع الحالي للولايات المتحدة في القوة الاقتصادية.

رغم أنّ العقوبات وغيرها من أشكال القمع الاقتصادي الأخرى كانت دوما أدوات في ترسانة السياسات الخارجية الأميركية، فإنّ استخدامها قد توسّع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي سمح سقوطه للولايات المتحدة بامتلاك قوة اقتصادية وسياسية غير مسبوقه. ووفقا لعلماء الاقتصاد غاري كلايد هافباور وجيفري شوت وكيمبرلي آن إليوت، فإن واشنطن قد استخدمت في تسعينيات القرن الماضي بعض أشكال العقوبات أحادية الجانب ضد ٣٥ دولة، وهو ما يزيد على فترة الثمانينيات التي بلغ فيها عدد الدول ٢٠ دولة. وقد عملت الولايات المتحدة في بعض الحالات -ومنها العقوبات الأميركية ضد العراق عامي ١٩٩٠-١٩٩١ وضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٠ وضد رواندا عام ١٩٩٤- مع دول أخرى في مجلس الأمن من أجل إضفاء الشرعية على تلك الإجراءات. ولكن إذا لم تكن الضغوط الدولية المنسقة قابلة للتحقيق أو إذا فشلت في إقناع دولة ما بتغيير سلوكها، فإنّ واشنطن لم تتردد في اللجوء إلى إجراءات حازمة أحادية الجانب.

أهمّ تلك الإجراءات هي ما يسمّيه صنّاع السياسات بـ"العقوبات الثانوية". تحظر العقوبات الاعتيادية، أو "الأساسية"، على المواطنين والشركات الأميركية القيام بأي أعمال تجارية مع شركات معيّنة أو أفراد. أمّا العقوبات الثانوية، على النقيض، فتمنع الأميركيين من إجراء أي أعمال تجارية لا مع الشركات والأفراد المعاقبين وحسب، وإنما مع أي طرف ثالث يتعامل مع تلك الشركات والأفراد. فعلى سبيل المثال، لو أقرض مصرف فرنسي شركة إيرانية، يمكن أن يُمنع الأميركيون من التعامل مع ذلك البنك، حتّى لو كان القرض قانونيا بحسب القانون الفرنسي. تصبح النتيجة حينئذ هي استبعاد ذلك المصرف الفرنسي من النظام المالي الأميركي. ولأنّ كثيرا من الشركات الكبرى في العالم مشاركة في النظام المالي الأميركي أو تقوم بأعمالها التجارية بالدولار الأميركي، فإنّ العقوبات الثانوية توقّر لصنّاع السياسات الأميركيين يدا أطول بكثير من تلك التي تمتعوا بها في ظلّ العقوبات الاعتيادية.

تتخذ بعض الدول غالبا موقفا معاديا لتلك العقوبات الثانوية، وتعتبرها مثالا جليا ووقحا على الأحادية الأميركية، وتراها تطبيقا غير شرعي للقانون الأميركي خارج حدود الولايات المتحدة. في عام ١٩٩٦ خول الكونغرس الحكومة الأميركية فرض عقوبات على شركات أجنبية لمنعها من عقد أعمال تجارية مع كوبا أو الاستثمار في قطاعي النفط الإيراني والليبي. ردّ الاتحاد الأوروبي باتهام واشنطن بانتهاك السيادة الأوروبية والقانون الدولي، وشرّع في اتخاذ إجراءات ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية، ومّرر تشريعات تحظر على الشركات الأوروبية الامتثال للعقوبات الأميركية ضد تلك الدول. نُزع فتيل التوتر فقط حين وافقت إدارة بيل كلينتون على عدم تنفيذ تلك العقوبات ضد الشركات الأوروبية في مقابل تنسيق أكبر للسياسات الأميركية-الأوروبية تجاه كوبا وإيران وليبيا.

اتخذ الرئيس جورج دبليو. بوش بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول نهجا أكثر عدوانية ضمن حربه على الإرهاب، إذ أكد مرارا أن الولايات المتحدة قد تفرض عقوبات على شركات وأشخاص ليس لهم كيانات مادية في الولايات المتحدة ولكنهم يتعاملون بالدولار أو يستخدمون مؤسسات الولايات المتحدة المالية. فعلى سبيل المثال، أصدر مسؤولون أمريكيون، عام ٢٠٠٦، أمرا تنفيذيا يخص انتشار أسلحة الدمار الشامل (والذي وقّع عليه بوش قبلها بعام) لتحذير الشركات الأجنبية من إمكانية تعرضها لعقوبات جراء عملها مع شركات إيرانية. وفي ٢٠١٠، في محاولة لفرض المزيد من العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي، وسّع الكونغرس إلى حد كبير العقوبات الثانوية على المؤسسات المالية الأجنبية التي تعمل مع إيران مع الحد من سلطة الرئيس في التنازل عن إنفاذها.

وقد كان بوسع الحكومات الأوروبية، إلى جانب حكومات أخرى، مقاومة هذه العقوبات والاحتجاج على إنفاذها، كما فعلت من قبل في التسعينيات. إلا أنهم، في ذلك الوقت، كانوا يعملون بشكل كبير مع الولايات المتحدة للتعامل مع التهديد الإيراني، بما في ذلك عملهم على تشديد الأمم المتحدة لعقوباتها على إيران. من ثم فقد كان الأوروبيون راغبين في العمل مع الولايات المتحدة في إنفاذ العقوبات، مما دفع الكثيرين في واشنطن إلى الظن بأنهم قبلوا العقوبات الثانوية باعتبارها أداة سياسة مشروعة.

إلا أنهم لم يقبلوا. فبالرغم من أن الأوروبيين أقرّوا بضرورة الضغط على إيران، فإنهم أصرّوا على أن يوقع الاتحاد الأوروبي عقوباته الخاصة، وعلى أن تتبع الشركات الأوروبية القانون الأوروبي وليس قانون الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر المسؤولون الأوروبيون بالاعتراض حين فرضت واشنطن عقوباتها الأساسية على البنوك الأوروبية مستخدمة النظام المالي الأميركي للتعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات.

فعلى سبيل المثال، غرّمت الولايات المتحدة، عام ٢٠١٤، بنك بي إن بي باريبا الفرنسي بنحو ٩ مليارات دولار لخرقه العقوبات الأميركية على كوبا وإيران والسودان، مما دفع باريس لاتهام الولايات المتحدة بشنّها "حربا اقتصادية" ودفع الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند لمحاولة إقناع واشنطن بالتنازل عن الغرامة. أرسل غضب أوروبا رسالة واضحة إلى واشنطن مفادها أن الاستخدام المفرط لسلطتها الاقتصادية يمكن أن يُنتج رد فعل عنيفا، حتى من قبل الحلفاء المقربين.

ومع ذلك، فحتى مع تزايد رغبة صناع السياسة في الولايات المتحدة بفرض سلطة العقاب الاقتصادي العالمي خلال إدارتي بوش وأوباما، فإنهم كانوا يعون حدود المواجهة. فلتنظر كيف تعاملت إدارة أوباما في دفعها الصين للمشاركة في العقوبات على إيران. صحيح أن الإدارة أجبرت الصين على الحد من مشترياتها للنفط الإيراني ووقعت عقوبات ثانوية على عدد كبير من الكيانات الصينية لتجاريتها مع إيران، لكنها عرفت كيف ومتى تدير معاركها بحكمة. فبالرغم من أن الصين خفضت من شرائها للنفط الإيراني بأقل من نسبة العشرين في المئة التي التزمت بها الدول الأخرى المشاركة في العقوبات على إيران، فإن واشنطن قبلت من الصين إسهامها في حملتهم للضغط على إيران ونزلت عن إيقاع عقوبات

ثانوية على الكيانات الصينية التي تشتري النفط الإيراني، إذ إن توقيع تلك العقوبات قد يضر بقضايا مشتركة مهمة أخرى أو يُجبر على فرض عقوبات اقتصادية مكلفة أو يؤذن بحرب تجارية.

وقد كانت خطوات إدارة أوباما حذرة، أيضا، في إدارتها للعقوبات على روسيا للرد على غزوها وضمها لشبه جزيرة القرم إليها في أوائل عام ٢٠١٤. إن روسيا، على عكس الصين، ليست قوة اقتصادية عالمية، إلا أن لها نفوذا واسعا في أوروبا، وبخاصة في قطاع الطاقة. فحتى اليوم، تبقى روسيا هي رابع أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، ويرتبط القطاعان الماليان الروسي والأوروبي ببعضهما البعض بشدة، مما يعني أن أي ضرر سيلحق بالمؤسسات المالية الروسية يمكن بسهولة أن يمتد إلى تلك المؤسسات في أوروبا، مما سيخلق ضررا يمتد أثره إلى كافة بقاع الأرض.

ومن ثم، فقد كان على صناع السياسات بالولايات المتحدة، في تدبرهم لكيفية الرد على العدوان الروسي، أن يأخذوا في الاعتبار مصالح الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة. وحين اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أخيرا على فرض العقوبات، فإنهم صاغوها بحذر لتركيز الضغط على صناع القرار الأساسيين في موسكو مع الحفاظ على سلامة صادرات الطاقة الروسية لأوروبا. وبالتالي فقد استهدفت العقوبات الأولى، التي صدرت في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤، شخصيات مؤثرة محيطة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومؤسساتهم المالية المفضلة، بنك روسيا.

ومع توغل روسيا في أوكرانيا على مدار عام ٢٠١٤، زادت حدة الحملة، بفرض كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاء آخرين لعقوبات جديدة تحد من وصول روسيا لمؤسسات الاقتراض الدولية وتمويلات أسهم رأس المال. وعلى الرغم من أن نتائج هذه العقوبات كانت متضاربة (إذ إن روسيا وإن لم تتسحب من أوكرانيا، فإنها عانت من ضربة اقتصادية حقيقية وجلست في النهاية إلى طاولة المفاوضات)، تمكنت واشنطن في النهاية من الحفاظ على علاقتها التعاونية مع حلفائها.

ولكن للإنصاف، فإن المراعاة المفرطة للقلاقل الدولية ليس محمودا دائما. فعلى سبيل المثال، كان يمكن لإدارة أوباما - بل ربما كان يجدر بها- أن تفرض ضغوطا أكبر على الصين وفي وقت أبكر للمشاركة في العقوبات الدولية على كوريا الشمالية. فقد تقاعس البيت الأبيض، لظنه أن بيونغيانغ ما زال أمامها سنين طويلة حتى تنتهي من تطوير رأس حربي نووي قابل للاستخدام، عن ضغوطه قصيرة المدى على بيجين بخصوص هذه المسألة ليضمن تعاونا معها في مجالات أخرى، مثل المفاوضات مع إيران بخصوص برنامجها النووي واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

وبمجرد أن اتضح في عام ٢٠١٦ أن البرنامجين النووي والصاروخي لكوريا الشمالية يتقدمان بسرعة، زادت إدارة أوباما من الضغوط على الصين وحظيت بدعم مجلس الأمن بالأمم المتحدة لعقوبات دولية أشد. ويُحسب للرئيس ترامب أنه كان أكثر رغبة في الضغط على الصين لتقديم تنازلات بخصوص كوريا الشمالية. فمن خلال خطاب عدواني ونظام عقوبات حازم ومتعدد الجوانب، نجح ترامب في إقناع الصين بالمزيد من التعاون في إنفاذ العقوبات الدولية على كوريا الشمالية.

من المشكوك فيه أن تتمخض أي نتائج عن المحادثات الحالية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. ولكن مع ذلك، فقد ساعد نهج ترامب ذو المخاطر العالية على دفع كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. بيد أن أحد الآثار الجانبية المحتملة هو أن إدارة ترامب قد تعلمت الدرس الخطأ من نجاحها، وهو أن الاستخدام المفرط لضغط العقوبات يؤدي ثماره دائما.

توفير القليل وتبذير الكثير

على الرغم من أن فرض العقوبات بات من الأدوات الرئيسة لدى الولايات المتحدة، فإنها ليست الأداة الوحيدة لإدارة الشؤون الاقتصادية للولايات المتحدة. خلال التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن، عملت الولايات المتحدة على إزالة الحواجز التجارية من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بالتزامن مع تعزيز المؤسسات التي تدعمها، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO). وبذلك، تمكّنت الولايات المتحدة من توسيع نطاق النمو، وشجّعت البلدان النامية على تبني الأسواق الحرة والمجتمعات المنفتحة، وساعدت على الحد من الفقر العالمي.

ومع ذلك، ففي تعاملها مع المؤسسات الدولية، وكذلك تعاملها مع فرض العقوبات، أدى تصور واشنطن لحصانتها إلى تقويض مصالحها في بعض الأحيان. وحتى في الوقت الذي شجّعت فيه التجارة الحرة، أصبحت الولايات المتحدة بصورة تدريجية شريكا أقل موثوقية في تمويل المؤسسات الداعمة للنظام الاقتصادي العالمي. ففي عام ١٩٨٥، تأخرت واشنطن عن سداد ديون في الأمم المتحدة وتعرّضت التزاماتها تجاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى خطر دائم منذ تسعينيات القرن الماضي. ظلّت واشنطن على مر التاريخ المُمَوِّل الرئيس لأكبر المؤسسات المالية الدولية (IFIs) -البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- الأمر الذي من شأنه منح الولايات المتحدة نفوذا قويا داخل تلك المؤسسات، بما في ذلك حق النقض على قراراتها الرئيسة. وعلى الرغم من أن تمويل الولايات المتحدة للمؤسسات المالية الدولية بقي كافيا للاحتفاظ بحق النقض، فإنه تقلص كنسبة مئوية من مجموع الالتزامات الجديدة.

تخدم المساعدة في تمويل المؤسسات المالية الدولية مصالح الولايات المتحدة، إذ إنه من خلال المساهمة في الاستقرار المالي الدولي، تقلل المؤسسات المالية الدولية مخاطر الأزمات التي قد تُلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي. ومن خلال وضع معايير مشتركة للسلوك المالي، فإنها تُخضع استثمارات بلدان الأسواق الناشئة للنظام الليبرالي القائم على القواعد؛ ومن خلال توزيع الأعباء الاقتصادية، فإنهم يسمحون للولايات المتحدة بالسعي لتحقيق مصالحها بتكلفة مخفضة لنفسها، كما كان الحال بالنسبة لحملة صندوق النقد الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في اقتصاد أوكرانيا لمواجهة العدوان الروسي. ولكن عندما لا تسدّد واشنطن فواتيرها أو تمنع المؤسسات من إبداء الرأي بصورة أكبر في بلدان الأسواق الناشئة، فإنها تحد من قدرتها على استعراض قوتها.

يُعد صندوق النقد الدولي مثالا على ذلك. فمُنذ تسعينيات القرن الماضي، كان تمويله مصدرا للمناقشات العنيفة داخل الكونغرس. وفي عام ١٩٩٨، جرى تمرير مشروع قانون، في الأغلب بفضل جهود أعضاء من الحزبين بمجلس الشيوخ ممثلين عن الولايات الزراعية، لتخصيص أموال للصندوق. ونظر هؤلاء الأعضاء إلى صندوق النقد الدولي باعتباره وسيلة للحفاظ على أسواق التصدير الأميركية في الخارج. وعندما حاول صندوق النقد الدولي إجراء إصلاحات في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ لتجديد رأس ماله بعد الأزمة المالية العالمية، مقترحا مضاعفة إجمالي مساهمات الأعضاء وحصّة أكبر للتصويت في البلدان النامية، استغرق الكونغرس حتى عام ٢٠١٥ من أجل الموافقة على هذه الإصلاحات. ونظرا للإحباط الناجم عن التأخير الطويل وعدم وجود نفوذ داخل المنظمة، استجابت بلدان الأسواق الناشئة لذلك الأمر بإنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف، مثل بنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

تمنح القيادة الأميركية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لواشنطن نفوذا هائلا. لكن على الرغم من امتلاكها حق النقض في هذه المؤسسات، فإنها لا تستطيع كسب الدعم تلقائيا لأوليّاتها داخلها. إذ يتطلب القيام بذلك إجماعا دوليا، وأصبح تحقيق ذلك أكثر صعوبة نظرا لاعتقاد الكثير من الدول الأخرى بأن الولايات المتحدة تتنصل من مسؤولياتها. دعمت واشنطن قروض صندوق النقد الدولي التي مُنحت لأوروبا بعد الأزمة الاقتصادية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، والتي حدّت من تعرض الولايات المتحدة للعدوى المالية، كما دعمت القروض التي مُنحت للعراق في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٦،

مما ساعد الجهود الحربية الأميركية من خلال استقرار الاقتصاد العراقي. في كلتا الحالتين، تحمّلت المؤسسات المالية الدولية معظم العبء المالي من أجل السياسات المهمة للولايات المتحدة. وقد تمكّنت واشنطن من كسب التأييد لهذه الجهود، لكن كلما زاد ضعف ارتباطها بالمؤسسات الدولية المالية، كان الحصول على هذا الدعم أكثر صعوبة.

منعطف ترامب الخاطئ

على الرغم من ازدياد المخاوف الدولية بشأن استخدام واشنطن القوي للأدوات الاقتصادية منذ عقود، فإنها أصبحت أكثر حدة في ظل إدارة ترامب، إذ تنصرف إدارته كما لو أن الولايات المتحدة محصنة ضد أي عاقبة، سواء في شكل خصوم يمارسون ضغوطا اقتصادية أو حلفاء يرفضون شرعية السياسة الأميركية. ويتجلى هذا الكبرياء بصفة خاصة في مجالين اثنين: السياسة التجارية الحمائية التي تنتهجها الإدارة، وانسحابها من الاتفاق النووي مع إيران.

على الصعيد التجاري، كانت بداية ترامب سيئة بالانسحاب من الشراكة العابرة للمحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارة حرة تضم ١٢ دولة، خلال أسبوعه الأول من توليه المنصب. وازدادت الأمور سوءا في عام ٢٠١٨، حين فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على مجموعة كبيرة من الواردات، بما في ذلك الألمنيوم والألواح الشمسية والصلب والغسالات. ولم تُطبق هذه التعريفات على الدول المتنافسة فحسب، مثل الصين، بل طُبقت أيضا على الحلفاء المقربين، مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من قدرة الولايات المتحدة على الإشارة إلى مخاوف مشروعة، مثل تصدير الصين للألمنيوم والصلب بأسعار منخفضة على نحو مصطنع، فإن سياسات ترامب تضر بمصالح الولايات المتحدة أكثر مما تنفعها. وردّت دول أخرى بفرض تعريفات انتقامية على السلع الأميركية، بداية من فول الصويا إلى الدراجات النارية ماركة هارلي-ديفيدسون، بيد أن الأمر الأكثر إثارة للقلق من التكاليف الاقتصادية يتمثل في الضرر الذي لحق بالعلاقات مع الحلفاء. علاوة على ذلك، فقد أثارت تعريفات ترامب، التي فُرضت في الوقت نفسه الذي تحول فيه إلى إيران، غضب الحلفاء الأوروبيين لواشنطن، خاصة القادة في جميع أنحاء القارة ممن يدعون الآن إلى استقلال أكبر للاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة.

على الصعيد الإيراني، نجح ترامب أيضا في تقويض مصالح الولايات المتحدة من خلال عمله الوحشي أحادي الجانب. عندما سحب ترامب الولايات المتحدة من الاتفاق مع إيران في مايو/آيار الماضي، فعل ذلك خلافا لرغبة كل الأطراف الأخرى في الاتفاق وعلى الرغم من كل الأدلة المتوفرة التي تفيد بالتزام إيران بالاتفاقية. بدأت الإدارة بعد ذلك بإعادة فرض العقوبات وهددت بفرض عقوبات ثانوية بشدة على الشركات التي لا تزال حكوماتها في الاتفاقية، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وأوروبا.

لقد بدأ قرار ترامب يؤثر تأثيرا جسيما على اقتصاد إيران الهش بالفعل. حيث تراجعت صادرات النفط الإيرانية منذ أبريل/نيسان، ويُقدّر تحليل مؤسسة "BMI" للأبحاث نسبة انخفاض الناتج المحلي الإيراني بـ ٤,٣% في عام ٢٠١٩. ولا يجدر بهذا أن يفاجئنا. كما أفاد مسؤولون بإدارة أوباما أن العقوبات الأميركية -في حال إعادة فرضها- يمكنها تدمير الاقتصاد الإيراني، رغم ما حظي به الاقتصاد من دعم في ظل خطة العمل الشاملة المشتركة. ولكن الغرض من هذه العقوبات ليس إيقاع الضرر، بل استخدام هذا الضرر كجزء من عملية المفاوضات؛ بهدف الحصول على تنازلات سياسية من الجانب الآخر.

لكن لن تحقق العقوبات الغرض منها إلا إذا اعتقدت الدول الأخرى أن بإمكانها أن تُعفى من العقوبة بتغيير سلوكها. فإذا رضخت دولة إلى مطالب الولايات المتحدة ثم أعادت واشنطن فرض العقوبات -كما فعل ترامب مع إيران- فلن يكون هناك حافز كبير للرضوخ في المستقبل. بانسحاب أميركا من خطة العمل الشاملة المشتركة بمفردها، فهي على الأرجح

قد فشلت في محاولاتها في كل من إيقاع الضرر ودفع إيران لتقديم تنازلات. إذ إن أقرب حلفاء واشنطن الأوروبيين مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة يتعاملون مع الحكومة الإيرانية مباشرة لإيجاد طرق لتحويل العمل بعيدا عن النظام المالي القائم على الدولار؛ تجنباً للعقوبات الأميركية وحفاظاً على خطة العمل الشاملة المشتركة قيد التنفيذ.

أصدر بقية المشتركين في الاتفاق النووي بيانا مشتركا في يوليو/تموز، تضمن قائمة مطولة من الجهود الساعية إلى منع تطبيق العقوبات الأميركية من بينها؛ المحافظة على القنوات المالية مع إيران، وتعزيز التجارة وانتعاشات التصدير وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في إيران. وحتى إذا فشلت هذه الجهود على المدى القصير، فقد تؤدي في النهاية إلى تطوير إستراتيجيات جديدة للعمل تتخطى سياسة العقوبات الأميركية.

خسارة السباق

إذا استمرت الولايات المتحدة في سياساتها الاقتصادية الحالية، فإن آفاق إدارتها الاقتصادية قائمة. فمن المحتمل أن تبدأ الدول الأخرى قريبا في تجاهل أو رفض الإجراءات العقابية التي تتخذها واشنطن دون تأييد دولي. وكلما زادت رغبة الدول الأخرى في التحايل على هذه العقوبات أو تجاهلها، تحملت الولايات المتحدة وحدها عبء متابعة وتطبيق هذه العقوبات.

وعندما تجد المزيد من الدول طرقا لتفادي التنفيذ، مثل الهياكل التجارية التي تفصل بين الشركات المتعاملة مع الولايات المتحدة وبين تلك المتعاملة مع الكيانات المعاقبة، ستبدأ العقوبات الأميركية في فقد فاعليتها. وإذا اجتمعت الدول الأخرى في رفضها للعقوبات الأميركية؛ فسيكون على واشنطن الاختيار بين تنفيذ العقوبات ضد الجميع أو التوقف عن فرضها. وستزداد الأمور سوءا إذا فقدت الولايات المتحدة مكانتها المهيمنة على الاقتصاد العالمي. إذ إن أميركا تستطيع فرض نفوذها اليوم لأنه لا يوجد بديل عن الدولار ولا يوجد سوق تصديرية جذابة كالولايات المتحدة.

ولكن إذا استمرت واشنطن في إجبار الدول الأخرى على المضي قدما في سياسات يعتبرونها غير قانونية وهوجاء، فمن المرجح أن تبتعد هذه الدول عن اقتصاد الولايات المتحدة ونظامها المالي في غضون ٢٠ إلى ٣٠ عاما. قد يكون تكوّن مراكز قوة اقتصادية بديلة أمرا حتميا على مدار مدى طويل بما يكفي، ولكن تعجيل الولايات المتحدة لهذه الخطوة فعل أحرق، والأسوأ أن تتشكل هذه المراكز بمنأى عن الولايات المتحدة.

يواجه الولايات المتحدة مستقبل يتضمن المزيد من المنافسة، ولعلها مزيد من المنافسة غير المتكافئة في حقل التجارة. لا يعمل النظام الاقتصادي الدولي الحالي بشكل مثالي، لكنه يملك قواعد ضد الممارسات التجارية غير المتكافئة ووسائل لإنفاذها جبرا. علاوة على ذلك، يحفز هذا النظام جميع الدول على الامتثال للقواعد. فالصين وروسيا لم ينضما إلى منظمة التجارة العالمية لمجرد الأبهة؛ بل أرادوا جني ثمار عضوية المنظمة مثل معدلات الرسوم الجمركية التفضيلية ووسائل الانتصاف القانوني ضد الحمائية. إذا تخلت الولايات المتحدة عن دورها الضامن لهذا النظام، فربما تعيد دولا أخرى كتابة قواعد التجارة. وهم على الأرجح سيقومون بذلك دون مراعاة لمصالح الولايات المتحدة.

العودة للمسار الصحيح

إذا أرادت واشنطن الحفاظ على نفوذها الاقتصادي في المستقبل، فسيحتاج على صناع القرار بالولايات المتحدة التخفيف من حدة النهج الأحادي في إدارتهم الاقتصادية الذي زاد اعتمادهم عليه منذ نهاية الحرب الباردة.

بادئ ذي بدء، عليهم أن يكونوا صادقين مع أنفسهم بشأن حدود نفوذ الولايات المتحدة وبشأن المكاسب والأضرار التي تصحب أي نهج سياسي. على الولايات المتحدة أن تحمي حقها في اللجوء لتصرفات أحادية، وفي بعض الحالات، سيكون من المنطقي أن تنتهج الولايات المتحدة نهجا عدوانيا تخالف فيه رغبة حلفائها، ولكن على صناع القرار أن يفعلوا

ذلك وهم على دراية كاملة بالعواقب المحتملة، وفقط عند الضرورة القصوى، ففي الواقع يسهل تبرير التصرفات الأحادية عندما تكون استثناء لا قاعدة راسخة.

هناك ثلاثة تغييرات عاجلة يمكن أن تساهم في عودة الحكم الاقتصاد الأميركي إلى المسار الصحيح. أولاً: على إدارة ترامب إيقاف الحرب الاقتصادية المدمرة والمسيبة للانقسام، خاصة مع حلفاء الولايات المتحدة. فقد لا تخسر الولايات المتحدة، مع قوتها الاقتصادية، حرباً اقتصادية ضد كندا أو الاتحاد الأوروبي لكنها لن تفوز أيضاً. وبغض النظر عن من سيتضرر أكثر، فنتائج الحرب التجارية المستمرة لن تقتصر فقط على تدمير الاقتصاد الأميركي بإحداث خلل في الأنماط الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة وتحفيز الشركات على تجنب ممارسة الأعمال التجارية داخل الولايات المتحدة، بل ستتسبب أيضاً في تقليص نفوذ وسلطة الولايات المتحدة.

ثانياً: يجب على الولايات المتحدة أن تحد من استخدامها للعقوبات الثانوية، وألا تلجأ إليها إلا من أجل تحقيق أهم أهداف الأمن القومي وفقط بعد أن تحاول ثم تفشل في إقناع بلدان أخرى في الانضمام إليها لعمل حزمة عقوبات جماعية. إن العقوبات الثانوية أداة سياسية مغرية، لأن استخدامها أسهل بكثير من اللجوء للدبلوماسية أو للمؤسسات الدولية. ولكن ينبغي أن تُستخدم باعتدال وبالتعاون مع الحلفاء. أما إذا استمرت واشنطن في الاعتماد على العقوبات الثانوية بدون تأسيس إجماع دولي لصالح أهدافها السياسية، فستتسارع وتيرة جهود الدول الأخرى لتقليص اعتمادها على الولايات المتحدة.

وأخيراً على الولايات المتحدة تنسيق أفعالها عالمياً بقدر الإمكان. فقد تعالت أصوات إدارة ترامب بالمدح والثناء تجاه العمل المستقل، الذي يسمح لواشنطن بتجنب التسويات التي ترافق العمل الجماعي. ولكن على الرغم من أن تحصيل التوافق أكثر صعوبة واستهلاكاً للوقت، فإن ما ينتج عنه من إجراءات يكون عادة أكثر نجاحاً واستمرارية، كما أن تعدد الأطراف (في اتخاذ القرارات) يعزز المؤسسات الدولية، مما يقسم المسؤولية ويقلل من احتمالية تحمل الولايات المتحدة القدر الأكبر من العبء.

في الوقت الحاضر، لا يبدو أن ترامب سيحد من ميله نحو مزيد من السياسة الأحادية العدوانية في إدارة السياسة الاقتصادية الأميركية، بل في الواقع، ربما يزيد منه. وإن فعل ذلك، فسيقع على كاهل الكونغرس مسؤولية السيطرة على اندفاعه تجاه العمل الأحادي ومراقبة قرارات السلطة التنفيذية المتعلقة بالعقوبات والسياسة التجارية، ويكفل ضماناً بأن تتصف هذه القرارات بالحيافة وأن تراعي مصالح الولايات المتحدة.

لم يفت الأوان بعد بالنسبة للولايات المتحدة على تخفيف حدة بعض المخاطر التي تواجهها حالياً وعلى تمهيد الطريق لإدارة أفضل للسياسة الاقتصادية في المستقبل. سيتطلب القيام بذلك ما هو أكبر من التهديد والوعيد، سيتطلب من صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة تقديراً صادقاً لحدود نفوذ الولايات المتحدة.